

دلالة التنكير والتعريف في سياق النظم القرآني

رسالة تقدم بها
شعلان عبد علي سلطان

إلى مجلس كلية التربية في جامعة بابل
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في
اللغة العربية وآدابها.

بإشراف
أ.م.د. رحيم جبر أحمد

رجب 1426هـ.

آب 2005 م.

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	أ - ت
التمهيد: التنكير والتعريف في الدرس النحوي	24-1
- حد النكرة والمعرفة	5-3
- أنواع المعارف	12-6
- مراتب المعارف	17-13
- ظواهر نحوية تتعلق بالتنكير والتعريف	24-18
الباب الأول: دلالة التنكير والتعريف الصوتية والصرفية والنحوية	84-25
الفصل الأول: الدلالة الصوتية	39-26
- أثر التنكير والتعريف في التناسب الصوتي	32-28
- الوقف	35-33
- الفاصلة القرآنية	39-36
الفصل الثاني: الدلالة الصرفية	52-40
- دلالة الإفراد والجمع	48-45
- الدلالة الصرفية في القراءات القرآنية	52-49
الفصل الثالث: الدلالة النحوية	84-53
- ضمير الفصل	57-55
- إجراء المعرفة مجرى النكرة	60-58
- اسم كان وخبرها	64-61
- الخبر والحال	67-65
- الحال والتمييز	70-68
- الجملة الواقعة نعتاً أو حالاً	74-71
- الإضافة والقطع عنها	76-75
- الإضافة اللفظية	80-77
- الألفاظ الموغلة في الإبهام	84-81
الباب الثاني: دلالة التنكير والتعريف المعنوية والسياقية	163-85
الفصل الأول: دلالة التنكير المعنوية	115-86
- صور التنكير وأنماطه	102-87
- النكرة وقرائن السياق	106-103
- تقديم النكرة وتأخيرها	109-107
- الدلالة الفقهية والعقائدية	113-110
- دلالة التنكير في القراءات القرآنية	115-114
الفصل الثاني: دلالة التعريف المعنوية	154-116
- الضمير	121-118
- العلم	125-122
- اسم الإشارة	131-126

135-132	- الاسم الموصول
140-136	- المعرّف بال
144-141	- الإضافة
147-145	- التوابع
149-148	- إقامة الظاهر مقام المضمّر
152-150	- الدلالة الفقهية والعقائدية
154-153	- دلالة التعريف في القراءات القرآنية
163-155	الفصل الثالث: الدلالة السياقية
166-164	الخاتمة
179-167	مصادر البحث ومراجعته
B- A	ملخص الرسالة باللغة الإنكليزية

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً، والصلاة والسلام على النبي الأمين الذي نُزل على قلبه القرآن الكريم بلسان عربي مبين وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين وبعد:

فإن خير البحث ما كان في ظلال كتاب الله تعالى، فهو كتاب معجز لا يخلق بكثرة الردِّ والتفسير، ما زال الدارسون يفتشون في آياته، ويبحثون عن أسرارهِ منذ قرون وهو ما زال غصاً طرياً له في كل عصر إعجاز يذهل الألباب، وتُذعن له العقول.

ولغة هذا الكتاب العظيم إحدى جوانب إعجازه البارز؛ فهو كلام وُضع وضعاً محكماً فريداً لا يشابهه كلام، ولا يرقى إليه حديث، كيف لا وهو كلام الله تعالى، وفضل كلام الخالق على كلام المخلوق كفضل الخالق على المخلوق.

وقد كنت أتوق إلى معرفة شيء من أسرار هذا الكتاب العظيم منذ صغري، وكنت أمل أن تكون دراستي في القرآن الكريم، ومن توفيق الله وحسن رعايته أن هيأ لي أباً كريماً وأستاذاً جليلاً شغل القرآن لبّه وغمر جنانه فأشار عليّ بدراسة دلالة التنكير والتعريف في سياق النظم القرآني. وبعد قراءتي كتب التفسير والقراءات القرآنية أعجبت بالموضوع؛ فشرعت بدراسته.

وظاهرة التنكير والتعريف تتداخل مع كثير من الأبواب في الدرس اللغوي، ولها آثار واضحة فيه.

وقد جرى تقسيم البحث على تمهيد وبايين:

أما التمهيد فخصصته للتنكير والتعريف في الدرس النحوي وعرضت فيه أهم المسائل النحوية المتعلقة بالنكرة والمعرفة: كحدّ النكرة والمعرفة، وعدد المعارف، والخلاف الذي جرى بين النحاة في عددها وترتيبها وعرضت لأبرز الظواهر المتعلقة بالتنكير والتعريف وقد سبقنتي دراسات في هذا المجال كدراسة الدكتور محمود أحمد نحلة (التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل) وأخرى للدكتور أحمد عفيفي (التعريف والتنكير في النحو العربي) ورسالة دكتوراه (التعريف والتنكير في العربية) لحيدر ناجي مظلوم.

وعقدت الباب الأول لدراسة دلالة التنكير والتعريف الصوتية والصرفية والنحوية، وقسمته على ثلاثة فصول :

فكان الفصل الأول للدلالة الصوتية: تناولت فيه أثر ظاهرة التنكير والتعريف في تشكّل التناسب الصوتي في النظم القرآني، وما لتكرار المعرفة والنكرة أو تعاور المعارف من أثر في الموسيقى القرآنية، وتناولت الوقف لارتباط التنكير والتعريف بهذه الظاهرة، وعرضت لأثر التنكير والتعريف في توافق رؤوس الآيات الكريمات.

أما الفصل الثاني (الدلالة الصرفية): وعنيْتُ بها الأثر الدلالي الناجم من بُنى المفردات النكرات والمعارف، ومناسبة تلك الدلالات مع ما يدلّ عليه التنكير والتعريف من معانٍ، وعرضت دلالة الأفراد والجمع وأثر اقتران التنكير والتعريف بالجمع وما يؤديه من دلالة. وعرّجت على القراءات القرآنية وذلك بذكر ما فيها من دلالة صرفية للمفردات النكرات أو المعارف.

وأما الفصل الثالث (الدلالة النحوية): فقد انماز هذا الفصل بكثرة الرجوع إلى القراءات القرآنية أكثر من غيره. وفيه عرضت لأثر هذه الظاهرة في إثراء البحوث النحوية في كتب

التفسير والقراءات. فذكرت أهم الأبواب النحوية المتعلقة بهذه الظاهرة، فتناولت ضمير الفصل، واسم كان وخبرها، وإجراء المعرفة مجرى النكرة، والخبر والحال، والحال والتمييز، والألفاظ الموعلة في الإبهام، والإضافة اللفظية.

وعقدت الباب الثاني لدراسة دلالة التذكير والتعريف المعنوية والمعجمية، وقُسم على ثلاثة فصول أيضاً:

الفصل الأول (دلالة التذكير المعنوية): فقد تطلّب سعة هذه الدلالة أن أعقد فصلاً لدلالة التذكير وفصلاً آخر لدلالة التعريف. وتناولت فيه دلالة التذكير المعنوية وما أفادته النكرة من معانٍ متعددة في سياق النظم القرآني، وهي معانٍ كثيرة ومتداخلة كالتعظيم، والتحقيق، والإفراد، والنوع وغيرها من معانٍ. وتناولت تقديم النكرة وتأخيرها، وعقدت مبحثاً لأثر التذكير في الدلالة الفقهية والعقائدية، وعقدت مبحثاً آخر للقراءات القرآنية التي وردت فيها المفردة معرفة على قراءة الجمهور ونكرة عند بعض القراء، وما تحمل قراءة التذكير من دلالة.

الفصل الثاني (دلالة التعريف المعنوية) فتناولت دلالة المعارف " الضمير، العلم، اسم الإشارة، الموصول، المعرّف بأل، المعرّف بالإضافة " وأثر هذه الأنماط المختلفة من المعارف في الدلالة، والأسرار التي دعت إلى اختيار التعبير القرآني للون من ألوان المعارف دون غيرها، وأيضاً عرضت لدلالة التعريف بالتوابع، والدلالة الفقهية والعقائدية للمعارف، ودلالة القراءة بالتعريف عند القراء كل ذلك من خلال النظر المتأمل في سياق النظم القرآني.

أما الفصل الثالث فعقدته لدراسة (الدلالة السياقية) وكان بحثاً في المفردة القرآنية النكرة أو المعرفة، وأثر النص القرآني في تحديد دلالة تلك المفردة.

وأعقبت ذلك بخاتمة دوّنت فيها أهم النتائج التي رجا الباحث أن يتوصل إليها ثم قائمة بالمصادر والمراجع التي نهلت منها، وقد تنوعت وتعددت فكانت كتب التفسير و القراءات القرآنية، وكتب النحو العربي، والمراجع الحديثة منها عذباً لهذا البحث.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أشكر شيعي الجليل الدكتور حليم الحسنوي لما أبداه من ملاحظات وآراء سددت خُطى البحث، وأزالت شوائبه فجزاه الله خير جزاء المحسنين، ووفقه الله لخدمة كتابه الكريم إنه سميع مجيب.

اللهم لك الحمد أن وفقنتني لإتمام البحث، فاتمم نعمتك علي بقبوله خالصاً لوجهك الكريم. ربّ إني جنّتك ببضاعة مزجاة فأوف لي الكيل وتقبل مني إنك أنت الرؤوف الرحيم. ربّ لا تؤاخذني فيما زلّ به القلم؛ فغايتي الوصول إلى ما يرضيك، والحمد لله رب العالمين.

شعلان عبدعلي سلطان

تموز 2005م

التنكير والتعريف في الدرس النحوي:

التنكير والتعريف ظاهرتان من ظواهر العربية شديدتا التشعب والتداخل مع أبواب النحو الأخرى، ولهما أثر لا يُستهان به في صحة كثير من تراكيب العربية، وعليهما تُبنى كثير من الأحكام النحوية؛ لذا يصدر النحاة باباً في كتبهم يعقدونه للتنكير والتعريف ومع ذلك فالقارئ يجد نفسه بحاجة إلى مراجعة الأبواب النحوية المختلفة مثل المبتدأ والخبر، ونوا سخ الابتداء، والحال، والتمييز، والتوابع... الخ. إذ يطالعنا أثر التنكير والتعريف في كل منها.

وسأقتصر في هذا التمهيد على الإشارة إلى أهم المسائل التي أثّرت في هذا الموضوع ومما له صلة بفصول البحث.

حدّ النكرة والمعرفة:

(النكرة والمعرفة اسما مصدر لنكر وعرف المشدّد، ومصدران للمخفف يقال: نكرت الرجل بالكسر ضدّ عرفته ثمّ جُعلا اسمي جنس للاسم المنكر والمعرف لا علمين)¹، وقد اختلف النحاة في حدّهما، ففي كتاب سيبويه (ت180هـ) إشارة إلى معنى التعريف، إذ يقول - معللاً تعريف العلم _ : (إنما صار معرفة؛ لأنه اسم وقع عليه يُعرف به بعينه دون سائر أمته)².

1 حاشية الصبّان على شرح الاشموني، الصبّان تح: محمود بن الجميل 165 / 1، وينظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، الخضري، تح: تركي فرحان المصطفى 106 / 1
2 الكتاب، سيبويه، تح: عبد السلام هارون 5 / 2

وقد ردد كثير من النحاة كلام سيبويه بنصّه أو بتغيير في بعض ألفاظه، يقول المبرّد (ت285هـ): (الاسم المنكور هو الواقع على كلّ شيء من أمته لا يخصّ واحداً من الجنس دون سائر أمته)¹، أمّا الرّماني (ت384هـ) فيقول: (المعرفة: المختصّ بشيء دون غيره بعلامة لفظية، والعلامة اللفظية على وجهين: علامة موجودة وعلامة مقدّرة. فالموجودة الألف واللام، والمقدّرة في ثلاثة أشياء: الاسم العلم، والمضمر، والمبهم. والنكرة: المشترك بين الشيء وغيره في موضعه)².
وعند ابن جني (ت392هـ): (النكرة ما لم تخصّ واحداً من جنسه نحو: رجل و غلام)³.
(والمعرفة ما خصّ الواحد من جنسه)⁴.

وقريب من هذا قول ابن حيدرة اليمني (ت559هـ): (المعرفة كلّ اسم معروف بنفسه مختصّ لا يُشكّل بغيره، والنكرة كلّ اسم شائع في جنسه لا يختصّ به واحد دون واحد)⁵.
وقد أدرك بعض النحاة أنّ هذا الحدّ غير دقيق؛ ذلك أنّ كثيراً من المعارف تدلّ على الشيوخ كالضمائر، وأسماء الإشارة، والموصولات. فضمير المتكلم يدلّ على كلّ متكلم، واسم الإشارة يدلّ على كلّ مشار إليه؛ لذا وضع النحاة قيد (الوضع والاستعمال) يقول ابن الحاجب (ت646هـ): (المعرفة: ما وضع لشيء بعينه)⁶. قال الرضيّ الاسترأبادي (ت686هـ) - شارحاً كلامه -: (ولا يريد أنّ الواضع قصد في حال وضعه واحداً معيناً إذ لو أراد ذلك لم يدخل في حدّه إلا الأعلام؛ إذ المضمرات، والمبهمات، وذو اللام، والمضاف إلى أحدهما تصلح لكل معين قصده المستعمل فالمعنى: ما وضع ليستعمل في واحد بعينه)⁷.
نلاحظ مما سبق أنّ النحاة قد اعتمدوا المعنى في وضع حدّ النكرة والمعرفة. فمبدأ الشيوخ والتعيين هو الأساس في وضع الحدّ. وعلى الرغم من تأييد أكثر النحاة هذا التعريف إلا أنّه لم يسلم من الانتقاد. منها: إنّ علم الجنس كأسامة للأسد، وتُعالة للثعلب يدلّ على الشيوخ من حيث المعنى إلا أنّه في الاستعمال اللغوي يُعامل معاملة المعارف.

ولجأ بعض النحاة إلى تعريف النكرة والمعرفة معتمداً الشكل أساساً في وضع حدّهما يقول ابن مالك (ت672هـ):

نكرة: قابلٌ أل، مؤثراً،

وغيره معرفة: كهـم، وذـي،

وهند، وابني، والغلام والذـي)⁸

(فالنكرة: ما يقبل (أل) ويؤثّر فيه التعريف، أو يقع موقع ما يقبل أل)⁹

إنّ هذا الاختلاف في تحديد كلّ من النكرة والمعرفة، وصعوبة وضع حدود فاصلة جعل بعض النحاة يعرض عن ذلك، يقول ابن مالك: (من تعرّض لحدّ المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه؛ لأنّ من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظاً وعكسه وما هو في استعمالهم على وجهين فالأول نحو: كان ذلك عاماً أول، وأول من أمس فإنّ مدلول كلّ واحد

3 المقتضب، المبرّد، تح: حسن حمد، د. أميل بديع يعقوب 518/4

4 رسائل في النحو واللغة (رسالة الحدود في النحو) الرّماني، تح: د. مصطفى جواد، يوسف يعقوب مسكوني 44

5 اللمع في العربية، ابن جني، تح: حامد المؤمن 185

6 المصدر نفسه 186

7 كشف المشكل في النحو، علي بن سليمان الحيدرة اليمني، تح: د. هادي عطية مطر 82/2

8 شرح الرضي على كافيّة ابن الحاجب، الاسترأبادي، تح: د. عبد العال سالم مكرم 182/4

1 شرح الرضي على كافيّة ابن الحاجب 182/4

2 شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد 86/1، 87

3 المصدر نفسه والصفحة نفسها

معين لا شيا ع فيه)¹ ثم يقول: (فإذا ثبت كون الاسم المعرفة بهذه المثابة فأحسن ما يُبين به ذكر أقسامه مستقصاة ثم يقال: وما سوى ذلك فهو نكرة)²، وهذا يغني عن الحدِّ؛ لأنَّ المحصور بالحدِّ يستغني عن الحدِّ. وابن مالك في كلامه السابق يشير إلى سبب صعوبة الوصول إلى حدِّ للمصطلحين وهو تعارض المعيار اللفظي مع المعيار المعنوي " الدلالي "؛ لذا نجده يلجأ إلى الشكل في موضع³، وإلى الدلالة في موضع آخر⁴ محاولاً بذلك التخلص من الثغرات التي تواجه الحدَّ.

وقد تنبه الدكتور محمود أحمد نحلة إلى ذلك، فتعدد المعايير في الحكم بتنكير الاسم أو تعريفه هو سبب هذا الاختلاف في التعريفات⁵.

وذهب الباحث حيدر ناجي إلى أنَّ (النحويين عالجوا مفهوم النكرة بوصفه مصطلحاً نحوياً تتعلق به أحكام نحوية لكثير من الأسماء، والصفات، والظروف. فلا يمكن أن نعدَّ ما عرضوا أو وصفوا في تعريفاتهم أنَّه حدُّ للنكرة، ومن الخطأ عدُّ هذه التسمية حدّاً وإن وجد مثل ذلك فهو من قبيل التنظير في اللغة، وليس إدراك حدٍّ بالمعنى المتعاهد)⁶.

أنواع المعارف:

4 شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تح د. محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد 114/1

5 المصدر نفسه 115/1

6 ينظر شرح ابن عقيل 86/1، 87،

7 ينظر شرح عمدة الحافظ وعمدة اللافظ، ابن مالك، تح د. عبد المنعم أحمد هريدي 47

1 ينظر التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل، د. محمود أحمد نحلة 6

2 التعريف والتنكير في العربية، حيدر ناجي مظلوم، رسالة دكتوراه، الجامعة المستنصرية 25

ذكر سيبويه أنّ المعارف خمسة أشياء: (الأسماء التي هي أعلام خاصة، والمضاف إلى المعرفة، والألف واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار)¹. وتابعه في ذلك المُبرّد²، وأبو بكر ابن السراج (ت316هـ)³، وابن جنى⁴، وابن حيدرة اليميني⁵، وغيرهم. وهى عند ابن مالك ستة أشياء: (المضمر كهم، واسم الإشارة نحو ذي، والعلم نحو هند، والمضاف إلى المعرفة نحو ابني، والمحلى بأل نحو الغلام، والموصول نحو الذي)⁶. وزاد ابن مالك في شرح الكافية الشافية المعرّف بالنداء⁷، وقد علّل الرضيّ الاسترابة في إغفال النحاة ذكر المعرّف بالنداء فقال: (ومن لم يعدّه من النحويين في المعارف؛ فلكونه فرع المضمرات؛ لأنّ تعرّفه لوقوعه موقع كاف الخطاب)⁸.

وقيل: (لم يذكره المتقدمون لرجوعه إلى ذي اللام، إذ أصل "يا رجل": يا أيّها الرجل)⁹.
1- الضمير: ويُسمّى الكوفيون الكناية والمكتّى¹⁰. وهو (كل اسم كُنَّيَّ به عن الظاهر للاختصار مثل: أنا، وأنت، وأنت يا امرأة للحاضر، وهو، وهم، وهي، وهنّ للغائب)¹¹ وإنما صار المضمر معرفة؛ (لأنك إنّما تضرر اسماً بعد ما تعلم أنّ من يُحدّث قد عرف من تعني وما تعني وأنت تريد شيئاً يعلمه)¹². (وضمير المتكلم والمخاطب تفسرهما المشاهدة، وأمّا ضمير الغائب فعارٍ عن المشاهدة فاحتيج إلى ما يفسره)¹³.

2- العلم: (ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد)¹⁴، وعلة تعريفه (لأنّك إنّما سمّيته بهذه العلامة ليُعرّف بها من غيره. فإذا قلت: جاءني زيد، علّم أنّك لقيت به واحداً ممن كان داخلاً في الجنس لبيان من سائر ذلك الجنس)¹⁵. فالعلم يعيّن مسماه بلا قيد، أي: من دون الحاجة إلى قرينة خارجية بخلاف سائر المعارف فإنّ تعيين مسماها بواسطة قرينة خارجية¹⁶.

فالعلم حين وضعه لم يُقصّد به إلّا مدلول واحد معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله¹⁷.
3- اسم الإشارة: (وهو ما دلّ على مسمّى وإشارة إليه كذا وذان في التذكير، وذو وتي وتان في التأنيث، والأء فيهما)¹⁸؛ (وإنما صارت هذه معارف بما فيها من الإشارة)¹⁹.

1 الكتاب 5/2

2 ينظر المقتضب 518/4

3 ينظر الأصول في النحو، أبو بكر ابن السراج، تح د. عبد الحسين الفتلي 176 /1

4 ينظر اللع في العربية 186

5 ينظر كشف المشكل في النحو 83/2

6 شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد الاشموني، تح محمد محيي الدين عبد الحميد 47/1

7 ينظر شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تح عبد المنعم أحمد هريدي 222/1

8 شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 193/4

9 الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، نور الدين الجامي، تح د. أسامة طه الرفاعي 151/2

10 ينظر شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، تح محمد محيي الدين عبد الحميد 134

11 كشف المشكل في النحو 83/2

12 الكتاب 6/2، وينظر المقتضب 520/4

13 ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الاندلسي، تح د. مصطفى أحمد النماس 481/1

14 شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 4 /193، وينظر ارتشاف الضرب 1 /496

15 المقتضب 518/4

1 ينظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 58/1

2 بنظر شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 3 /40

3 شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب 140

4 المقتضب 520/4، وينظر العلل في النحو، الورّاق، تح مها مازن المبارك 234

وتلحق اسم الإشارة "ها" وليست هي من جملة اسم الإشارة، وإنما هي حرف جيء بها لتنبيه المخاطب على المشار إليه والمبالغة في الحضور والتوكيد¹.

وذهب أكثر النحاة إلى أن مراتب الإشارة ثلاث: قريبة ومتوسطة وبعيدة. فذا إشارة إلى القريب، فإذا أريد الإشارة إلى متباعد زادوا الكاف، فإن زاد بعد المشار إليه أتوا باللام مع الكاف فقالوا: ذلك².

وذهب آخرون إلى أن للإشارة مرتبتين فقط: قريبة، ومتراخية. فذا يُشار به إلى القريب فإن (أرادوا الإشارة إلى البعيد جاءوا بالكاف وحدها أو اللام معها، فيقال ذاك أو ذلك. وقالوا إنه لا فرق بينهما إنما هما لغتان ذلك باللام لغة الحجاز، وذاك بلا لام لغة تميم)³. ومما يُرجح هذا الرأي أن القرآن الكريم لم يستعمل اسم الإشارة متصلة بالكاف فقط من دون اللام. وذهب بعضهم إلى أن اللام تزداد للتأكيد⁴.

والرأي القائل إن للمشار ثلاث مراتب جاء من القاعدة التي وضعوها وهي "زيادة المبنى تؤدي إلى زيادة المعنى"، يقول ابن يعيش (ت643هـ): (فإذا أرادوا الإشارة إلى متنج متباعد زادوا كاف الخطاب، وجعلوه علامة لتباعد المشار إليه فقالوا: ذاك، فإن زاد بعد المشار إليه أتوا باللام مع الكاف فقالوا: ذلك، واستفيد باجتماعهما زيادة في التباعد؛ لأن قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى)⁵.

ومما يؤيد ذلك أن النحاة الأوائل كسيبويه، والمبرد لم يذكر ذلك بل اكتفوا بذكر: إن للمشار البعيد يستعمل ذاك، يقول سيبويه: (وذاك بمنزلة هذا. إلا أنك إذا قلت ذاك فأنت تنبّه لشيء متراخ)⁶.

4-الاسم الموصول: (ما لا يتم بنفسه ويفتقر إلى كلام بعده تصله به ليتّم اسماً)⁷ والأسماء الموصولة هي: (الذي، والتي، واللذان، واللتان وبالألف والياء والألى، والذين، واللاتي، واللاتي، واللواتي، وما، ومن، وأي، وأيّة، وذو الطائفة، وذا بعد ما الاستفهامية، والألف واللام)⁸.

ولم يصرّح النحاة الأوائل بالاسم الموصول عند ذكر المعارف⁹؛ وذلك - كما قال بعض النحاة - لأنه يدخل ضمن المبهمات، فالمبهمات تعني: أسماء الإشارة، والموصولات¹⁰. وقيل إن الأسماء الموصولة أخذت من أسماء الإشارة، فأصل الذي "ذا" المشار بها وأصل التي "تي"¹¹. وإلى هذا ذهب برجشتراسر¹²

5 ينظر المقتضب 4/ 519، وينظر شرح شذور الذهب 140

6 ينظر شرح المفصل، ابن يعيش 3/ 135، وينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تح أحمد شمس الدين 1/ 224، وينظر معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي 1/ 97.

7 شرح الكافية الشافية 1/ 316، وينظر شرح قطر الندى وبل الصدى، محمد محيي الدين عبد الحميد 1/ 231

8 ينظر مجمع البيان في تفسير القرآن، الطبرسي، تح هاشم الرسولي المحلاتي 1/ 35، وينظر دراسة في حروف المعاني الزائدة، عباس محمد السامرائي 106

1 شرح المفصل 3/ 135

2 الكتاب 2/ 78

3 شرح المفصل 3/ 138

4 شرح الرضي على كافي ابن الحاجب 3/ 251

5 ينظر الكتاب 2/ 5، وينظر المقتضب 4/ 519، وينظر الأصول في النحو 1/ 176، وينظر اللمع في العربية 186

6 ينظر شرح الرضي على كافي ابن الحاجب 4/ 189

7 ينظر همع الهوامع 1/ 267

8 ينظر التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، تح د. رمضان عبد التواب 85، 86

غير أنّ اسم الإشارة ضمن الجملة يختلف تماماً عما يؤدّيه الاسم الموصول، فهو يعتمد الصلة دون اسم الإشارة، كما أنّ الاسم الموصول أشدّ إبهاماً من اسم الإشارة¹؛ إذ الموصول لا يدلّ على شيء البتّة، يقول ابن يعيش: (والاسم الموصول وحده اسم ناقص، أي ناقص الدلالة فإذا جئت بالصلة قيل موصول حينئذ)². فإذا قلت: جاء الذي لم يدلّ ذلك على شيء حتى نأتي بالصلة فنقول جاء الذي قام. وقد صرح ابن مالك بذكر الاسم الموصول منفرداً عن اسم الإشارة ضمن المعارف.

وظيفة الاسم الموصول هي وصف المعارف بالجمل يقول أبو البركات الأنباري ت(577هـ): (إنّ أسماء الصلّات إنّما أدخلوها في الكلام توصلاً إلى وصف المعارف بالجمل)³.

فمن هذا الكلام نفهم أنّ وظيفة الصلّات هي الوصف لا توضيح المبهم - الاسم الموصول - إلاّ أنّه لما كانت الجمل نكرات لم يجز أن توصف المعارف فتوصلوا إلى وصفها بالموصول، فالاسم الموصول هو الذي لفت ذهن المخاطب إلى ما بعده، فعندما نقول جاء الذي. فإنّ السامع يتبادر إلى ذهنه أنّ الذي جاء هو شخص يعرفه فهو ينتظر ذكر اسمه؛ لذا يقول ابن الحاجب: (وكل اسم موصول فقياسه أن يتعرّف به ما بعده)⁴.

5- المعرف بـ(أل): يعدّ النحاة الاسم الداخل عليه أل معرفة؛ (لأنّك أردت بالآلف واللام الشيء بعينه دون سائر أمته؛ لأنّك إذا قلت مررت برجل فإنّك إنّما زعمت أنّك مررت بواحد ممن يقع عليه هذا الاسم، فلا تريد رجلاً بعينه يعرفه المخاطب، وإذا دخلت الآلف واللام فإنّما تذكّره رجلاً قد عرفه)⁵.

وهي على قسمين⁶:

أ - أل العهدية

والمعروفة هي: (اللام التي عهد المخاطب مدلول مصحوبها قبل ذكره)⁷.
والعهد إمّا:

1 - عهد ذكري نحو قوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا﴾ (15) ﴿فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾⁸

2- أو عهد ذهني نحو قولك: "جاء القاضي" إذا كان بينك وبين المخاطب عهد في قاضٍ خاص.

3- أو عهد حضوري نحو قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ

دِينًا﴾⁹، أي في هذا اليوم.

9 ينظر نظرة حول الضمائر، صالح الظالمي 212، مجلة كلية الفقه، عدد 2، 1983م

10 شرح المفصل 150/3

1 أسرار العربية أبو البركات الأنباري، تح محمد حسين شمس الدين 191، 192

2 أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب، تح د. فخر سليمان قداره 861/2

3 الكتاب 5/2

4 ينظر ارتشاف الضرب 513/1، 514، وينظر شرح شذور الذهب 150، وينظر شرح الأشموني 84/1

5 شرح الرضي على كافيّة ابن الحاجب 191/4

6 المزمّل من الأيتين 15، 16

1 المائدة من الآية 3

والجنسيّة قسماً:

- 1- أن تكون استغراقية نحو قوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾¹ أي كلّ فرد من أفراد الإنسان، وقد يكون الاستغراق مجازياً، أي: استغراق خصائص الاسم مبالغة، وذلك في المدح والذم نحو "زيد الرجل علماً".
- 2- أن تكون مشاراً بها إلى الحقيقة نحو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾² أي من هذه الحقيقة.

والاسم المعروف بأل العهدية، وأل الجنسيّة المفيدة للاستغراق لفظه معرفة ويجري عليه حكم المعرفة، ويحتلّ الوظائف المتنوعة التي يحتلها الاسم المعرفة من مبتدأ، وصاحب حال، ونعت للمعرفة، غير أنّ الاسم المعروف بأل الجنسيّة التي تفيد الحقيقة لا يحتمل معنى التعريف، وإن كان معرفة لفظاً³؛ لذا فهذا الاسم تارة يعامل على أساس تعريفه اللفظي، وأخرى على أساس تنكيره المعنوي، يقول ابن مالك: (لمصحوب هذه الألف واللام جَمْعِيَّةٌ وتنكير من جهة المعنى، وإفراد وتعريف من جهة اللفظ. فلو اصفه مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى إلا أنّ مراعاة اللفظ أكثر. ومن مراعاة التنكير باعتبار المعنى وصف الليل بالجملة في قوله تعالى: ﴿وَأَيُّةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾، وفي المعنى بمنزلة: "وأية لهم ليل نسلخ منه نهراً" ⁴)

فابن مالك هنا يقرر غلبة المعيار الشكلي على الدلالي. فالأكثر هو مراعاة اللفظ لا المعنى.

6- المعروف بالإضافة: الإضافة إحدى وسائل التعريف؛ ذلك أنّ الاسم النكرة إذا أضفته إلى اسم آخر قللت الاشتراك في المضاف إلا أنّ هذا التحديد يحوّل الاسم إلى معرفة إذا كان المضاف إليه معرفة، أو يبقيه نكرة إذا كان المضاف إليه نكرة، لكنّه أكثر تحديداً منه قبل الإضافة. يقول ابن السراج: (والنكرة إذا أضيف إلى معرفة صارت معرفة نحو: غلام زيد، ودار الخليفة، والنكرة تضاف إلى النكرة وتكون نكرة نحو: راكب حمار)⁵.

وقد علل الرضي الاسترابة ذلك فقال: (وإنما أفادت تعريفاً مع المعرفة؛ لأنّ وضعها لتفيد أنّ لو احدى مما دلّ عليه المضاف مع المضاف إليه خصوصية ليست للباقي معه، مثلاً إذا قلت: غلام زيد راكب، ولزيد غلمان كثيرة، فلا بدّ أن تشير به إلى غلام من بين غلمانه، له مزيد خصوصية بزيد، إمّا بكونه أعظم غلمانه أو أشهر بكونه غلاماً له دون غيره، أو يكون غلاماً معهوداً بينك وبين المخاطب، وبالجملة بحيث يرجع إطلاق اللفظ إليه دون سائر الغلمان)⁶.

ولذلك فليس قولنا: غلام زيد، وغلام لزيد سواء، فالأول معرفة، والثاني نكرة؛ لأنّ معنى غلام زيد: الغلام المعين من غلمانه بخلاف غلام لزيد فإنّ هذه النسبة لا تحمل التعيين يقول

2 النساء من الآية 28

3 الأنبياء من الآية 30

4 ينظر شرح الأشموني 180/1

5 شرح الكافية الشافية 323/1، والشاهد القرآني من سورة يس 37

1 الأصول في النحو 3/2

2 شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 270/2

الشيخ الجامي (ت898هـ): (إنَّ الهيئة التركيبية في الإضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لا أنَّ نسبة أمر إلى معيّن يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته)¹.
7- المُعرّف بالنداء: أغفل كثير من النحاة ذكر المُعرّف بالنداء ضمن أنواع المعارف² فسيبويه ومن تلاه من النحويين يعدّون المعارف خمساً تاركين المُعرّف بالنداء، على الرغم من أنَّ سيبويه يذكر في موضع آخر نقلاً عن الخليل (ت175هـ): (وذلك أنه إذا قال: يا رجلُ ويا فاسقُ، فمعناه كمعنى يا أيُّها الرجلُ، ويا أيُّها الفاسقُ، وصار معرفة لأنّك أشرت إليه وقصدت قصده)³.
وصرّح ابن مالك بذكر المُعرّف بالنداء ضمن المعارف كما ذكرنا سابقاً⁴.

واختلف النحاة في علة تعريفه، فذهب ابن مالك إلى أنَّ تعريفه بالقصد⁵، وتابعه السيوطي (ت911هـ) في ذلك⁶، وذهب آخرون إلى أنَّ تعريفه بأل محذوفة وناب حرف النداء منابها⁷.
والراجح أنَّ المُعرّف بالنداء إنما صار معرفة بالقصد والإشارة، ويتضح ذلك من نصّ الكلام الذي نقله سيبويه عن الخليل (وذلك أنه إذا قال: يا رجلُ، ويا فاسقُ فمعناه كمعنى: يا أيُّها الرجلُ ويا أيُّها الفاسقُ، وصار معرفة لأنّك أشرت إليه وقصدت قصده واكتفيت بهذا عن الإلف واللام، وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو: هذا وما أشبه ذلك وصار معرفة بغير ألف ولام؛ لأنك إنما قصدت قصد شيء بعينه وصار هذا بدلاً في النداء من الألف واللام)⁸.

3 الفوائد الضيائية 8/2

4 ينظر همع الهوامع 186/1

5 الكتاب 197/2

6 ينظر شرح الكافية الشافية 222/1

1 ينظر شرح الاشموني 47/1

2 المطالع السعيدة في شرح الفريدة، السيوطي، تح د. نبهان ياسين حسيّن 194/1

3 ينظر ارتشاف الضرب 459/1، 460، وينظر الفوائد الضيائية 151/2

4 الكتاب 197/2

مراتب المعارف والنكرات:

تتفاوت المعارف في درجة تعريفها، فبعضها أعرف من بعض (فكلما كان الشيء أخصّ فهو أعرف)¹ أي كلما كان تطرّق الاحتمال إلى الاسم أقل كان أعرف من غيره. فالأعرافية كما يقول ابن الحاجب: (بُعْدُ احتياج اللفظ إلى توضيح)².
ونسب أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) إلى ابن حزم أنه لا يرى التفاوت فيها، وعنده المعارف كلّها متساوية في رتبة التعريف³.

وقد اختلفوا في ترتيب المعارف اختلافاً بيّناً، إلّا لفظ الجلالة فهو أعرف المعارف على الإطلاق⁴. ولعل هذا يؤكّد ما أشرنا إليه مسبقاً من تداخل المعايير في الحكم على أعرافية الاسم. ففي لفظ الجلالة غلبوا الجانب الدلالي للذات المقدسة - المدلول عليها بهذا اللفظ - على القاعدة النحوية التي تحكم على لفظ الجلالة بأنه في رتبة العلم فهو بعد الضمير في الرتبة.

ولم يقف الاختلاف عند هذه المسألة بل اختلف أصحاب المظان في نسبة الآراء إلى أصحابها اختلافاً كبيراً أيضاً.

ويمكن أن نخلص إلى ثلاثة اتجاهات في ترتيب المعارف:

الاتجاه الأول: يرى أنصاره أنّ أعرفها المضمّر ثم العلم ثم المبهّم ثم ما عُرّف بالألف واللام ثم ما أضيف إلى واحد من هذه المعارف⁵، ونُسب هذا الرأي إلى سيبويه⁶.
أما المضمّر فهو أعرف المعارف (لأنّ المضمّر لم يضمّر إلّا بعد أن عرف، ولذلك استغنى عن النعت؛ لأنّ النعت زيادة في البيان)⁷. ثم العلم (لأنّ مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كما عند المستعمل)⁸، ثم اسم الإشارة (لأنّ المخاطب يعرف مدلول اسم الإشارة بالعين والقلب معاً، ومدلول ذي اللام يعرف بالقلب دون العين)⁹.

لكنّ هذا الاتجاه لم يسلم من الاختلاف، فذهب ابن مالك إلى أنّ أعرفها (ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب، ثم العلم، ثم ضمير الغائب السالم من إبهام، ثم المشار به، والمنادى ثم الموصول، وذو الأداة، والمضاف بحسب المضاف إليه)¹⁰، يقول أبو حيان الأندلسي: (ولا نعلم أحداً فصلّ في المضمّر فجعل العلم أعرف من ضمير الغائب إلّا ابن مالك)¹¹.

1 المقتضب 520/4 ، وينظر شرح المفصل 87/5

2 أمالي ابن الحاجب 259/2

3 ينظر ارتشاف الضرب 259/1

4 ينظر همع الهوامع 188/1، وينظر حاشية الخصري 109/1

5 ينظر اللع في العربية 186، وينظر شرح المقدمة المحسية، طاهر بن أحمد ابن بابشاذ، تح خالد عبد الكريم 171/1،

وينظر شرح المفصل 56/3، وينظر شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 39/3

6 ينظر شرح المفصل 56/3، وينظر شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 39/3

7 كشف المشكل 85/2، وينظر شرح المفصل 56/3

8 شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 39/3

9 المصدر نفسه 40/3

1 شرح التسهيل 114/1

2 ارتشاف الضرب 461/1

واختلف من صرّح بالاسم الموصول ضمن المعارف في درجة تعريفه، فقليل إنّه في رتبة ذي أل¹، وقيل الموصول أعرف منه²، وقيل ذو "أل" أعرف، وعليه ابن كيسان(ت 299هـ)³.

واختلفوا في رتبة المنادى النكرة المقصودة، فبعضهم جعله والمشار إليه في رتبة واحدة⁴، وآخرون عدّوا المنادى مع ذي الأداة في رتبة واحدة⁵.

كما اختلفوا في رتبة المعرّف بالإضافة، فمذهب سيبويه وجمهور النحاة أنّه في درجة ما أضيف إليه إلّا المضاف إلى المضمّر فإنّه في رتبة العلم⁶.

وذهب المبرّد إلى أنّ تعريف المضاف أنقص من تعريف المضاف إليه؛ لأنّه يكتسب منه التعريف؛ ولذا يوصف المضاف إلى المضمّر ولا يوصف المضمّر، فعنده نحو "الظريف" في قولنا: "رأيت غلام الرجل الظريف" بدل لا صفة، وعند سيبويه هو صفة لغلام⁷.

وقد ردّ قول المبرّد بأنّ المضاف إلى ما فيه الألف واللام يوصف بما فيه الألف واللام كقول امرئ القيس: **يمرُّ كخُذروفِ الوليد المُثَقَّب**⁸

فـ"المُثَقَّب" وصف لـ "خُذروف الوليد" ولو كان المضاف إلى ما فيه ألف ولام دون ما فيه ألف ولام لما جاز الوصف؛ لأنّ النعت لا يكون إلا مساوياً للمنعوت في التعريف أو أقلّ منه تعريفاً⁹. وقيل إنّه في رتبة ما أضيف إليه مطلقاً¹⁰.

الاتجاه الثاني: يرى أنصاره أنّ العلم أعرف المعارف، ويليه المضمّر ثمّ المبهّم ثمّ باقي المعارف، ونسبه ابن يعيش إلى أبي سعيد السيرافي (ت 368هـ)¹¹، ونُسِبَ إلى الكوفيين¹² وسيبويه¹³، وقيل هو قول الصيّمي¹⁴.

إلا أن الصيّميّ في كتابه التبصرة والتذكرة وافق سيبويه في أنّ المضمّر أعرف المعارف¹⁵، وقد اختار أبو حيان هذا الاتجاه، وعلل الرضي هذا القول: (ولعلمهم نظروا إلى أنّ العلم حين الوضع لم يقصد به إلّا مدلول واحد معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله)¹⁶.

3 ينظر شرح الرضي علي كافية ابن الحاجب 39/3 ، وينظر ارتشاف الضرب 460/1

4 بنظر همع الهوامع 186/1 ، وينظر شرح الحدود النحوية ، الفاكهي ، تح د. زكي فهمي الالوسي 16

5 ينظر شرح الرضي علي كافية ابن الحاجب 41/3 ، وينظر همع الهوامع 56/1

6 ينظر همع الهوامع 186/1

7 ينظر الفوائد الضيائية 151/2

8 ينظر شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الاشيلي، تح د. صاحب أبو جناح 136/2 ، وينظر شرح اللحة البدرية في

علم اللغة العربية ، ابن هشام الأنصاري ، تح د. هادي نهر 321/1

9 ينظر شرح الرضي علي كافية ابن الحاجب 40 /3

10 هذا عجز البيت وصدرة: فأدرّك ولم يَجْهد ولم يثْن شأوه، ينظر ديوان امرئ القيس 9

1 ينظر شرح جمل الزجاجي 137/2 ، وينظر شرح شذور الذهب 156، 157

2 ينظر همع الهوامع 189 /1

3 ينظر شرح المفصل 56/3

4 ينظر شرح الكافية الشافية 40/3 ، وينظر همع الهوامع 55/1

5 ينظر ارتشاف الضرب 459/1

6 ينظر المصدر نفسه والصفحة نفسها

7 ينظر التبصرة والتذكرة، دراسة نحوية وصرفية، ظافر عكيدي العاني، رسالة ماجستير، جامعة بغداد 69، 70

8 ارتشاف الضرب 461/1

واعتمادهم بأصل الوضع مرفوض؛ لأنّ مناط الاعرفية هو الاستعمال لا أصل الوضع¹.
الاتجاه الثالث: ويرى أصحابه أنّ اسم الإشارة أعرفها، ويليه المضمّر، ثم العلم، ثم ما فيه
الألف واللام، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف، ونسب هذا الرأي إلى أبي بكر ابن
السراج². وحجتهم: (إنّ المبهّم أعرف؛ لأنه يتعرف بالقلب والعين، وغيره يتعرف بالقلب لا
غير، فكان ما يتعرف بشيئين أعرف مما يتعرف بشيء واحد)³.
وذهب أحد الباحثين إلى أنّ النحاة الذين ذهبوا إلى أعرفية اسم الإشارة أرادوا تقديمها على
العلم، وليس على المضمّر⁴، ومما يقوّى هذا الرأي أنّ ابن السراج في أصوله قدّم المضمّر
على اسم الإشارة، ثم ذكر بعد اسم الإشارة العلم⁵.

ومع ذلك فإننا لا يمكن أن نغفل نصوصاً صريحة نسبت هذا الرأي إلى ابن السراج يقول
الرضي الاسترأبادي: (وعند ابن السراج أعرفها اسم الإشارة، ثم المضمّر، ثم العلم، ثم نو
اللام)⁶

وذكر النحاة للمعارف مراتب ثانوية⁷:

فأعرف المضمّرات: المتكلم، ثم المخاطب، ثم الغائب.
وأعرف الأعلام: أسماء المكان، ثم أسماء الأناسي، ثم أسماء الأجناس.
وأعرف المشار إليه: ما كان للقريب، ثم للوسط، ثم للبعيد.
وأعرف ذي أل: ما كان للحضور، ثم للعهد في شخص، ثم للعهد في جنس.
وإذا عُذنا إلى الحجج التي استدلت بها النحاة في ترتيبهم هذا وجدناها تتراوح بين حجج
عقلية، وأخرى مستندة إلى المعنى، وثالثة تستند إلى ظواهر لغوية. ولعل القاعدة التي
وضعها النحاة وهي: (إنّ المنعوت لا يكون إلا أخصّ أو مساوياً للمنعوت به)⁸ ساعدت
النحاة كثيراً في تحديد الأعراف، وما خالف القاعدة أولوه.
وقد أشار بعض النحاة إلى مراتب للنكرات، يقول المبرّد: (كما أنّ النكرة بعضها أنكر
من بعض فالشيء أعمّ ما تكلمت به، والجسم أخصّ منه، والحيوان أخصّ من الجسم،
والإنسان أخصّ من الحيوان، والرجل أخصّ من الإنسان، ورجل ظريف أخصّ من
رجل)⁹.

وتابعه في ذكر رتب للنكرات ابن السراج¹⁰، وابن جنى¹¹، وغيرهما.
إلا أنّ هذا التقسيم للنكرات جهد عقلي لا طائل من ورائه؛ لأنه لا أثر له في الاستعمال
اللغوي إذ أشيع النكرات كأخصّها في الاستعمال اللغوي بخلاف ترتيب المعارف فإنه
يترتب عليه أثر في الاستعمال اللغوي¹².

9 ينظر المصدر نفسه والصفحة نفسها

10 ينظر شرح المفصل 3/ 56، وينظر شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 3/ 41، وينظر ارتشاف الضرب 1/ 459

11 شرح المفصل 3/ 56

12 ينظر التعريف والتنكير في العربية، رسالة دكتوراه 130

13 ينظر الأصول في النحو 1/ 176

1 شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 3/ 41، وينظر شرح المفصل 3/ 56

2 ينظر شرح جمل الزجاجة 2/ 137، ارتشاف الضرب 1/ 460

3 شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 3/ 37

4 المقتضب 4/ 520، 521

5 ينظر الأصول في النحو 1/ 176

6 ينظر اللمع في العربية 185

7 ينظر التعريف والتنكير بين الدلالة والشكل 65

والذي أريد الإشارة إليه هنا أنّ النحاة في تحديدهم الأعراف نظروا إلى المعرفة بمعزل عن السياق اللغوي؛ وذلك لأنهم إنما حددوا الأعراف لارتباط مسألة الأعرافية بأبواب نحوية كالنعت، وعطف البيان، والبدل، والابتداء. ففي هذه الأبواب تكون مسألة الأعرافية أساساً في معرفة نوع التابع، أهو عطف بيان أم نعت أم بدل ؟ وفي تحديد المبتدأ والخبر؛ فليس لأحد أن يعترض على النحاة في إعراضهم عن السياق في تحديد الأعراف، وقد نجح علماءنا الأفاضل في صياغة القواعد التي تضبط هذه الأبواب النحوية. أما تحديد الأعراف من خلال السياق فهو أمر غير ثابت، فقد تكون المعرفة دالة على النكرة كما في الاسم المعرّف بآل الجنسية، وكذلك الاسم الموصول كما في قوله تعالى: (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ)¹ فقد جعلوا "غير" وهو نكرة صفة للمعرفة "الذين" لأنّ الاسم الموصول لم يرد به معيناً فقرب من النكرة².

ظواهر نحوية تتعلق بالتنكير والتعريف:

هناك ظواهر نحوية شديدة الصلة بالتنكير والتعريف كالتطابق، والموقع، والإضافة اللفظية، والتخصيص، يتخذ النحاة من بعضها أساساً للحكم على تنكير الكلمة أو تعريفها؛ ولذا سأعرض إلى هذه الظواهر:

1- التطابق: اشترط النحاة في النعت أن يكون مطابقاً لمنعوته في التنكير والتعريف، يقول سيبويه: (واعلم أنّ المعرفة لا توصف إلا بمعرفة كما أنّ النكرة لا توصف إلا بنكرة)³؛

1 الفاتحة 7

2 ينظر الحجة في علل القراءات السبع، أبو علي الفارسي، تح د. عبد الفتاح إسماعيل شليبي وآخرون 105/1

1 الكتاب 6/2

وذلك لأنَّ (النكرة مجهولة، ولا يصحَّ أن تبينَّ المعروف، والمعرفة ثابتة العين فلا يصحَّ أن تبينَّ ما لم يثبت له عين وهو النكرة)¹.

إلا إنَّ المعارف لها درجات مختلفة، وذات مستويات متعددة؛ لذلك قال النحاة: (من حق الموصوف أن يكون أخصَّ من الصفة أو مساوياً لها؛ ولذلك امتنع وصف المعرَّف باللام بالمبهم، وبالمضاف إلى ما ليس معرِّفاً باللام لكونهما أخصَّ منهما)².

وإنما وجب ذلك (لأنَّ المخاطب إذا كان قصده تعريف مخاطبه، وجب أن يذكر له أخصَّ الأسماء التي يعرفها المخاطب في الشخص حتى يستغني بها عن التطويل بالنعته وإذا ذكر أخصها لم يخل المخاطب من أن يعرفه، أو لا يعرفه، فإن عرفه لم يحتج إلى زيادة بيان، وإن أشكل عليه بين بأخص صفة فيه حتى يعرفه المخاطب)³.

وعلى هذا الأساس فمن يرى أنَّ العلم أعرف من المبهم⁴ يجعل " هذا " في قولنا: مررت بزيد هذا، نعنا لـ "زيد"، ومن يرى أنَّ المبهم أعرف من العلم⁵ يجعله بدلاً لا نعنا؛ لأنهم لا يشترطون التوافق بين البديل، والمبدل منه؛ (وذلك أنَّ النعت والمنعوت واحد بالذات دائماً بخلاف البديل والمبدل منهما لتغايرهما ذاتاً فيما عدا بدل كل من كل)⁶ وتوصف النكرات بالجملة؛ (لأنَّ كل جملة هي نكرة؛ لأنها حديث وإنما يحدث بما لا يعرف)⁷.

ورفض الرضي الاسترابادى أن تكون الجملة نكرة أو معرفة؛ لأنَّ التنكير والتعريف من عوارض الذوات، والجملة ليست ذاتاً؛ وإنما صحَّ وصفها بالنكرات لمناسبتها للنكرة من حيث صحَّ تأويلها بالنكرة⁸.

وإذا أريد وصف المعارف بالجملة أتيت بـ "الذي" فقلت: جاء زيد الذي قام، فجعلت الجملة صلة " الذي " فتتوصل إلى وصف المعارف بالجملة بدخول واسطة⁹.

2- التخصيص: للتخصيص في كلام النحاة معنيان:

الأول: يقع مرادفاً لمعنى التعيين فهو حينئذ يختص بالمعرفة، يقول المبرِّد: (لأنه إذا كان معروفاً كان مخصوصاً)¹⁰، ويقول ابن يعيش (المضمرات أشدَّ المعارف تخصيصاً)¹¹.

فالتخصيص هنا يعنى رفع الاشتراك الحاصل في المعارف.

والثاني: وهو الأكثر شيوعاً (تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات)¹²، وهو موضوع حديثنا.

2 شرح عيون الإعراب، أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي، تح د. حنا جميل حداد 228

3 شرح المفصل 58/3

4 العلل في النحو، الوراق 235

5 هذا رأي الجمهور، ينظر اللع في العربية 186، وينظر شرح المقدمة المحسبة 171/1، وينظر شرح المفصل 56/3، وينظر شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 39/3

6 هذا الرأي منسوب إلى ابن السراج، ينظر شرح المفصل 56/3، وينظر شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 41/3

7 حاشية يس العلمي بهامش شرح التصريح، الشيخ يس العلمي 109/2

8 الأصول في النحو 30/2، وينظر النكت في تفسير كتاب سيبويه، الأعلام الشنتمري، تح زهير عبد المحسن سلطان

260/1

1 ينظر شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 24/3

2 ينظر الأصول في النحو 30/2، وينظر شرح المقدمة المحسبة 416/2

3 المقتضب 32/3

4 شرح المفصل 100/3

5 شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 12/3

فقد ذكر النحاة أنّ النكرة تتخصص بوسيلتين: الوصف، والإضافة، يقول ابن يعيش: (وإذا أضفته إلى نكرة اكتسب تخصيصاً، وخرج بالإضافة عن إطلاقه؛ لأنّ غلاماً يكون أعمّ من غلام رجل، ألا ترى أنّ كلّ غلام رجل غلامٌ، وليس كلّ غلام غلام رجل) ¹ وكذلك النعت فإنه (يخرج الاسم من نوع إلى نوع أخصّ منه) ² وذلك أنّ "رجل" في قولك: جاءني رجل صالح، كان بوضع الواضع محتملاً لكل فرد من أفراد هذا النوع فلما قلت: صالح، قلت الاشتراك والاحتمال ³.

إلا أنّ هذا التخصيص لا يخرج الاسم عن مجاله التنكيري فلا يبلغ درجة التعريف، يقول ابن السراج: (والنكرة إذا أضيفت إلى معرفة صارت معرفة، نحو: غلام زيد، ودار الخليفة، والنكرة تضاف إلى النكرة وتكون نكرة نحو: راكب حمار) ⁴ فابن السراج يقرر أنّ النكرة المضافة إلى نكرة تبقى نكرة، ويسمّيها النحاة: "النكرة المخصصة".

ولكن في مجال الاستعمال اللغوي تقف النكرة المخصصة موقفاً وسطاً بين التنكير والتعريف، فقد تأتي مبتدأ، وصاحب حال على الرغم من اشتراط التعريف فيهما، ويعدّون التخصيص من مسوغات الابتداء بالنكرة، ووقعها صاحب حال ⁵، وهذا ما حدا بالدكتور أحمد عفيفي إلى أن يطلق على النكرة المخصصة "الاسم المحايد" من حيث التعريف والتنكير، يقول: (وما أميل إليه وأراه صحيحاً أن يطلق عليه الاسم المحايد من حيث التعريف والتنكير) ⁶.

وفى هذا سعة في مجال النشاط اللغوي لنظام التنكير والتعريف (فهو لا يخضع لمستوى دلالي واحد بل إنه نظام ذو مستويات متعددة في المجال الواحد مما يفصح عن مرونة النظام في العربية) ⁷.

3- الإضافة اللفظية: وهي (أن تضاف الصفة إلى معمولها، كقولك: هو ضارب زيد وراكب فرس بمعنى ضارب زيداً، وراكب فرساً) ⁸.

وهذه الإضافة لا يكتسب المضاف بها من المضاف إليه تعريفاً، وإن أضيف إلى معرفة ولا تخصيصاً إن أضيف إلى نكرة، وفائدتها التخفيف في اللفظ. والمعنى كما هو قبل الإضافة ⁹. ومن الأسماء التي تكون إضافتها لفظية اسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة. فاسم الفاعل والمفعول يعمل عمل فعله إذا كان بمعنى الحال والاستقبال، فنقول: "هذا ضارب زيداً"، ويجوز الإضافة، فنقول "هذا ضارب زيد" وهذه هي الإضافة اللفظية؛ لأنها على نية الانفصال وجيء بها لغرض التخفيف فيعامل الاسم هنا معاملة النكرات ¹⁰.

6 شرح الفصل 118/2، 119،

7 المصدر نفسه 47/2

8 شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 12/3

9 الأصول في النحو 3/2

1 ينظر المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تح كاظم بحر مرجان 363/1، وينظر شرح الرضي على

كافية ابن الحاجب 6/2

2 التعريف والتنكير في النحو العربي، د. أحمد عفيفي 28

3 التعريف و التنكير في العربية، حيدرناجي مظلوم، رسالة دكتوراه 126

4 شرح المفصل 119/2، وينظر شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 281/2

5 ينظر الكتاب 425/1، وينظر المقتضب 423/4

6 ينظر الأصول في النحو 148/1، 149، وينظر شرح المفصل 120/2، وينظر المقتصد في شرح الإيضاح 515 /1

يقول المبرّد: (اعلم أنه قد يجوز لك أن تحذف النون والتتوين من التي تجرى مجرى الفعل، ولا يكون الاسم إلا نكرة، وإن كان مضافاً إلى معرفة؛ لأنك إنما تحذف النون استخفافاً فلما ذهبت النون عاقبتها الإضافة، والمعنى معنى ثبات النون)¹.
أما إذا كان اسم الفاعل والمفعول بمعنى الماضي فلا يجوز إلا خفض والإضافة، فتقول هذا ضاربٌ زيدٌ أمس؛ (لأنهما لم يوازنا الماضي فلم يعملوا عمله)²، وهذه الإضافة محضة يتعرّف بواسطتها المضاف إليه، ويعامل معاملة المعارف.
(وقد يقصد تعريف الصفة المضافة إلى معمولها بأن يقصد بها الوصف من غير اختصاص

زمان دون زمان مثل: (مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ)³

أما الصفة المشبهة فإنها نكرة فلا تتعرف؛ لأنها لا تكون إلا بمعنى الحال لأنه صفة وحق الصفة صلبة الموصوف⁴؛ لذا جاز دخول الألف واللام عليه فنقول: الحسن الوجه ونقول: مررت برجل حسن الوجه. فهي نكرة لأنها وصفت بها نكرة.
4- الألفاظ الموهلة في الإبهام:

وهذه الألفاظ تبقى نكرة على الرغم من إضافتها إلى معرفة ومنها: غير، ومثل، وكل ما هو بمعناها؛ وذلك لأنها لا تختصّ بواحد بعينه فهي نكرات⁵، وإن كانت معارف لفظاً؛ لذلك تعامل معاملة النكرات في الاستعمال اللغوي.

واختلف النحاة في سبب تنكير هذه الأسماء، فزعم الأخفش (ت215هـ) أنّ الذي أوجب لها أن لا تتعرف أنّ الأسماء في أول أحوالها نكرات، ثم يدخلها بعد ذلك التعريف بالألف واللام، وبالإضافة، أو بالعلمية. أما هذه الأسماء فإنها استعملت في أول أحوالها مضافات، وكانت لذلك نكرات⁶.

وزعم المبرّد أنّ الذي منع من تعريفها بالإضافة إلى معرفة أنها بمعنى اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال ألا ترى أنّ غيرك بمعنى مغايرك، ومثلك بمعنى مماثلك فكما أنّ اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال لا يتعرف بالإضافة فكذلك ما كان في معناه⁷.
(إذا أضفت "غيراً" إلى معرف له ضدّ واحد فقط تعرّفت "غير" لانحصار الغيرية،

كقولك: عليك بالحركة غير السكون؛ فلذلك كان قوله تعالى: (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) صفة

(الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) إذ ليس لمن رضي الله عنهم ضدّ غير المغضوب عليهم)⁸.

7 المقتضب 4/423

1 الأصول في النحو 1/148، 147، وينظر المقتصد في شرح الإيضاح 1/512

2 شرح الفريدة 2/89، والشاهد القرآني من سورة الفاتحة 3

3 ينظر الأصول في النحو 1/157

4 ينظر شرح المفصل 2/125، وينظر الأصول في النحو 1/182

5 ينظر شرح جمل الزجاجي 2/73

6 ينظر المقتضب 4/287، وينظر كشف المشكل 2/29، 93

1 ينظر شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 2/273، والشاهد القرآني من سورة الفاتحة 7

وقدح ابن السراج في قوله هذا بقوله تعالى ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾¹

فمعنى: "غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ" أي الصلاح؛ لأنّ عملهم كان فساداً. وردّ النحاة بأنّ "غير" بدل لا صفة².

وهنا نلاحظ أنّ النحاة غلبوا دلالة المعنى على دلالة اللفظ، فـ"غير" نكرة على الرغم من أنها مضافة إلى معرفة بخلاف الاسم المعرّف بأل الجنسية فإنهم مالوا إلى الشكل في الاستعمال اللغوي، يقول ابن مالك: (فلواصفه - أي الاسم المعرّف بأل الجنسية - مراعاة اللفظ، ومراعاة المعنى إلا أنّ مراعاة اللفظ أكثر)³.

5 - الموقع: يقرر النحاة أنّ بعض المواقع النحويّة في الجملة لا يشغلها من العناصر اللغوية إلا ما كان نكرة أو معرفة، فإذا ورد في الاستعمال ما يخالف ذلك تأولوه بوجوه من التأويل تحفظ للموقع ما قرروه له.

فمن المواقع المقررة للنكرات:

1 - الحال: اشترط النحاة في الحال أن تكون نكرة⁴، وذلك (لأنها فضلة في الخبر، وأصل الخبر أن يكون نكرة وكذلك يجب في فضلته؛ ولأنها مشبهة للتمييز في البيان فوجب أن تكون نكرة كالتمييز)⁵.

وقيل: (إنه إنما التزم تنكيره؛ لئلا يتوهم كونه نعتاً؛ لأنّ الغالب كونه مشتقاً، وصاحبه معرفة)⁶.

وأجاز يونس والبغداديون تعريفه مطلقاً بلا تأويل⁷.

وقد ورد في كلام العرب مجيء الحال معرفة إلا أنّ النحاة تأولوه بنكرة كقولهم: طلبته جهداً، وكقول الشاعر: فَأَوْرَدَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذْذُهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعْصِ الدِّخَالِ⁸ فالأولى معرفة بالإضافة، والثانية بالألف واللام يقول النحاة: (إنّ الكلام ليس على ظاهره، وإنّ هذه الأشياء محمولة على أنها مصادر أفعال مضمرة فإذا قلت طلبته جهداً، فكأنك قلت: طلبته وتجتهد جهداً له بمنزلة قوله: تجتهد اجتهداك، على أن يكون تجتهد جملة من الفعل في وضع الحال)⁹.

وأما فأوردها العراك (فالتقدير: تعترك العراك على معنى تعترك الاعتراك)¹⁰.

ب - التمييز: وهو ما اشترط فيه النحاة التنكير أيضاً. وعلل ابن يعيش ذلك بقوله: (وإنما كان نكرة لأنه واحد في معنى الجمع، ألا تراك إذا قلت: عندي عشرون درهماً معناه عشرون

2 فاطر من الآية 37

3 ينظر شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 2/174، 273

4 شرح الكافية الشافية 1/323

5 ينظر الكتاب 1/44

6 شرح المقدمة المحسبة 2/312، وينظر العلل في النحو 227

7 شرح الاشموني 1/244

8 المصدر نفسه والصفحة نفسها

1 البيت للبيد بن ربيعة العامري، ينظر أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تح محمد محيي الدين

عبد الحميد 2/300

2 المقتصد في شرح الإيضاح 1/677

3 المصدر نفسه 1/678

من الدراهم، فقد دخله بهذا المعنى الاشتراك فهو نكرة¹ وذكر النحاة علة أخرى هي أن التمييز يشبه الحال وذلك أن كل واحد منهما يذكر للبيان ورفع الإبهام (فلما استويا في الإيضاح والبيان استويا في لفظ التنكير)².
(وزعم ابن الطراوة، وبعض النحويين أنه يكون معرفة)³، وعليه الفراء (ت207هـ) فقد

جعل "نفسه" في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ رُغْبِ غَزْمَةِ إِبْرَاهِيمَ إِلاَّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾⁴ تمييزاً⁵.

ج - خبر المبتدأ: الأصل في الخبر أن يكون نكرة؛ (لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل، والفعل يلزمه التنكير فرجح تنكير الخبر على تعريفه)⁶.
وقد يأتي معرفة ذلك لأن (الاسم الذي في موضع الفائدة يحتمل التعريف والتنكير، والذي في موضع الزيادة في الفائدة لا يحتمل إلا التنكير)⁷؛ ولذلك جاز في الخبر التعريف والتنكير، وفي الحال التنكير لا غير.

د - اسم لا النافية للجنس: وحقه أن يكون نكرة (من حيث كانت تنفي نفياً عاماً مستغرقاً فلا يكون بعدها معين)⁸.
أما المواقع المقررة للمعارف:

أ - المبتدأ: وحقه أن يكون معرفة، أو ما قارب المعرفة من النكرات، وامتنع الابتداء بالنكرة (لأنه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به، ألا ترى أنك لو قلت: رجل قائم أو رجل عالم لم يكن في هذا الكلام فائدة؛ لأنه لا يستتكر أن يكون في الناس رجل قائم أو عالم)⁹

وقد يأتي المبتدأ نكرة مفيدة (قال ابن الدهان - وما أحسن ما قال -: إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت؛ وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب فإذا حصلت جاز الحكم)¹⁰

ب - صاحب الحال: وهو معرفة؛ لأن الحال (بمنزلة الخبر والخبر لا يكون إلا بعد المعارف أو ما قاربها)¹¹

وأغلب الظن أن سبب اشتراط النحاة التعريف في صاحب الحال هو لكي يؤمن اللبس بالنعته ولذلك فإن الحال إذا تقدمت على صاحبها جاز تنكير صاحب الحال¹².

4 شرح المفصل 70/2

5 المصدر نفسه والصفحة نفسها، وينظر شرح المقدمة المحسبة 316/2

6 شرح جمل الزجاجي 281/2

7 البقرة من الآية 130

8 ينظر معاني القرآن ، الفراء ، تح د. أحمد يوسف نجاتي ، محمد علي النجار 79/1

9 المطالع السعيدة في شرح الفريدة 236/1

10 رسائل في النحو واللغة (رسالة الحدود) 44

11 شرح المفصل 103/2

1 الأصول في النحو 63/1

2 شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 88/1

3 كشف المشكل في النحو 474/1

4 ينظر الكتاب 123/2، وينظر شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 88/1

دلالة التنكير المعنوية:

التنكير ظاهرة من الظواهر التعبيرية التي نالت عناية العلماء؛ فحاولوا إبراز أثرها في النظم الكريم، وقد وظّف القرآن الكريم هذه الظاهرة توظيفاً ساعداً لاستجلاء دلالاته وتبيان صورته، وتتبع ما جرى فيها من بحث في ظلال النص القرآني.

صور التنكير وأنماطه:

الصورة الأولى التي تطالعنا: ورود الاسم نكرة في موضع، ومعرفة في موضع آخر من القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾¹ فجاءت النار معرفة بينما جاءت نكرة في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا

أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ﴾²، يقول الزمخشري: (فإن قلت: فلم جاءت النار الموصوفة بهذه الجملة منكرة في سورة التحريم، وههنا معرفة ؟ قلت: تلك الآية نزلت بمكة، فعرفوا منها ناراً موصوفة بهذه الصفة. ثم نزلت هذه بالمدينة مشاراً بها إلى ما عرفوه أولاً)³. ونسب أحمد بن منير الاسكندري (ت683هـ) الوهم إلى الزمخشري في هذا التوجيه؛ لأنّ سورة التحريم مدنية بلا خلاف⁴. وردّ بعضهم بأنّ كونها مدنية لا يعني أنّ آياتها جميعها مدنية⁵. ولم أعثّر على قول يشير إلى أنّ هذه الآية مكية. وكلّ من ذكر سورة التحريم قال إنها مدنية، ولم يستثن منها هذه الآية⁶، بل نصّ بعض المفسرين على كون كلّ آياتها مدنية⁷.

وروى الشيخ الجمل (ت1204هـ) عن الكرخي رأياً آخر قال: (وعرف النار هنا، ونكرها في التحريم؛ لأنّ الخطاب في هذه مع المنافقين وهم في أسفل النار المحيطة بهم؛ فعرفت بلام الاستغراق أو العهد. وفي تلك مع المؤمنين، والذي يعذب من عصاتهم بالنار يكون في جزء من أعلاها فناسب تنكيرها لتقليلها)⁸.

وعلى هذا القول تكون النار معرفة بلام الاستغراق، أو العهد الذهني، وعلى القول الأول تكون معرفة بلام العهد الذكري فقد سبق ذكرها في سورة التحريم. وأما تنكير لفظة "ناراً" فهو على هذا القول للتقليل.

ويبدو لي أنّ القول بإفادة التنكير التقليل في هذه الآية يتنافى مع السياق الذي وردت فيه، فهو يحمل طابع الشدة، فعلى هذه النار ملائكة غلاظ شداد لا يعصون الله ما أمرهم، فالتنكير للتعظيم⁹.

1 البقرة 24

2 لتحريم 6

3 الكشف 102/1، وينظر التفسير الكبير 121/1

4 ينظر الانتصاف فيما تضمنه الكشف من الاعتزال (في حاشية الكشف)، أحمد بن منير الاسكندري 102/1

5 ينظر إرشاد العقل السليم 142/1

6 ينظر جامع البيان 198/28، وينظر مجمع البيان 25/10، وينظر الإتيان في علوم القرآن 66/1

7 ينظر زاد المسير 48/8

1 الفتوحات الإلهية 29/1

2 ينظر فتح القدير 253/5

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا﴾¹، وقوله تعالى في سورة إبراهيم: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾²، ففي البقرة يكون " هَذَا " المفعول الأول، " بَلَدًا " المفعول الثاني، و " آمِنًا " صفة. وفي " إبراهيم " يكون " هَذَا الْبَلَدَ " المفعول الأول، و " آمِنًا " المفعول الثاني³.

وهذا الاختلاف الدقيق بين الآيتين حمل المفسرين على البحث عن سر الاختلاف فقالوا: إنَّ المسؤول في سورة البقرة البلدية والأمن معاً، كأنه قيل: (اجعل هذا المكان الأقفر الذي لا زرع فيه، ولا ماء بلداً آمناً)⁴، وفي سورة إبراهيم يكون المسؤول الأمن فقط⁵، فالدعوة الأولى وقعت ولم يكن المكان قد جُعِلَ بلداً، أي قبل بناء الكعبة، وقد حكى عنه تعالى أنه قال: ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ﴾⁶، والدعوة الثانية وقعت وقد جُعِلَ بلداً فكانه قال:

اجعل هذا المكان الذي صيّرته بلداً ذا أمن؛ (وهذا إما لأنَّ الله سبحانه استجاب له طلب البلدية وأخر الأمن لمقتضى الحكمة الإلهية، أو لأنَّ المسؤول أولاً مجرد الأمن المصحح للسكن، والثاني الأمن المعهود، أو أنَّ المسؤول الثاني للاستدامة والاستمرارية)⁷.

ونذكر الرازي وجهاً آخر للدلالة في الآيتين، وهو أنَّ الدعوة واحدة وقعت بعدما صار المكان بلداً، والتنكير للمبالغة كأنه قال: " اجعله من البلدان الكاملة في الأمن " فأية إبراهيم ليس فيها إلا طلب الأمن، وفي البقرة المبالغة⁸. وقيل إنَّ الدعوة واحدة لكنَّه في سورة إبراهيم سؤال البلدية قد حُكي بقوله تعالى: ﴿فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾⁹.

(إلا أنَّ الراجح أن تكونا دعوتين لا دعوة واحدة من حيث المضمون، ويؤيد ذلك الاختلاف من غير هذه الجهة، ففي سورة البقرة الدعاء لأهل البلد بالرزق من الثمرات فالدعوة عامة، وفي سورة إبراهيم الدعاء خاص بذرية إبراهيم -عليه السلام-)¹⁰

ومنه قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾¹¹

وفي سورة آل عمران: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾¹²

3 البقرة من الآية 126

4 إبراهيم من الآية 35

5 ينظر أسرار التكرار 35، وينظر البرهان في علوم القرآن 127 / 1

6 الفتوحات الإلهية 105/1

7 ينظر فتح القدير 112/3

8 إبراهيم من الآية 37

1 إرشاد العقل السليم 130/3

2 ينظر التفسير الكبير 50/4

3 ينظر إرشاد العقل السليم 130/3، والشاهد القرآني من سورة إبراهيم 37

4 الميزان في تفسير القرآن 68/12

5 البقرة من الآية 61

6 آل عمران من الآية 21

فقد جاءت لفظة " الحق " معرفة في موضع، ونكرة في موضع آخر، وسرّ الاختلاف يرجع إلى معنى النكرة والمعرفة، فالمعرفة تدلّ على ما هو محدود معلوم بخلاف النكرة؛ وإنما عرّف في سورة البقرة إشارة إلى (الحق المعلوم فيما بين المسلمين الذي يُوجب القتل، قال - ﷺ -: " لا يحلّ دم امرئ مسلم إلا بإحدى معان ثلاث: كفر بعد إيمان، وزنا بعد إحصان، وقتل نفس بغير نفس)" ¹. أما الحق المنكر فالمراد أنه لم يكن هناك حق لا هذا الذي يعرفه المسلمون ولا غيره البتة ²؛ لأنّ (النكرة في سياق النفي تعمّ فلم يكن لهم حق ما في قتل من قتلوا من النبيين لا حقيقة ولا عرفاً) ³.

ومما ورد في هذا الصدد أيضا تعريف السلام وتنكيره في القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿وَسَلَامٌ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾ ⁴، وفي آية أخرى ﴿سَلَامٌ عَلَى إِبْرَاهِيمَ﴾ ⁵

فالسّلام في هاتين الآيتين نكرة، وقد جاء معرفة في قوله تعالى على لسان عيسى - ﷺ -: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ ⁶

يقول أبو السعود مفسراً هذه الآية: (والسلام عليّ - كما هو على يحيى - على أنّ التعريف للعهد، والأظهر أنه للجنس والتعريض باللّعن على أعدائه؛ فان إثبات جنس السلام لنفسه تعريض بإثبات ضده لأضداده) ⁷. فهذه الألف واللام، كما في قوله تعالى: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ مَرَاتَبَعٍ

الهُدَى﴾ ⁸ فإنه تعريض بأنّ العذاب على من كذب وتولى ⁹.

وقيل (إنه أتى بلام التعريف ليكون فيه إشعار بذكر الله تعالى، فإنّ السلام المعروف اسم من أسماء الله تعالى، وفيه تعريض لطلاب السلامة (...) وليشعر أيضا بعمومية التحيّة وإطلاقها فإنها غير مقصورة على المتكلم صدورها، إذ التقدير في قولك " سلام عليك " سلام مني عليك؛ فظهر أنّ قوله " سلام عليك " ليست بمنزلة "السلام عليك " في إفادة هذه المعاني) ¹⁰.

أما التنكير فيقول ابن الزمكاني (ت651هـ): (السلام في المواطن الثلاثة تحيّة من الله تعالى، والسلام ما كان منه مغنٍ عن كل تحيّة: قليلك لا يقال له قليل) ¹¹.

7 التفسير الكبير 103/3، وينظر البحر المحيط 399/1، معترك الأقران 261/3، والحديث النبوي الشريف، ينظر

المسند، الإمام الشافعي 164

8 ينظر أسرار التكرار 30، وينظر معاني النحو، د. فاضل السامرائي 118/1

9 ينظر تفسير المنار 217/3

1 مريم 15

2 الصافات 109

3 مريم 33

4 إرشاد العقل السليم 588/4

5 طه من الآية 47

6 ينظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل 53/4

7 التبيان في علم البيان، ابن الزمكاني، تح د. احمد مطلوب، د. خديجة الحديثي 53، وينظر البرهان في علوم

القرآن 92/4

8 التبيان في علم البيان 52، وينظر أسرار التكرار 136

ويبدو لي أنّ التنكير هنا للتعظيم، والمقام ينبيء بهذا ويشير إليه، ودليل ذلك أنّ السلام ورد في القرآن الكريم في غير موضع نكرة، ولم يكن صادراً من الله تعالى، كما في قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ﴾ (23) سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ¹، وقال في قصة لوط - ^{عليه السلام}: ﴿فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾²، وقال عن إبراهيم - ^{عليه السلام}: ﴿قَالَ سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُكَ رَبِّي﴾³.

وقيل (نكرة الجنس ومعرفته سواء، نقول لا أشرب ماء، ولا أشرب الماء، فهما سواء)⁴ وفاضلوا بينهما، يقول الرازي: (واختلفوا في سائر المواضع هل أنّ التنكير أفضل أم التعريف؟ فقيل: التنكير أفضل، ويدل عليه وجوه: الأول: إنّ لفظ السلام على سبيل التنكير كثير في القرآن فكان أفضل. الثاني: إنّ كلّ ما ورد من الله والملائكة والمؤمنين قد ورد بلفظ التنكير على ما عدده من الآيات، وأما بالألف واللام فإنما ورد في تسليم الإنسان على نفسه، قال موسى - ^{عليه السلام}: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ مِنْ أَتْبَعِ الْهُدَى﴾ وقال عيسى - ^{عليه السلام}: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ

وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾. والثالث: وهو المعنى المعقول إنّ لفظ السلام بالألف واللام يدل على أصل الماهية، والتنكير يدل على أصل الماهية مع وصف الكمال فكان هذا أولى⁵. الصورة الثانية: وقد تأتي النكرة مكررة في موضع واحد، والدلالة المعنوية في الأولى تختلف عنها في الثانية.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾⁶

فإنّه نكّر القتال في قوله " قِتَالٍ فِيهِ "، ومن حق النكرة إذا تكررت أن تجيء معرفة باللام حتى يكون المذكور الثاني هو الأول؛ لأنه لو لم يكن كذلك كان المذكور الثاني غير الأول. ويُروى في سبب نزول هذه الآية أنّ القوم سألوا عن القتال الذي أقدم عليه عبد الله بن جحش فهم سألوا عن قتال معين⁷، فقال تعالى: " قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ " (فإنما لم يعد بالألف واللام هنا؛ لأنّه ليس المراد تعظيم القتال المذكور المسؤول عنه حتى يعاد بالألف واللام، بل المراد تعظيم أيّ قتال كان في الشهر الحرام)⁸.

9 الرعد من الآيتين 23، 24

1 الذاريات من الآية 25

2 مريم 47

3 أسرار التكرار 136

4 التفسير الكبير 213/10، والشاهد القرآني الأول من سورة طه 47، والثاني من سورة مريم 33

5 البقرة من الآية 217

6 ينظر لباب العقول في أسباب النزول 31

7 التفسير الكبير 32/26، 33

ومن الأمثلة على هذا النوع من التكرار قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا، إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾¹ فقد تكررت كلمة "اليسر" ولم تُعرّف بأل. وقد ذُكر في الجملة الثانية وجهان الأول: أن تكون عدةً مستأنفة، والثاني: أن تكون مكررة لتأكيد الجملة السابقة². أما أصحاب الوجه الأول فتمسكوا بما روي في الأثر عن ابن عباس - رض - (ولن يغلب عسر يسرين)³، فقالوا إنّ العسر مذكور بالألف واللام، وليس هناك معهود سابق فينصرف إلى الحقيقة فيكون المراد بالعسر في اللفظين شيئاً واحداً، وأما اليسر فإنه مذكور على سبيل التكرير فكان أحدهما غير الآخر⁴. ثم قالوا: إنّ اليسر الأول في الدنيا، والثاني في الآخرة، فأما الذي هو في الدنيا فهو فتح الحجاز واليمن، ووسّع ذات يده وأما الذي في الآخرة فكائن لا محالة⁵. وضَعَفَ الجرجاني (ت471هـ) هذا الرأي فقال: (إذا قال الرجل إنّ مع الفارس سيفاً، إنّ مع الفارس سيفاً، يلزم أن يكون هناك فارساً واحداً ومعه سيفان، ومعلوم أنّ ذلك غير لازم من وضع العربية)⁶.

أما الوجه الآخر فهو أنّ الجملة الثانية تكرر للأولى، ويكون الغرض تقرير معناها في النفوس وتمكينها في القلوب⁷. تقول الدكتورة عائشة بنت الشاطيء: (وواضح أنّ المقام في سورة الشرح - وهي مكيّة مبكّرة وقد نزلت بعد الضحى - مما يحتاج إلى مثل ذلك التقرير والتأكيد بثاً لليقين النفسي، والسياق في السورة كلها يبيّن هذا ويدعمه)⁸، ثم تقول: (ولكن الذي نطمئن إليه هو أنّ الجملة الثانية تكرر للأولى لتقوية اليقين النفسي، وترسيخ ما منّ الله به على عبده من شرح صدره، ووضع وزره، ورفع ذكره (...) أما تكرر اليسر فلكي ينفس فيه المجال للتصور، ويمضي به إلى أبعد مدى فيحتمل ما قاله المفسرون، وما لم يقولوه. والتحديد ينافي البيان القرآني الذي أثر الإطلاق)⁹. والكلام في هاتين الآيتين كثير حتى أنّ السيوطي يذكر أنّهم ألفوا فيها تواليها منها الفرج بعد الشدة، وجنة الرضا وغيرها¹⁰.

الصورة الثالثة: وهو أن يتكرر الاسم فيأتي أولاً نكرة ثم معرفة في موضع واحد.

من ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَعْبُدُونَ اللَّهَ لَآ يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ﴾¹¹

يقول الزمخشري: (فإن قلت لم نكر الرزق ثم عرّفه ؟ قلت :لأنه أراد لا يستطيعون أن يرزقكم شيئاً من الرزق فابتغوا عند الله الرزق كله؛ فإنه هو الرزاق وحده لا يرزق غيره)¹.

1 الإنشراح 5، 6

2 ينظر التفسير الكبير 6/232، وينظر إرشاد العقل السليم 555/6، 556

3 ينظر الجامع لأحكام القرآن 73/20، وينظر أحكام القرآن، الجصاص، تح عبد السلام علي شاهين 639/3، والحديث النبوي ينظر المستدرک، الحاكم النيسابوري، تح د. يوسف المرعشلي، وينظر فتح الباري، ابن حجر 546/5

4 التفسير الكبير 6/32، وينظر البرهان في علوم القرآن 94/4

5 ينظر الجامع لأحكام القرآن 73/2، وينظر معترك الأقران 127/3

6 التفسير الكبير 6/32

7 المصدر نفسه والصفحة نفسها

8 التفسير البياني للقرآن الكريم 58

1 التفسير البياني للقرآن الكريم 60، 61

2 ينظر معترك الأقران 127/3

3 العنكبوت من الآية 17

وذكر الرازي وجهاً آخر لذلك فقال: (وفيه وجه آخر وهو أن الرزق من الله معروف بقوله ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾) والرزق من الأوثان غير معلوم فقال: ﴿لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا﴾ لعدم حصول العلم به وقال ﴿فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ الرِّزْقَ﴾ (الموعود به) ².

ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَدْعُوهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (73) ﴿وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ عَنْ صِرَاطٍ

لَنَا كَبُورٌ ³

يقول أبو السعود: ("وَإِنَّكَ لَتَدْعُوهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ " تشهد العقول السليمة باستقامته ليس فيه شائبة اعوجاج توهم اتهامهم لك بوجه من الوجوه (...) "عَنْ الصِّرَاطِ" أي عن جنس الصراط "لَنَا كَبُورٌ " لعادلون فضلاً عن الصراط المستقيم، أو عن الصراط المستقيم الذي تدعوهم إليه. والأول أدلّ على كمال ضلالهم، وغاية غوايتهم لما أنه ينبىء عن كون ما ذهبوا إليه مما لا يطلق عليه اسم الصراط ولو كان معوجاً ⁴. الصورة الرابعة: وفيها جمعت التراكيب التي خرجت عما سبق، وقسمت دلالاتها بحسب القرائن على مجموعات:

1- دلالة الإفراد: كقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى﴾ ⁵ (فتنكير المسند إليه للقصد إلى فرد معين، مما يصدق عليه اسم الجنس) ⁶.

ومما يذكره المفسرون في هذا المجال قوله تعالى: ﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنْ

الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ ⁷، يقول الزمخشري في تفسير هذه الآية: (وفي تنكير الظاهر، أنهم لا يعلمون إلا ظاهراً واحداً من جملة الظواهر) ⁸.

ولأحمد بن المنير الاسكندري رأي آخر يقول: (وفي التنكير تقليل لمعلومهم، وتقليله يقربه من النفي حتى يطابق المبدل منه) ⁹ فالتنكير عنده للتقليل وعند الزمخشري للإفراد، والانتقال من الإفراد إلى التقليل سهل؛ لأن التقليل فرع على الإفراد.

4 الكشف 433/3

5 التفسير الكبير 44/25، 45، والشاهد القرآني من سورة هود 6

6 المؤمنون 73، 74

7 إرشاد العقل السليم 77/5

1 القصص من الآية 20

2 النبيان في علم المعاني والبدیع والبيان، الطيبي، تح د. هادي عطية الهلالي، وينظر المطول في شرح تلخيص مفتاح العلوم، التفتازاني، تح د. عبد الحميد هندواي 234

3 الروم 7

4 الكشف 453/3

5 الإنتصاف 453/3

ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ﴾¹

يقول الرازي: (تنكير الحظ في الآية يدل على أن المراد به حظ واحد، وهو الذي ذكرناه من الإيمان بمحمد - صلى الله عليه واله وسلم - وإنما خص هذا الواحد بالذكر مع أنهم تركوا الكثير مما أمرهم الله تعالى به؛ لأنه هو المعظم المهم)².

وفى قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَعِضُ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَالَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا﴾³

يقول الزمخشري: (تمنأ لو صحب الرسول، وسلك معه طريقاً واحداً، وهو طريق

الحق ولم تتشعب به طرق الضلالة والهوى. أو أراد أني كنت ضالاً لم يكن لي سبيل قط فليتني حصلت لنفسي في صحبة الرسول سبيلاً)⁴.

2 - دلالة النوع: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾⁵، يقول الزمخشري: (

ومعنى التنكير أن على أبصارهم نوعاً من الأغشية غير ما يتعارفه الناس، وهو غطاء التعامي عن آيات الله)⁶.

وذهب السكاكي (ت626هـ) إلى أن التنكير للتعظيم: (أي: غشاوة عظيمة تحجب أبصارهم بالكلية ، وتحول بينها وبين الإدراك)⁷، وتابعه في ذلك أبو السعود⁸.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾⁹

يقول شيخ البلاغيين عبد القاهر الجرجاني: (إذا راجعت نفسك وأذكريت جسك وجدت لهذا التنكير وأن قيل: " على حياة " ولم يقل: " على الحياة " حسناً وروعةً ولطف موقع لا يُقَادَرُ قَدْرُهُ، وتجذك نَعَمَ ذلك مع التعريف، وتخرج عن الأريحية والأنس إلى خلافهما ، والسبب في ذلك أن المعنى على الازدياد من الحياة لا الحياة من أصلها ، وذلك أنه لا يحرص عليه إلا الحي ، فأما العدم للحياة فلا يصح منه الحرص على الحياة ولا على غيرها ، وإذا كان كذلك صار كأنه قيل: ولتجدنهم أحرص الناس ، ولو عاشوا ما عاشوا على أن يزدادوا إلى حياتهم في ماضي الوقت وراهنه ، حياة في الذي يستقبل)¹⁰.

ويقول الزمخشري: (فان قلت لم قال: " على حياة " بالتنكير ؟ قلت لأنه أراد حياة مخصوصة، وهي الحياة المتطولة)¹¹.

6 المائدة من الآية 14

7 التفسير الكبير 188/11

8 الفرقان 27

1 الكشف 269/3

2 البقرة من الآية 7

3 الكشف 62/1، وينظر التفسير الكبير 54/2

4 ينظر المطول 234

5 إرشاد العقل السليم 90/1

6 البقرة من الآية 96

7 دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تح محمود محمد شاكر 288

8 الكشف 168/1

فهؤلاء حريصون على الزيادة، وإن كان الزائد أقل شيء يطلق عليه اسم الحياة.

ونظير هذه الآية: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾¹

يقول الجرجاني: (إنه لما كان الإنسان إذا علم أنه إذا قُتِلَ قُتِلَ، ارتدع بذلك عن القتل، فسلم صاحبه، وصار حياة هذا المهموم بقتله في مستأنف الوقت مستفادة بالقصاص وصار كأنه قد حَيِيَ في باقي عمره به، وإذا كان المعنى على حياة في بعض أوقاته وجب التنكير، وامتنع التعريف من حيث كان التعريف يقتضي أن تكون الحياة قد كانت بالقصاص من أصلها، وأن يكون القصاص قد كان سبباً في كونها في كافة الأوقات)².

وقيل المراد بالحياة حياة الآخرة (فإن القاتل إذا اقتص منه في الدنيا لم يؤخذ به في الآخرة)³.

وهذا بعيد عن أجواء الآية الكريمة، فالمقام هو ردع المجرمين عن ارتكاب الجريمة والدعوة إلى الالتزام بحكم الله تعالى، وقيل إن التنكير للتعظيم أي: (ولكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حياة عظيمة؛ وذلك أنهم كانوا يقتلون الواحد بالجماعة ويقتل المقتول غير قاتله، فتثور الفتنة بينهم ويقع بينهم التناحر، فلما جاء الإسلام بشرع القصاص كانت فيه حياة أي حياة، أو نوع من الحياة)⁴.

وأشار الجرجاني إلى معنى آخر في تنكير الآية الكريمة، (وهو أنه لا يكون ارتداع حتى يكون هم وإرادة وليس بواجب أن لا يكون إنسان في الدنيا إلا وله عدو يهتُم بقتله ثم يردعه خوف القصاص، وإذا لم يجب ذلك فمن لم يهتُم إنسان بقتله فكفي ذلك لهم لخوف القصاص، فليس هو ممن حيَّ بالقصاص، وإذا دخل الخصوص فقد وجب أن يقال حياة ولا يقال الحياة)⁵.

وعلى هذا الرأي تكون دلالة التنكير التبعية.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وَالَّذِينَ مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا وَقَطَّعْنَا دَابِرَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا وَمَا كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾⁶

يقول السيد الطباطبائي: (وتنكير الرحمة للدلالة على النوع، أي بنوع من الرحمة وهي

الرحمة التي تختص بالمؤمنين من النصرة الموعودة لهم قال تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ

آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ ﴾⁷

وهي عند أبي السعود للتعظيم⁸.

9 البقرة من الآية 179

1 دلائل الإعجاز 289، وينظر بديع القرآن، أبي الاصبع المصري، تح حنفي محمد شرف 194

2 أنوار التنزيل وأسرار التأويل 459/1، وينظر إرشاد العقل السليم 345/1

3 الكشف 220/1، وينظر الإتيان في علوم القرآن 120/2

4 دلائل الإعجاز 290، وينظر نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز 177

5 الأعراف من الآية 72

1 الميزان في تفسير القرآن 180/8، والشاهد القرآني من سورة غافر 51

2 ينظر إرشاد العقل السليم 174/2

ومما يلاحظ في هذه المعاني كثرة الاختلاف في دلالة التنكير المعنوية، وهذا ناشىء من السياق الذي يحتمل هذه الدلالات. ومما يجدر ذكره أنّ هذه المعاني المتعددة قد يستوعبها السياق ولا تتنافى، وهذه سمة من سمات النص القرآني فهو يتسع لأكثر من معنى ودلالة.

3 - التعظيم والتكثير: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ هَذَا هُدًى وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَهُمْ عَذَابٌ مُّزْجٍ

أَلِيمٌ ¹﴾ يقول أبو حيان في هذه الآية: (هذا أي القران هدى، أي بالغ في الهداية كقولك: هذا رجل، أي كامل في الرجولية) ².

ومما أشار إليه المفسرون في الدلالة على التعظيم قوله تعالى: ﴿ يَشْرَهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ

وَرِضْوَانٍ وَجَنَّتْ لَهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ ³﴾ يقول الزمخشري مفسراً الآية الكريمة: (وتنكير المبشر به ؛لوقوعه وراء صفة الواصف وتعريف المعرف) ⁴

وفى ذلك إشارة إلى الأسس النفسية الكامنة في التنكير، والتي تقف وراء هذه الإشارة الانفعالية، فالتنكير إنما دلّ على التعظيم؛ لأنّ الشيء إذا كان مجهولاً لدى المتلقي فإنّه سيذهب في تفسيره وتحديد كلاً مذهب (فالتنكير يعطي أبعاداً إيحائية أوسع ويترك النفس تحتل في حقه احتمالات متعددة، وهذا ما يكون أدعى لإثارة انفعال التهويل والتعظيم في النفس مما لو جاء المحكوم به معرفة) ⁵

والآيات في هذا المجال كثيرة، ولكنّ الملاحظ أنّ التنكير يكثر في السور القصار المكّية منها؛ ذلك أنّ الإبهام في موارد الوعد والوعيد أنسب من الإيضاح، يقول ابن الزمكاني: (إنّ الإبهام في مواطن خليق، وإنّ سلوك الإيضاح ليس بسلوك للطريق خصوصاً في موارد الوعد والوعيد، والمدح والذم اللذين من شأنهما التشديد، وعلّة ذلك أنّ مطامح الفكر متعددة المصادر بتعدد الموارد، والنكرة متكررة الأشخاص ينقاد من مطالعها إلى مغاربها) ⁶. والمعروف أنّ السمة الغالبة في السور القصار هي ذكر المؤمنين، وما أعدّ الله لهم من جنات النعيم، وذم الكافرين وما أعدّ لهم من عذاب مهين.

وقد يدل التنكير على التعظيم والتكثير معاً، وهما معنيان متقاربان الفرق بينهما (أنّ التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة، والتكثير بحسب اعتبار الكمية تحقيقاً أو تقديرًا) ⁷

، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ اسْتَهْزَى بِرُسُلٍ مِنْ قَبْلِكَ فَحَاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُوا مِنْهُمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ

3 الجاثية 11

4 البحر المحيط 45/8

5 التوبة 21

6 الكشاف 248/2

7 الأسس النفسية لأساليب البلاغة العربية، د. محمد عبد الحميد ناجي 125

1 البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن 45

2 لمطوّل 235

¹، يقول أبو السعود: (وتنوين الرسل للتفخيم والتكثير (...)) لقد استهزىء برسل أولي شأن خطير وذوي عدد كثير)².

فالآية في مقام مواساة النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - وتسليته مما يكابده من تكذيب الناس له. فيقول له تعالى: لا تحزن، قبلك رسل كثيرون وعظام أصابهم ما أصابك.

وقد يحتمل التكرير التعظيم والتنويع، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكُونُ أَمْوَالُ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَهَا فِي

بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾³، يقول الرازي: (وإنما قال: "سَعِيرًا" لأن المراد نار من النيران مبهمة لا يعرف غاية شدتها إلا الله تعالى)⁴، وذهب بعضهم إلى أن الآية تحتل التنويع، والمعنى: (نُصَلِّيهِم الملائكة سعيراً خاصاً من السُّعْر لا يصلها إلا من هضم حقوق اليتامى وأكل أموالهم ظلماً)⁵

ومنه قوله تعالى: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا فَلَمْ يَجِدُوا لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْصَارًا﴾⁶ (وتكثير النار، إمّا لتعظيمها وتهويلها، أو لأنه تعالى أعدّ لهم على حسب خطيئاتهم نوعاً من النار)⁷. وقلمّا تجد آية فيها نكرة لم يذكر المفسرون فيها أكثر من معنى للتكثير مما يكشف عن وجوه الدلالة المعنوية. ومما يجدر ذكره ما قاله الرازي في قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ

وَأَمَّنَّهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾⁸

يقول الرازي: (المراد من التكرير التعظيم (...). ويحتمل أن يكون المراد من التكرير التحقير، ويكون المعنى أنه تعالى لما لم يجوز لغاية كرمه إبقاءهم في ذلك الجوع القليل والخوف القليل، فكيف يجوز لو عبده أن يهمل أمرهم؟! ويحتمل أن يكون المراد أنه "أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ" دون جوع "وَأَمَّنَّهُمْ مِنْ خَوْفٍ" دون خوف ليكون الجوع الثاني والخوف الثاني مذكراً ما كانوا فيه أولاً من أنواع الجوع والخوف حتى يكونوا شاكرين من وجهه، وصابرين من وجهه)⁹.

وفى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾¹⁰، يقول الرازي: (التكرير يفيد التهويل تارة، والتحقير أخرى. فإن حملناه على الأول كان المعنى إن الإنسان لفى خسر عظيم لا يعلم

3 الأنبياء 41

4 إرشاد العقل السليم 242/3

5 النساء 10

6 التفسير الكبير 202/9

7 المنار 322/4

1 نوح 25

2 إرشاد العقل السليم 406/6

3 الإيلاف 3

4 التفسير الكبير 110/32

5 العصر 2

كنهه إلا الله (...). وإن حملناه على الثاني كان المعنى إنَّ خسران الإنسان دون خسران الشيطان، وفيه بشارة أن في خلقي من هو أعطى منك، والتأويل الصحيح هو الأول¹. وهذا هو دأب الرازي في تفسيره، فإنه يتَّبَع أسلوب الاحتمالات الدلالية - إذا جاز التعبير - يستغرق ذكر هذه الاحتمالات، وليس من الضروري أن يقع الاحتمال في مقام الجواب عن السؤال فقد يقع في مقام ما يخطر في الذهن، وهذا أدعى إلى الإلمام بوجوه المسألة، وما يحتمل أن يقال فيها، غير أنه لا يترك الأمر من دون جزم بل يرجِّح ما هو أجود من حيث المعنى، وهذا مصداق لما روي عن الرسول - صلى الله عليه واله وسلم -: (إنَّ القرآن ذلول ذو وجوه فاحملوه على أحسن وجوهه)².

4- التقليل والتحقيق: وقد تخرج الدلالة المعنوية للتكرير إلى إفادة التقليل والتحقيق، ومنه قوله تعالى ﴿وَلَا تَخْذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا﴾³ يقول أبو السعود: (وإفراد القدم، وتكثيره للإيذان بأن زلل قدم واحدة أي قدم كانت عزت أو هانت محذور عظيم فكيف بأقدام كثيرة)⁴.

ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ﴾⁵

يقول الزمخشري: (وقد قُصِدَ بتكريرهما معنى البعضية، فكأنه قيل: وأنزل من السماء بعض الماء فأخرجنا به بعض الثمرات؛ ليكون بعض رزقكم، وهذا هو المطابق لصحة المعنى؛ لأنه لم ينزل من السماء الماء كله، ولا أخرج بالمطر جميع الثمرات، ولا جعل الرزق كله في الثمرات)⁶.

فالتكرير عند الزمخشري للتبعيض، وذهب بعضهم إلى أن التكرير للنوع، أي الدلالة على نوع غريب (أما تكثيره فإشارة إلى أنه عجيب شأنه، غريب نظامه، مجهول لكم امتزاجاته الكيميائية)⁷.

ومنه قوله تعالى: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا﴾⁸، (فإن قلت لم نكرت الأودية؟ قلت: لأنَّ المطر لا يأتي إلا على طريق المناوبة بين البقاع فيسيل بعض أودية الأرض دون بعض)⁹.

6 التفسير الكبير 87/32

1 ينظر البرهان في علوم القرآن 163/2، وينظر الإتيان 180/2، وروي بوجه آخر في بحار الأنوار، العلامة المجلسي 245/2

2 النحل من الآية 94

3 إرشاد العقل السليم 191/3، وينظر الميزان 337/12

4 البقرة من الآية 22

5 الكشف 100/1، وينظر التفسير الكبير 111/1

6 إشارات الإعجاز في مظان الإيجاز 204

7 الرعد من الآية 17

8 الكشف 503/2

- وقد يدلّ التكرير على التحقير، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ أَرِزْ أَتَّخِذُ أَصْنَامًا إِلَهًا إِنِّي أَرَكَ وِقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾¹، يقول السيد الطباطبائي: (كان الواحد منهم يأخذ خشبة فينحت بيده منه صنماً، ثم ينصبه فيعبده، ويتذلّل له ويخضع؛ ولذلك جيء بلفظة الأصنام في قوله المحكي: "أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا إِلَهَةً" نكرة ليدلّ على هوان أمرها، وحقارتها من جهة أنها مصنوعة لهم مخلوقة بأيديهم)²
- 5 - الإبهام: ومثاله قوله تعالى: ﴿اقْتُلُوا يُوسُفَ أَوْ اطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾³، يقول الزمخشري في هذه الآية: ("أَرْضًا" أرض منكورة مجهولة بعيدة عن العمران، وهو معنى تنكيرها وإخلائها من الوصف؛ ولإبهامها من هذا الوجه نصبت نصب الظروف المبهمة)⁴.
- 6 - وقد يكون التكرير للتعميم، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾⁵، يقول الرازي: (كان أمراً بذبح أي بقرة كانت إلا أن القوم لما سألوا تغيّر التكليف عند ذلك)⁶، وفي الصحيح عن الإمام الرضا - عليه السلام -: (لو أنهم عمدوا إلى أي بقرة لأجزأتهم، ولكن شدّدوا فشّدّد الله عليهم)⁷.
- 7 - التخصيص: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ نَطْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَى أَدْبَارِهَا أَوْ نَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعَنَّا أَصْحَابَ السَّبْتِ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾⁸، يقول الرازي في هذه الآية الكريمة: (إنه تعالى لم يقل: من قبل أن نطمس وجوهكم، بل قال: "مَنْ قَبْلَ أَنْ نَطْمِسَ وُجُوهًا" وعندنا أنه لا بدّ من طمس في اليهود أو مسخ قبل قيام الساعة، ومما يدل على أن المراد ليس طمس وجوههم بأعيانهم بل طمس وجوه غيرهم من أبناء جنسهم قوله "أَوْ نَلْعَنَهُمْ" فذكرهم على سبيل المغايبية، ولو كان المراد أولئك المخاطبين لنكرهم على سبيل الخطاب، وحمل الآية على طريق الالتفات وإن كان جائزاً، إلا أنّ الأظهر ما ذكرناه)⁹، وعند الشيخ الجمل أنّ التكرير للتكثير يقول: (وفي تنكير الوجوه المفيد للتكثير تهويل للخطب، وفي إبهامها لطف بالمخاطبين، وحسن استدعاء لهم إلى الإيمان)¹⁰

1 الأنعام 74

2 الميزان 168/7

3 يوسف من الآية 9

4 الكشاف 447/2، وينظر الميزان 95/12

5 البقرة من الآية 67

6 التفسير الكبير 115/3

7 ينظر عيون أخبار الرضا عليه السلام، الصدوق، تح الشيخ حسين الأعلمي 16/1

8 النساء من الآية 47

9 التفسير الكبير 122/10، وينظر معاني النحو 43/1

1 الفتوحات الإلهية 388/1

ولعل منه ما ذكره السيد الطباطبائي في تفسير قوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ﴾¹ يقول: (ولعلّ كون الفرقان أحد أسماء التوراة هو الموجب لإتيانه باللام بخلاف ضياء وذكر، وبوجه آخر هي فرقان للجميع، ولكنها ضياء وذكر للمتقين خاصة لا ينتفع بها غيرهم؛ ولذا جيء بالضياء والذكر منكرين ليتقيدا بقوله "لِلْمُتَّقِينَ" بخلاف الفرقان)²

وقد يأتي الاسم نكرة لعدم تعلق فائدة في ذكره معرفة، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَزَعْنَا عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَىٰ كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي﴾³، يقول السيد الطباطبائي: (كأنّ تنكير الكواكب إنما هو لنكتة راجعة إلى مرحلة الإخبار والتحدث؛ فلا غرض في الكلام يتعلق بتعيين هذا الكوكب)⁴.

النكرة وقرائن السياق:

عرضنا فيما سبق للمعاني التي أفادها التنكير، وقد رأينا من خلال عرضنا لآيات من القرآن الكريم كثرة هذه المعاني وتعددتها، فقد يحتمل التنكير التعظيم في موضع والتحقير في موضع آخر، وقد يحتملها كليهما في موضع واحد.

ففي قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيحًا مِّنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّوْا فَرِيقًا مِّنْهُمْ وَهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾⁵ يقول الزمخشري: (يريد أحبار اليهود ، وأنهم حصلوا نصيباً وافراً من

2 الأنبياء 48

3 الميزان 269/17

4 الأنعام من الآية 76

5 الميزان 173/7

1 آل عمران 23

التوراة. و" من" إما للتبعيض، أو البيان، أو حصلوا من جنس الكتب المنزلة، أو من اللوح التوراة وهي نصيب عظيم)¹.

فالتنكير عند الزمخشري للتعظيم؛ ذلك أن الآية في مقام إثبات علمهم بالبشارة بنبوته محمد - صلى الله عليه وآله وسلم - فدعاهم إلى الموافقة على ما لديهم من صحة نبوته فهم تولوا عن اتباع الحق مع علمهم الوافر بالتوراة التي نصّت على نبوة محمد - صلى الله عليه وآله وسلم - فالتعظيم لعلمهم الذي أخذوه من التوراة أدعى في إلقاء الحجة عليهم في إثبات نبوته "صلى الله عليه وآله وسلم".

وقيل إنَّ التنكير هنا أفاد التحقير، يقول السيد الطباطبائي: (وقيل: أوتوا نصيباً من الكتاب؛ ليدل على أن الذي في أيديهم من الكتاب ليس إلا نصيباً منه دون جميعه؛ لأنَّ تحريفهم له، وتغييرهم وتصرفهم في كتاب الله أذهب كثيراً من أجزائه كما يومي إليه قوله في آخر الآية التالية: ﴿وَعَرَّهْمُ فِي دِينِهِمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾)²، وما ذلك إلا؛ لأنَّ السياق يحتمل المعنيين.

وفى قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ﴾³ يقول الرازي: (لم قال " طَيْرًا " على التنكير ؟ الجواب: إما للتحقير فإنه مهما كان أحقر كان صنع الله أعجب وأكبر، أو للتفخيم كأنه يقول طيراً وأيّ طير ترمي بحجارة صغيرة فلا تخطيء المقتل)⁴ فالآية في مقام إثبات عظمة هذا المخلوق، وهذا التعظيم يناسبه أن يكون التنكير للتحقير والتفخيم؛ فإنه حقير من حيث الجثة والحجم، ومع ذلك فهو قوي من حيث قوة الرمي ودقة إصابة الكافرين.

والسياق الذي وردت فيه النكرة هو الذي يهبها هذه الدلالات المتعددة. فالنكرة تفيد معناها مطلقاً من كل قيد وهو التعميم والتبعيض في الغالب⁵، والسياق القرآني هو الذي يخرج النكرة إلى دلالات أخرى متعددة تناسب السياق؛ ولذا قيل قديماً (إنَّ لكل كلمة مع صاحبها مقاماً).

ويرى الدكتور عبد الجليل عبد الرحيم أنَّ من تفتن إلى ما يمنحه السياق للنكرة من دلالات هو الدكتور أحمد بدوي⁶، وليس الأمر كذلك. فالقدماء وإن لم يُشير كثير منهم إلى ذلك عند تعرضهم لدلالة النكرة إلا أنَّ هذا لا يعني أنهم لا يدركون ذلك. ولم يكن ذلك خافياً عليهم حتى يتفطن له أحد، بل أشار إليه بعضهم بصورة واضحة، فهذا الزركشي يقول: (وهذه الأمور إنما تعلم من القرائن والسياق، كما فهم التعظيم من قوله تعالى: ﴿لَا يَوْمَ أَحَلَّتْ﴾

2 الكشف 343/1، وينظر جوامع الجامع 273/1

3 الميزان 124/3

4 الفيل 3

5 التفسير الكبير 99/32، وينظر البصائر 158/59

1 ينظر لغة القرآن الكريم، د. عبد الجليل عبد الرحيم 343

2 المصدر نفسه 344

من قوله تعالى: (لِيَوْمِ الْفَصْلِ، وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الْفَصْلِ)، وكما فهم التحقير من قوله: (مِنْ أَيْ شَيْءٍ خَلَقَهُ) من بعده قوله: (مِنْ نُّطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَرَهُ) ¹

فالتنكير له معنى عام يحدده السياق ويخصه فيلَوْن التنكير بتلك الألوان. والسياق القرآني يتضمن أكثر من قرينة توحى بدلالة التنكير وتحدد أو تعزز معناه، وهذا منتهى الفصاحة والبلاغة، يقول النورسي: (اعلم أن من أساس البلاغة الذي به يبرق حسن الكلام تجاوب الهيئات، وتداعى القيود وتأخذها على المقصد الأصلي، وإمداد كلِّ بقدرٍ من الطاقة للمقصد الذي هو كمجمع الأودية أو الحوض المتشرب من الجواب)².

وفي قوله تعالى: (أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) ³

يقول الزمخشري: (ونكر " هُدًى " ليفيد ضرباً مبهماً لا يبلغ كنهه ولا يقادر قدره، كأنه قيل: على أي هدى، كما تقول: لو أبصرت فلاناً لأبصرت رجلاً)⁴.

وإذا أنعمنا النظر في الآية وجدنا أن المقام هو الإجلال والتفخيم لأولئك الموصوفين بتلك الصفات، وحرف الجر " على " يفيد التمكن والاستعلاء (وإيراد كلمة الاستعلاء بناء على تمثيل حالهم في ملابسهم بالهدى بحال من يعتلي الشيء، أو يستوي عليه ويتصرف فيه كيفما يريد) ⁵

وفي قوله تعالى: (أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ) ⁶

التنكير في " صَيِّب " للتهويل والتفخيم⁷، وهناك قرائن متعددة تلقي بظلالها على النكرة فتعزز هذا المعنى (فمادته الأولى وهى الصاد المستعلية، والياء المشددة، والباء الشديدة ومادته الثانية أعنى الصوب المنبىء عن شدة الانسكاب، ومن جهة بنائه الدال على الثبات)⁸.

فصفات الحروف المكونة لهذه الكلمة، والصيغة الصرفية لها كلها تصب في دلالة التهويل، وهناك قرينة أخرى وهى قوله: " مِنْ السَّمَاءِ " فالمعروف أن المطر لا يكون إلا من السماء، فما فائدة هذا التقييد؟ يقول صاحب المنار: (للإشعار بأنه أمر لا يملكون دفعه، وليس ملاكه في أيديهم، ومن المعهود عند بلغاء العرب للتعبير عما يلَمّ بالناس مما لا دافع له بأنه نزل من السماء)⁹.

3 البرهان في علوم القرآن 94/4، والشاهد القرآني الأول من سورة المرسلات 12، 11، 13، والثاني من سورة عبس

18، 19

4 إشارات الإعجاز 56

5 البقرة 5

1 الكشف 54

2 إرشاد العقل السليم 81/1، وينظر الفتوحات الإلهية 13/1

3 البقرة من الآية 19

4 ينظر الكشف 88/1، التفسير الكبير 79/1

5 إرشاد العقل السليم 116/1

6 المنار 147/1

فهذه كلها قرائن تصبّ في معنى التنكير وهو التهويل، فمن دلالة الصوت إلى دلالة الصيغة ثم دلالة التركيب.

وهذه القرائن التي ترد في سياق الآية لا تلغى ما يضيفه التنكير من دلالة؛ لذا يقول التفّازاني في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَسْتَسْخِمْ نَفْخَةُ مِنْ عَذَابِ رَبِّكَ لِيَقُولَ يَا بُولَلًا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ﴾¹ (واعترض المصنف بأنّ التحقير مستفاد من بناء المرة، ونفس الكلمة (...)) وجوابه انه إن أراد أنّ لبناء المرة ونفس الكلمة مدخلا في إفادة التحقير فهذا لا ينافي كون التنكير للتحقير؛ لأنه مما يقبل الشدة والضعف، وإن أراد أنّ التحقير المستفاد من الآية مفهوم منها بحيث لا مدخل للتنكير أصلا فممنوع؛ للفرق الظاهر بين التحقير في نفخة من عذاب، وبينه في نفخة العذاب بالإضافة)².

إنّ هذا الترابط بين الألفاظ في النص يذكرني بقول جون لاينز: (إنّ الارتباط الدلالي بين الألفاظ في سياق النص أشبه ما يكون بشبكة العنكبوت؛ إذ تكون كل عقدة فيه جزءاً من تكوين هذا البيت وبنائه)³.

تقديم النكرة وتأخيرها:

7 الأنبياء من الآية 46

1 المطول 235

2 اللغة والمعنى والسياق، جون لاينز 83

إنّ لعناصر الجملة العربية رتباً، بعضها محفوظة وأخرى غير محفوظة ، وفيها قد يُؤثّر نوع من الترتيب ويصحب ذلك تغيّر في الدلالة، وهذا مما انمازت به العربية فإنّ تغيّر الرتبة يؤدي إلى تغيّر في المعنى

وقد أشار عبد القاهر الجرجاني إلى ذلك بقوله: (ذلك أنه إذا جاء التركيب بيناً فيه أنه لا يحتمل إلا الوجه الذي هو عليه حتى لا يشكل، وحتى لا يحتاج في العلم بأنّ ذلك حقه وأنه الصواب إلى فكر وروية فلا مزية، وإنما تكون المزية ويجب الفضل إذا احتمل في ظاهر الحال غير الوجه الذي جاء عليه وجهاً آخر، ثم رأيت النفس تنبو عن ذلك إلى الوجه الآخر، ورأيت الذي جاء عليه حسناً وقبولاً يعدمهما إذا أنت تركته إلى الثاني)¹.

وقد كرّس القران الكريم هذه الظاهرة لتأدية معانيه الشريفة، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ

الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾²

فقدّم النكرة على الظرف في حين قدّم الظرف على النكرة في قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾³ يقول الزمخشري مفسراً ذلك: (فإن قلت: فهلا قدّم الظرف على الريب، كما قدّم على الغول في قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾؟ قلت: لأنّ القصد في إيلاء الريب حرف النفي، نفي الريب عنه وإثبات أنه حق وصدق لا باطل ولا كذب كما كان المشركون يدعون، ولو أولى الظرف لقصد إلى ما يبعد عن المراد، وهو أنّ كتاباً آخر فيه الريب لا فيه، كما قصد في قوله: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ تفضيل خمور الجنة على خمور الدنيا؛ لأنها تغتال العقول كما تغتالها هي، كأنه قيل: ليس فيها ما في غيرها من العيب والنقيصة)⁴.

وأبو حيان الاندلسي لا يرتضي هذا القول في تعقب الدلالة المعنوية، وما يحدثه التقديم والتأخير من تحوّل فيها يقول: (ولا نعلم أحداً يفرّق بين ليس في الدار رجلاً، وليس رجلاً في الدار)⁵

والأولى عنده جعل كلّ جملة مستقلة من قوله: " ذَلِكَ الْكِتَابُ " و" لَا رَيْبَ " و" فِيهِ هُدًى " ولا حاجة إلى حرف عاطف؛ لأنّ بعضها أخذ بعنق بعض⁶. ومن المحدثين من ذهب هذا المذهب الدكتور إبراهيم أنيس، يقول: (ولا فرق هنا بين أن يتقدّم المسند أو يتأخر، فالتعبيران جائزان مقبولان غير أنّ الكاتب قد يؤثّر أحدهما في موضع ما، ويؤثّر الآخر في موضع ثانٍ ولا يكاد يختلف المعنى في كلتا الحالتين ، فالفرق بينهما فرق أسلوب)⁷

1 دلائل الإعجاز 380

2 البقرة من الآية 2

3 الصافات من الآية 47

4 الكشف 44/1، وينظر التفسير الكبير 19/2

5 البحر المحيط 161/1

1 ينظر البحر المحيط 161/1

2 من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس 271

ومما قُدم وحقه التأخير ما جاء في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ ثُمَّ أَنْتُمْ تَمْتَرُونَ﴾

1(فقدّم الأجل وهو نكرة، وأخر الخبر وهو شبه جملة، يقول الزمخشري: (فإن قلت المبتدأ

النكرة إذا كان خبره ظرفاً وجب تأخيرها، فلم جاز تقديمه في قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾

﴿؟﴾ قلت لأنه تخصص بالصفة فقارب المعرفة كقوله ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّمُّشْرِكٍ﴾ فإن قلت

الكلام السائر أن يقال: عندي ثوب جديد، ولي عبد كيس، وما أشبه ذلك؛ فما أوجب التقديم ؟

قلت أوجبه أن المعنى: وأيّ أجل مسمى عنده تعظيماً لشأن الساعة، فلما جرى فيه هذا

المعنى (وجب التقديم) 2. فالزمخشري ذكر أولاً المسوّغ النحوي للتحوّل عن الشائع

المستفيض في كلام العرب ثم ذكر النكتة البلاغية لذلك التحوّل. وقد رفض أحمد بن المنير

الاسكندري ذلك: (وليس في إرادة هذا المعنى موجب للتعظيم، وقد ورد ﴿وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾

﴿ في سياق التعظيم لها، وهو مع ذلك مؤخر عن الخبر، والظاهر - والله اعلم - أن التقديم

إنما كان؛ لأنّ الكلام منقول عن كلام آخر، وكان الأصل - والله اعلم - ثم قضى أجلاً وأجل

مسمى عنده، إذ كلاهما مضى. فلما عدل بالكلام عن العطف الإفرادي؛ تمييزاً بين الأجلين

رفع الثاني بالابتداء وأقرّ بمكانه من التقديم والله اعلم) 3

وما ذكره أحمد من شاهد قرآني يختلف عن قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾ ؛ ذلك أن

قوله ﴿وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ المبتدأ فيه معرفة، والخبر شبه جملة، فالابتداء بأيهما شئت جائز

فضلاً عن أنّ المقام يختلف في الآيتين. فالآية في موقع إثبات أنّ علم الساعة حاضر عند

الله تعالى لا يخفى عليه، وليس في موضع تعظيم علم الساعة.

ومن ذلك قوله تعالى ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِ اللَّهِ شَكٌّ﴾ 4

فالمسند إليه نكرة والمسند شبه جملة، وتقدّم النكرة حرف الاستفهام " الهمزة "، فالمقرر

نحوياً هو جواز التقديم والتأخير غير أنّ المعنى يختلف في كلتا الحالتين؛ وذلك لأنّ المقدم

هو الذي يكون الاستفهام منصّباً عليه، يقول الزمخشري: (أدخلت همزة الإنكار على

الظرف؛ لأنّ الكلام ليس في إثبات الشكّ إنما هو في المشكوك فيه وأنه لا يحتمل الشكّ

لظهور الأدلة وشهادتها عليه) 5.

وفى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾ 6

3 الأنعام من الآية 2

4 الكشف 5/2، وينظر إرشاد العقل السليم 7/3

5 الانتصاف فيما تضمنه الكشف من الاعتزال 40/2، والشاهد القرآني من سورة الزخرف من الآية 85

1 إبراهيم من الآية 10

2 الكشف 521/2

3 الحجرات من الآية 9

يقول الرازي: (ولم يقل: وإن اقتتل طائفتان من المؤمنين، مع أن كلمة " إن " اتصالها بالفعل أولى؛ وذلك ليكون الابتداء بما يمنع من القتال فيتأكد معنى النكرة المدلول عليها بكلمة "إن" وذلك لأن كونهما طائفتين مؤمنتين يقتضي أن لا يقع القتال منهما، فإن قيل فلم لم يقل: يا أيها الذين امنوا إن فاسق جاءكم أو إن أحد من الفساق جاءكم؛ ليكون الابتداء بما يمنعهم من الإصغاء إلى كلامه وهو كونه فاسقاً؟ نقول المجيء بالنبا الكاذب يورث كون الإنسان فاسقاً أو يزداد بسببه فسقاً، فالمجيء به سبب الفسق فقدّمه، وأما الاقتتال فلا يقع سبباً للإيمان أو الزيادة فقال: " **إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ** " أي سواء كان فاسقاً أولاً أو جاءكم بالنبا فصار فاسقاً به ¹).

الدلالة الفقهية والعقائدية:

تعددت السبل في الوصول إلى الأحكام الشرعية التي جاءت بها شريعة الإسلام، ولعلّ المصدر الأول لذلك هو القرآن الكريم، وقد نزل باللغة العربية التي امتلكت القدرة على التعبير عن معانٍ ثانوية قد لا يعرف غيرها من اللغات كيف يعبر عنها؛ لذلك كانت اللغة أداة الفقيه التي لا غنى عنها في استنباط الأحكام الشرعية. وقد حوت كتب التفسير على كثير من الإشارات اللغوية التي يمكن أن يُستنبط منها حكم شرعي، وكان للتكرير حظ وافر في الدلالة على تلك المعاني.

ففي قوله تعالى: ﴿ **فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدِّ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ** ﴾ ²، يقول الفخر الرازي: (وتقدير الآية: إذا حصل العفو للقاتل عن وجوب القصاص فليتبع القاتل العافي بالمعروف، وليؤد إليه مالاً بإحسان، وبالإجماع لا يجب أداء غير الدية؛ فوجب أن يكون ذلك الواجب هو الدية) ³، أما معنى قوله تعالى " شَيْءٌ "، يقول الرازي: (أحدهما: إن هذا إنما يشكل إذا كان الحق ليس إلا القود فقط، فحينئذ يقال: القود لا يتبعض فلا يبقى لقوله: " شَيْءٌ " فائدة أما إذا كان مجموع حقه، إما القود وإما المال كان مجموع حقه متبعضاً؛ لأنّ له أن يعفو عن القود دون المال، وله أن يعفو عن الكل، فلما كان الأمر كذلك جاز أن يقول: ﴿ **فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ** ﴾ والثاني: إن تكرر الشيء يفيد فائدة عظيمة؛ لأنه يجوز أن يتوهم أنّ العفو لا يؤثر في سقوط القود؛ إلا أن يكون عفواً من جميعه، فبين تعالى أنّ العفو عن جزئه كالعفو عن كله في سقوط القود، وعفو بعض الأولياء عن حقه، كعفو جميعهم عن حقهم، فلو عرّف الشيء كان لا يفهم منه ذلك. فلما نكره صار هذا المعنى مفهوماً منه ⁴).

وفى قوله تعالى: ﴿ **وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ** ﴾ ⁵

4 التفسير الكبير 127/28، والشاهد القرآني من سورة الحجرات 6

1 البقرة من الآية 178

2 التفسير الكبير 58/5، 59

3 المصدر نفسه والصفحة نفسها

4 النساء من الآية 6

والخطاب في هذه الآية لأولياء الأيتام بأن يدفعوا إليهم أموالهم إذا رشدوا، وقد اختلف الفقهاء في معنى الرشد ومقداره.

يقول الفخر الرازي: (ومعلوم أنه ليس المراد الرشد الذي لا تعلّق له بصلاح ماله بل لابدّ وأن يكون هذا مراداً، وهو أن يعلم أنه مصلح لماله حتى لا يقع منه إسراف ولا يكون بحيث يقدر الغير على خديعته. ثم اختلفوا في أنه هل يُضم إليه الصلاح في الدين؟ فعند الشافعي - رض - لا بدّ منه، وعند أبي حنيفة - رض - هو غير مُعتَبَر ¹).

وتنكير الرشد في الآية الكريمة إما أن يفيد النوعية، أي إنّ الرشد المطلوب هو التصرف والتجارة، أو يفيد التبعية أي: إنّ المطلوب هو طرف من الرشد لا تمامه ² واحتج أبو بكر الرازي لأبي حنيفة بهذه الآية فقال: (لا شك أنّ اسم الرشد واقع على العقل في الجملة، والله تعالى شرط رشداً منكراً، ولم يشترط سائر ضروب الرشد) ³ وفائدة هذا الاختلاف أنّ الشافعي - رض - يرى الحَجْر على الفاسق، وأبا حنيفة - رض - لا يراه ⁴. وقد احتج بعضهم لأبي حنيفة بتنكير الرشد في إبطال الحجر على البالغ العاقل وإن كان فاسقاً ⁵.

ومن الآيات في هذا المقام قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ ⁶

يقول الجصاص: (قوله " فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً " ولا يمتنع أحد من إطلاق القول بأنّ هذا فيه ماء وإن خالطه غيره، وإنما أباح الله تعالى التيمم عند انعدام كلّ جزء من الماء؛ لأنّ قوله "مَاءً" اسم منكور يتناول كلّ جزء منه) ⁷.

وبه استدل أبو حنيفة (فهذا نفي في نكرة وهو يعمّ لغة، فيكون مفيداً جواز الوضوء بالماء المتغير، وغير المتغير لانطلاق اسم الماء عليه) ⁸

وردّ ابن العربي قوله هذا: (واعلموا أنّ النفي في النكرة يعمّ كما قلتم، ولكن في الجنس فهو عام في كل ما كان من سماء أو بئر أو عين أو نهر أو بحر أو عذب أو ملح فأما غير الجنس فهو المتغير فلا يدخل فيه كما لم يدخل فيه ماء الباقلاء) ⁹

فابن العربي يذهب إلى أنّ الماء المتغير ليس من جنس الماء؛ ولذلك فإنّ النفي في هذه الآية لا يتضمن الماء المتغير بل الماء الذي لم يخالطه شيء " الماء المطلق ".

1 التفسير الكبير 189/9

2 ينظر الكشف 473/1

3 التفسير الكبير 189/9

4 ينظر المصدر نفسها الصفحة نفسها

5 أحكام القرآن، الجصاص 80/2

6 المائدة من الآية 6

7 أحكام القرآن، الجصاص 437/3، 438

8 أحكام القرآن، ابن العربي 566/1

1 أحكام القرآن، ابن العربي 566/1

وبهذه الآية استدلل ابن العربي على عدم جواز التيمم متى وجد الماء، مهما كان مقداره؛ لأنه اسم نكرة. وأنكر على الشافعي قوله إذا وجد من الماء ما لا يكفي لأعضاء الوضوء كلها استعمل فيما كفاه ويتيمم لباقيه¹.

ومما أفاده الفقهاء من دلالة التنكير الرد على بعض العقائد المنحرفة التي تشبثت بظاهر القرآن الكريم في تأييد معتقداتها.

فاحتجت المشبهة بقوله تعالى: (يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ)²

يقول الفخر الرازي: (واختار المشبهة أنه ساق الله - تعالى الله عنه - ورؤي عن ابن مسعود - رض - عنه - صلى الله عليه وسلم - أنه تعالى يتمثل للخلق يوم القيامة حين يمرّ المسلمون فيقول: من تعبدون ؟ فيقول نعبد الله ، فيشهدهم مرتين أو ثلاثاً، ثم يقول : هل تعرفون ربكم ؟ فيقولون سبحانه إذا عرفنا نفسه عرفناه فعند ذلك يكشف عن ساق فلا يبقى مؤمن إلا خرّ ساجداً)³

يقول الزمخشري راداً على هذه الفرقة: (فمعنى يوم يكشف عن ساق في معنى: يوم يشتد الأمر ويتفاقم، ولا كشف ثم ولا ساق كما تقول للأقطع الشحيح: يده مغلولة، ولا يد ثم ولا غلّ، وإنما هو مثل في البخل (...) ثم كان من حق الساق أن تعرف على ما ذهب إليه المشبهة؛ لأنها ساق مخصوصة معهودة عنده، وهى ساق الرحمن، فإن قلت: فلم جاءت منكرة في التمثيل ؟ قلت: للدلالة على أنه أمر مبهم في الشدة منكر خارج عن المؤلف)⁴ فالساق هنا كناية عن الشدة (ورؤي أنه سئل ابن عباس عن هذه الآية فقال: إذا خفي عليك شيء من القرآن فابتغوه في الشعر فإنه ديوان العرب، أما سمعتم قول الشاعر:

سَنَ لَنَا ضَرْبُ قَوْمِكَ الْأَعْنَاقِ وَقَامَتِ الْحَرْبُ بِنَا عَلَى سَاقِ

ثم قال: هو كرب وشدة)⁵

وعن أبي عبد الله - ع - في هذه الآية: (تبارك الجبار ثم أشار إلى ساقه فكشف عنها الإزار، وقال يدعون إلى السجود فلا يستطيعون، قال أفحم القوم، ودخلتهم الهيبة وشخصت الأبصار، وبلغت القلوب الحناجر، خاشعة أبصارهم ترهقهم ذلة، وقد كانوا يدعون إلى السجود وهم سالمون)⁶، يقول الصدوق - رض - : (قوله - ﷺ -: تبارك الجبار، وأشار إلى ساقه فكشف عنها الإزار يعنى به تبارك الجبار أن يوصف بالساق الذي هذا صفته)⁷.

ونلاحظ فيما سبق أنّ بعض ما استدلوا به لإثبات آراءهم الفقهية فيه تكلف واضح وناشئ عن التعصب لمذاهبهم وطلب كسر شوكة الخصم، فهي أدلة ظنية لا تعتمد في إثبات حكم شرعي.

2 المصدر نفسه 567/1

3 القلم 42

4 التفسير الكبير 95/30، والحديث مروى بألفاظ أخرى في صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري 6/ 72،

والمعجم الكبير، الطبراني، تح حمدي عبد المجيد سلفي 9/ 356

5 الكشف 582/4

1 التفسير الكبير 94/30

2 التوحيد، الشيخ الصدوق، تح السيد هاشم الحسيني الطهراني 149، 150

3 المصدر نفسه والصفحة نفسها

ومنه قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾¹

يقول الرازي: (فإن قيل فلم لم يقل بنيناها بأيدينا؟ وقال ﴿مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾؟ نقول لفائدة جليلة وهي أن السماء لا يخطر ببال أحد أنها مخلوقة لغير الله، والأنعام ليست كذلك، فقال هناك ﴿مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾ تصريحاً بأن الحيوان مخلوق الله تعالى من غير واسطة)².

دلالة التنكير في القراءات القرآنية:

إن من سمات كتاب الله العظيم تعدد القراءات فيه، وفي هذا سعة وشمول للاحاطة بالمعاني التي يتواخاها الله سبحانه، وسأتناول هنا ما جاء معرفاً على المشهور، وقرأ في بعض القراءات منكرًا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾³

فقد قرأ الحسن - رض - " اهدنا صراطاً مستقيماً "،⁴ وعن الفرق بين القراءتين يحدثنا ابن جني فيقول: (ينبغي أن يكون أراد - والله أعلم - التذلل لله سبحانه، وإظهار الطاعة له، أي قد رضينا منك يا ربنا بما يقال له: صراطاً مستقيماً، ولسنا نريد المبالغة في قول من قرأ: الصراط المستقيم، أي الصراط الذي قد شاعت استقامته وتعولمت في ذلك حاله وطريقته؛ فإن قليل هذا منك لنا زك عندنا، وكثير من نعمتك علينا، ونحن له مطيعون والى ما تأمر به وتنتهى عنه صائرون)⁵

وهذا بيان رائع لدلالة قراءة التنكير في الآية الكريمة، فالتنكير زاد المعنى حسناً وجمالاً فانا راغبون في أي صراط شاء الله أن يسلكنا به.

ومنه ما قرأ في قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾⁶، فقد قرأ عبد

الله بن مسعود، وحطان بن عبد الله: " وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله رسل "،⁷ يقول ابن جني: (هذه القراءة حسنة في معناها؛ وذلك أنه موضع اقتصاد بالنبى - صلى الله عليه وآله وسلم - واعلم أنه لا يلزم ذمته ممن يخالفه تبعة لقوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا

الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾... فلما كان موضع اقتصاد به، وفكّ ليد الذم عن ذمته، وكان من مضى من

4 الذاريات 47

5 التفسير الكبير 277/28

1 الفاتحة 6

2 ينظر المحتسب 41/1، وينظر البحر المحيط 144/1، وينظر إتحاف فضلاء البشر 164

3 المحتسب 41/1

4 آل عمران من الآية 144

5 ينظر المحتسب 168/1

الأنبياء -عليه السلام- في هذا المعنى مثله لاق بالحال تنكير ذكرهم بقوله " قد خلت من قبله رسل ... فجرى قوله سبحانه ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ مجرى قولك لصاحبك:

اخدم كما خدمنا غيرك من قبلك ولا تبعة عليك بعد ذلك ¹

وفى قوله تعالى ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾ (42) استكباراً في الأرض ومكر السيئ ولا

يحيق المكر السيئ إلا بأهله ²، قرأ ابن مسعود "ومكراً سيئاً ولا يحيط المكر السيئ إلا بأهله

"³، يقول ابن جنى: (يشهد لتكثيره تنكير ما قبله من قول الله سبحانه: "واستكباراً في

الأرض"، وقراءة العامة أقوى معنى؛ وذلك أن " المكر " فيها معرفة لإضافته إلى المعرفة، أعني " السيئ " فكأنه قال: والمكر السيئ الذي هو عال مستكره مستنكر في النفوس وعليه قال من بعد (ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله) وأبدل (استكباراً) وما بعده من النكرة قبله وهى من قوله (وما زادهم إلا نفوراً) وحسن تنكير الاستكبار؛ لأنه أدنى إلى (نفور) مما بعده، وقد يحسن مع القرب ما لا يحسن مع البعد، واعتُمد ذلك لقوة معناه بتعريفه، والإخبار عنه بأن مثله لا يخفى، لعظمه وشناعته ⁴

ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَلْقَوْا قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ سِحْرٌ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ﴾

⁵، فالقراءة المشهورة يكون الخبر فيها معرفة بآل؛ وذلك يفيد القصر، أي الذي جئتم به هو السحر لا الذي سماه فرعون سحراً وهو من آيات الله. وقرأ عبد الله "ما جئتم به سحر" ⁶ فالخبر نكرة (والكلام على ذلك مفيد للقصر أيضاً لكن بواسطة التعريض لوقوعه في مقابلة قوله: إن هذا لسحر مبين) ⁷

وفى قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ

إِنَّهُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ ⁸ قرأ عبد الله " وما يهلكنا إلا دهر " ⁹ يقول الفراء: (إلا طول الدهر ،

ومرور الأيام والليالي والشهور والسنين. وفى قراءة عبد الله "ما يهلكنا إلا دهر" كأنه: إلا دهر يمر) ¹⁰.

6 المصدر نفسه 169/1، والشاهد القرآني من سورة النور 54

1 فاطر من الأيتين 42، 43

2 ينظر المحتسب 202/2، وينظر فتح القدير 356/4

3 المحتسب 202/2

4 يونس 81

5 ينظر معاني القرآن، الفراء 475/1، وينظر الكشاف 363/2

6 روح المعاني 167/11

7 الجاثية 24

8 ينظر معاني القرآن، الفراء 48/3

9 المصدر نفسه والصفحة نفسها

دلالة التعريف المعنوية:

ذكر النحاة أنّ التعريف يأتي على صور شتى كالإضمار، والإشارة، والعلمية، والموصولية، والتعريف باللام، وبالإضافة، ولكلٍّ من هذه الصور دلالات تختلف عن الأخرى. وسأحاول دراسة كلّ نمط وأثره الدلالي المتنوع في سياق العبارة القرآنية الكريمة مفيداً مما قدّمه المفسرون من جهد رائع في رصد بعض مواضع هذه الظاهرة، وبيان دلالتها في سياق النظم القرآني.

الضمير:

الضمير في اللغة العربية له وظيفة أساسية، هي الإيجاز والربط المحكم بين أجزاء الجمل إلا أنه اكتسب في سياق النظم القرآني خصائص فنية بليغة. فالضمير - كما قرر النحاة - ثلاث رتب هي المتكلم، والمخاطب، والغائب. فأعرفها المتكلم، ودونها المخاطب، ثم الغائب. وإذا نظرنا إلى توظيف القرآن الكريم لهذه الرتب للتعبير عن المعاني نجدها قد حوت أسراراً ولطائف دقيقة.

ففي كلمة التوحيد نجد أنّ القرآن الكريم أكثر من استعمال ضمير الغائب، كما في قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾¹ وقوله تعالى: ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾² وقد أشار الرازي

1 البقرة من الآية 255

2 آل عمران 2

إلى سرّ التعبير بضمير الغائب "هو" فقال: (إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَالَ: يَا هُوَ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: مَنْ أَنَا حَتَّى أَعْرِفَكَ، وَمَنْ أَنَا حَتَّى أَكُونَ مَخَاطِباً لَكَ، وَمَا لِلتُّرَابِ وَرَبِّ الْأَرْبَابِ)¹ ففي ضمير الغائب دلالة على عظمة الخالق سبحانه، وحقارة شأن المخلوق وأنه لم يبلغ المقام الذي يجعل منه مخاطباً لله سبحانه.
أما ورود ضمير المتكلم في كلمة التوحيد فهذا لا يتكلم به أحد إلا الله سبحانه؛ لأنّ تلك الكلمة تقتضي إثبات الألوهية لذلك القائل كما في قوله تعالى: ﴿أَنْذِرُوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاتَّقُونِ﴾²
وقد جاءت كلمة التوحيد بضمير الخطاب في قوله تعالى على لسان يونس - عليه السلام -: ﴿فَنَادَى

فِي الظُّلُمَاتِ أَنَا إِلَهٌ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾³
فما سرّ هذا العدول إلى ضمير الخطاب ؟

إنّ الحال الذي كان عليه يونس - عليه السلام - من الغرق في ظلمات البحر، وانقطاع الأسباب المادية كافة، وغياب جميع حظوظ النفس جعلته ينقطع لربّه ويلجأ إليه سبحانه وحده، وهذا ما أشارت إليه الآية الكريمة: ﴿وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا رَبَّهُمْ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ﴾⁴

فشعر بحضوره وقربه من الله سبحانه؛ فخاطبه بضمير المخاطب⁵، وهذا التعبير بضمير المخاطب في غاية الدقة في تصوير الحالة النفسية للإنسان عند المحن والصعاب، ومن ذلك استدلال الفخر الرازي فقال: (وهذا تنبيه على أنّ الإنسان ما لم يصير غائباً عن كل الحظوظ لا يصل إلى مقام المشاهدة)⁶.

وفى سورة الفاتحة نجد أنّ التعبير القرآني افتتح بضمير الغيبة، ثم عدل إلى ضمير المخاطب قال تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (2) الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ (3) مَا لَكَ يَوْمَ الدِّينِ (4) إِيَّاكَ نَعْبُدُ

وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ⁷، يقول أبو السعود كاشفاً سرّ هذا الالتفات: (إنّ تخصيص العبادة والاستعانة به تعالى لما أُجري عليه من النعوت الجليلة التي أوجبت له تعالى أكمل تميّز وأتمّ ظهور، بحيث تبدّل خفاء الغيبة بجلاء الحضور؛ فاستدعى استعمال صيغة الخطاب، والإيذان بأنّ حقّ التالي - بعد ما تأمل فيما سلف من تفرّده تعالى بذاته الأقدس، المستوجب للعبودية وامتياز به ذاته عما سواه بالكلية، واستبداده بجلال الصفات وأحكام الربوبية المميّزة له عن جميع أفراد العالمين، وافتقار الكلّ إليه في الذات والوجود ابتداءً وبقاءً على التفصيل الذي مرّت الإشارة إليه - أن يترقى من رتبة البرهان إلى طبقة العيان، وينتقل من عالم الغيبة إلى

3 التفسير الكبير 145/1

4 النحل من الآية 2

5 الأنبياء من الآية 87

1 الروم من الآية 33

2 ينظر التفسير الكبير 145/1

3 المصدر نفسه 147/1

4 الفاتحة 2، 3، 4، 5

معالم الشهود، ويلاحظ نفسه في حظائر القدس حاضراً في محاضر الأنس، وكأنه واقف لدى مولاه ماثل بين يديه، وهو يدعو بالخضوع والإخبات ¹، فيا له من بيان رائع لأسرار آيات الله سبحانه !

ومن الالتفات الرائع في كتاب الله تعالى قوله: ﴿وَلِكُلِّ أَتَيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾ ²، ثم قال تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ ³

فقد التفت إلى ضمير الغيبة بعد أن كان يستعمل ضمير المخاطب في الآية السابقة؛ وذلك (للإيذان بأن المراد ليس معرفتهم له - ﷺ - من حيث ذاته، ونسبه الزاهر بل من حيث كونه مسطوراً في الكتاب منعوتاً فيه بالنعوت التي من جملتها أنه - ﷺ - يصلى إلى القبلتين، كأنه قيل: الذين آتيناهم الكتاب يعرفون من وصفناه فيه) ⁴.

ومن المواضع الأخرى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ ⁵ فلم يقل: " فتاب عليهم " وعدل إلى ضمير المخاطب ذلك (لما أن ذلك نعمة أريد التذكير بها للمخاطبين لا لأسلافهم) ⁶.

وقد يُختلف في عود الضمير في سياق النظم القرآني، مما يثري النص الشريف بالمعاني المتعددة التي يثمرها هذا الاختلاف، ففي قوله تعالى: ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ ⁷، اختلف المفسرون في رجوع الضمير في قوله ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ﴾ فقيل إنه راجع إلى الصلاة دون غيرها؛ لقربها ولأنها الأهم والأفضل، ولتأكيد حالها وتفخيم شأنها، وعموم فرضها ⁸، وقيل راجع إلى الصبر و الصلاة، وإن كان اللفظ واحداً كما قال تعالى ﴿وَاللَّهُ

5 إرشاد العقل السليم 43/1

6 البقرة من الآية 145

7 السورة نفسها من الآية 146

1 إرشاد العقل السليم 314/1

2 البقرة 54

3 إرشاد العقل السليم 201/1

4 البقرة 45

5 ينظر التبيان في تفسير القرآن 203/1

وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ¹، وقيل يعود على الاستعانة وهو المصدر المفهوم من قوله (وَأَسْتَعِينُوا²).

وفى قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ الْبِرُّ مِنْ آمْنٍ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ﴾³

يقول الشيخ الطوسي: (والضمير في قوله "على حبه" يحتمل أن يكون عائداً على حب المال، ويحتمل أن يكون عائداً على حب الإتيان، قال عبد الله بن مسعود: على حب المال؛ لأنه يأمل العيش ويخشى الفقر، وأما على حب الإتيان فوجهه ألا تدفعه وأنت متسخط عليه كاره، ويحتمل أن يكون الضمير عائداً على الله، ويكون التقدير: على حب الله فيكون خالصاً لوجهه، وقد تقدم ذكر الله تعالى في قوله "من آمن بالله" وهو أحسنها)⁴.

ومن الآيات في هذا المجال قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾⁵

يقول الشوكاني: (قيل: الضمير لمحمد - صلى الله عليه وآله وسلم - أي يعرفون نبوته، وقيل: يعرفون تحويل القبلة عن بيت المقدس إلى الكعبة بالطريق التي قدمنا ذكرها، وبه قال جماعة من المفسرين، ورجح صاحب الكشف الأول إلا أن الراجح عندي الآخر، كما يدل عليه السياق الذي سبقت له هذه الآية)⁶.

وفى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَبْلَىٰ إِبْرَاهِيمُ رَبَّهُ بِكَلِمَاتٍ فَاتَمَّهِنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾⁷

اختلف المفسرون في الضمير "فاتمهن" فقيل: إنه يعود على الله تعالى، أي أكملهن من غير نقص، أو بينهن، أو يسر العمل بهن وقواه على إتمامهن، أو أتم له أجورهن⁸، وقيل الضمير يعود على إبراهيم - عليه السلام - فالمعنى على هذا أدامهن أو قام بهن⁹. هذه نماذج يسيرة من صور الدلالة السياقية الرائعة للضمير في القرآن الكريم، وهي كثيرة جداً اكتفينا بالإشارة إليها بهذه الأمثلة.

6 التوبة من الآية 62

7 ينظر التبيان في تفسير القرآن 203/1، وينظر البحر المحيط 341/1

8 البقرة من الآية 177

1 التبيان في تفسير القرآن 96/2

2 البقرة من الآية 146

3 فتح القدير 155/1

4 البقرة من الآية 124

5 ينظر البحر المحيط 547/1

6 ينظر التبيان في تفسير القرآن 466/1، وينظر البحر المحيط 547/1

العلم:

العلم - كسائر المعارف - يحرص التعبير القرآني على استعماله في المواطن التي تستدعي ذكره، ويعدل عن ذكره لغاية دلالية تنشدها لغة القرآن الكريم، ويُفصح بها سياق نظمه. فقد يُصرح بذكر العلم، وفي ذلك التصريح عناية بالمسمى، ولطف به حسب السياق الوارد فيه، يقول أبو حيان في قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ﴾¹ (وفي ندائه باسمه تقريب له وتلطيف)².

وفي قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾³

فقد جاء مع الحمد باسمه العلم فقال: الحمد لله، ولم يأت بوصف آخر بدله، فلم يقل مثلاً: الحمد للخالق، أو الرازق، أو الحي، أو نحو ذلك من النعوت؛ ذلك أنه لو جاء بأي وصف بدل لفظ الجلالة لأفهم ذلك أن الحمد إنما استحقه بهذا الوصف دون غيره؛ فجاء بالذات ليدل على أن الحمد إنما استحقه لذاته هو لا بوصف دون وصف، فكان ذلك أولى⁴.

ومن المواضع التي أثر التعبير القرآني فيها التصريح بالاسم قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا

رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (21) الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بَنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ⁵

فانتقل من الضمير الى الاسم الصريح " الله " وقد علل أبو السعود ذلك بقوله: (وإيقاع الاسم الجليل موقع الضمير؛ لتعيين المعبود بالذات إثر تعيينه بالصفات، وتعليل الحكم بوصف الألوهية التي عليها يدور أمر الوجدانية، واستحالة الشراكة، والإيدان باستتباعها لسائر الصفات)⁶.

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾⁷

1 يوسف 29

2 البحر المحيط 298/5

3 الفاتحة 2

4 ينظر روح المعاني 79/1، وينظر لمسات بيانية 19

5 البقرة 21، 22

6 إرشاد العقل السليم 132/1

1 البقرة 159

عدل عن ذكر الضمير إلى التصريح بلفظ الجلالة (وإبراز اسم الجلالة بلفظ " الله " على سبيل الالتفات؛ إذ لو جرى على نسق الكلام السابق لكان " أولئك يلعنهم "، لكن في إظهار هذا الاسم من الفخامة ما لا يكون في الضمير)¹.

وفي قوله تعالى ﴿قُلْنَا يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾²

ذكر أبو حيان أنه نُقِلَ عن ابن عباس - رض - أنه لو لم يقل: " على إبراهيم " فيصريح باسمه لما أحرقت نار بعدها ولا اتقدت³.

إلا أن النار التي خاطبها الله سبحانه ليست ناراً مطلقة، بل هي نار مخصوصة أُعدت لحرق إبراهيم - عليه السلام - ويدل على ذلك قوله تعالى " يا نارُ " فإن المنادى نكرة مقصودة فهي معرفة بالنداء.

وقد يعدل القرآن الكريم من الاسم إلى الكنية كما في قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يُدَا أَيْلَهُمْ وَتَبَّ﴾⁴

فقد ذكر المفسرون لها أوجهاً متعددة منها: أنه كان اسمه عبد العزى، والعزى صنم ولم يصف الله في كتابه العبودية إلى صنم. ومنها أنه كان بكنيته أشهر منه باسمه؛ فصريح بها. وقيل إن الاسم أشرف من الكنية فحطه الله عز وجل عن الأشرف إلى الأنقص، إذا لم يكن بُدٌّ من الإخبار عنه؛ ولذلك دعا الله الأنبياء بأسمائهم ولم يُكنَّ عن أحد منهم، وقيل إن الله تعالى أراد أن يحقق نسبته بأن يدخله النار، فيكون أباً لها تحقيقاً للنسب وإمضاء للقال والطيرة التي اختارها لنفسه⁵. فعلى الوجه الأخير يكون ذكره بكنيته لغرض التهكم.

وقد يرجح ذكر اللقب على الاسم كما في قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ مِنْ ذُرِّيَةِ آدَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِنْ ذُرِّيَةِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْرَائِيلَ﴾⁶، فقد ذكر يعقوب - عليه السلام - بلقبه إسرائيل، ومعناه عبد الله أو صفي الله من خلقه ولم يُخاطب اليهود في القرآن إلا بقوله " يا بني إسرائيل " دون يا بني يعقوب وذلك لنكتة لطيفة، وهي أنهم خاطبوا بعبادة الله تعالى، وتذكروا بدين أسلافهم، موعظة وتنبية من غفلتهم حيث سَمُوا بالاسم الذي فيه تذكرة بالله تعالى⁷.

وأحياناً يرجح القرآن الكريم عدم التصريح بالاسم؛ وذلك لما في الإضمار من فائدة جليلة

لا تتحقق من دونه وفي قوله تعالى ﴿إِذْ قَالُوا لْيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّا﴾⁸

2 البحر المحيط 634/1

3 الأنبياء 69

4 البحر المحيط 304/5

5 المسد 1

6 ينظر الجامع لأحكام القرآن 161/20، 162، وينظر زاد المسير 326/8

1 مريم من الآية 58

2 ينظر من بلاغة النظم القرآني، د. بسيوني عبد الفتاح فيود 47

3 يوسف من الآية 3

يقول أبو السعود: (أي شقيقه بنيامين، وإنما لم يذكره باسمه تلوياً بأن مدار المحبة أخوته ليوسف من الطرفين)¹

وفي قوله تعالى ﴿قَالَتْ مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا﴾²، يقول أبو حيان: (ولم تُصَرِّح باسم يوسف، بل أتت بلفظ عام وهو قولها "ما جزاء من أراد" وهو أبلغ في التخويف)³. فلم يُصَرِّح باسم يوسف، ولا باسمها، ولا باسم السوء وهو الزنى بذات البعل، بل أتت بلفظ عام وذلك أبلغ في التخويف، وتأديباً في حضرة العزيز وتقديساً لساكنته⁴. ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾⁵، فلم يُصَرِّح بامرأة العزيز؛ وذلك لما في الوصف من استهجان لفعلتها المنكرة فهي امرأة ملك مصر بما له من مقام ومنزلة وتفعل هذا الفعل القبيح بفتاها، وهذا غاية الاستهجان.

ومن المواضع التي أثر القرآن الكريم فيها الوصف على التصريح بالاسم قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُزْمَلُ﴾⁶

الْمُزْمَلُ اسم مشتق من الحالة التي كان عليها النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - حين الخطاب، ولم يخاطبه باسمه وإنما خاطبه بالوصف، وفي ذلك فائدتان: (أحدهما الملاطفة فإن العرب إذا قصدت ملاطفة المخاطب، وترك المعاتبة سموه باسم مشتق من حالته التي هو عليها (...)) فقول الله تعالى لمحمد - صلى الله عليه وآله وسلم -: يَا أَيُّهَا الْمُزْمَلُ، فيه تأنيس وملاطفة ليستشعر أنه غير عاتب عليه. والفائدة الثانية: التنبيه لكل متزمل راقد ليله ليتنبه إلى قيام الليل، وذكر الله تعالى فيه؛ لأن الاسم المشتق من الفعل يشترك فيه مع المخاطب كل من عمل ذلك العمل واتصف بتلك الصفة⁷

وقد ينصرف التعبير القرآني عن العلم إلى الضمير كما في قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَن﴾

يَخَافُ وَعِيدِ⁸

يقول الرازي: (وقوله "وعيد" إشارة إلى اليوم الآخر، وضمير المتكلم في قوله "وعيد" يدل على الوحدانية؛ فإنه لو قال: من يخاف وعيد الله كان يذهب وهم الجاهل إلى كل

4 إرشاد العقل السليم 108/4

5 يوسف من الآية 25

6 البحر المحيط 297/5

7 بنظر الميزان 141/12

8 يوسف من الآية 30

1 المزمّل

2 الجامع لأحكام القرآن 23/19

3 ق من الآية 45

صوب؛ فلذا قال " وعيد " والمتكلم أعرف المعارف وأبعد عن الإشراف به وقبول الاشتراك فيه ¹.

فاستعمال الضمير أرجح من استعمال الاسم الصريح في هذا المقام؛ لما في الإضمار من دلالة على وحدانية الله سبحانه، وأنه هو المستحق أن يكون المعبود الوحيد. هذه بعض المواضع التي استعمل فيها القرآن الكريم العلم أو عدل عنه عرضناها ليتضح أثر هذا اللون من المعارف في سياق العبارة القرآنية، وسبب إثارة النظم الكريم لهذا اللون من المعارف دون غيره.

اسم الإشارة:

ذهب جمهور النحاة إلى أنّ لاسم الإشارة ثلاث مراتب هي: القريبة، والمتوسطة، والبعيدة، يقول ابن يعيش: (فذا إشارة إلى القريب؛ لتجردها من قرينة تدل على البعيد فكانت على بابها من إفادة قرب المشار إليه، لأنّ حقيقة الإشارة الإيماء إلى حاضر، فإذا أرادوا الإشارة إلى متنج متباعد زادوا كاف الخطاب وجعلوه علامة لتباعد المشار إليه فقالوا: ذاك، فإن زاد بعد المشار إليه أتوا باللام مع الكاف فقالوا: ذلك واستفيد باجتماعها زيادة في التباعد؛ لأنّ قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى ².

إلا أنّ الناظر في كتاب الله يجد أنه خال من المرتبة الثانية "المتوسطة"، كما يجد أنّ اسم الإشارة خرج عن الغرض الرئيس الذي ذكره النحاة إلى أغراض بلاغية كثيرة ومتنوعة؛ لذا ذهب أحد الباحثين إلى القول: (لا تبدو مراتب الإشارة واضحة في الاستعمال القرآني، فليس هناك مرتبة قريبة، أو بعيدة، أو متوسطة مثلما حددها النحويون؛ إذ يرد اسم الإشارة "هذا" للقريب، والبعيد والحاضر، والغائب، والمحسوس، والمعنوي، ومثله اسم الإشارة "ذلك" ³ وما ذلك إلا لأنّ (معنى القرب والبعد الكامن في اسم الإشارة معنى طبع خاضع للسياق، ونرى أنّ البعد يعطي ألواناً متعددة، وكذلك القرب، فالبعد والقرب يلقيان ضلالاً مختلفة تحددها سياقات الكلام، وهذه السياقات تهزّ الكلمات هزاً تبعث مضمرات دلالتها ⁴. ومن خلال متابعة دلالة اسم الإشارة في القرآن الكريم بمعونة السياق والقرائن الأخرى التي يتضمنها التركيب وجد أنّ اسم الإشارة يؤدي أغراضاً عديدة منها:

1 - إحضاره في ذهن السامع بالإشارة حساً لتمييزه أكمل تمييز، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ

أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ ⁵

يقول أبو السعود: (وإنما أُشير إليها بهذه؛ للتنبيه على كمال ظهور أمرها في الصحة والساد، وانتظامها بسبب ذلك في سلك الأمور المشاهدة) ⁶.

4 التفسير الكبير 192/28

1 شرح المفصل 135/3

2 اسم الإشارة في التعبير القرآني، دراسة لغوية، أحمد جواد العتابي، رسالة ماجستير 180

3 علم المعاني بين بلاغة القدماء وأسلوبية المحدثين، طالب الزوبعي 188

4 المؤمنون 52

5 إرشاد العقل السليم 67/5

ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿ هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الذِّينَ مِنْ دُونِهِ يَلُ الظَّالِمُونَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾¹، قال: "هذا" ولم يقل هو ليبرزه ويجسده².

2 - الإيجاز والتنبيه: وهو أن يذكر أوصافاً عديدة للشيء، ثم تذكر باسم الإشارة جاعلاً ما يترتب على تلك الأوصاف مسنداً إلى هذا الاسم. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾³، يقول الزمخشري: (وفي اسم الإشارة الذي هو "أولئك" إيدان بأن

ما يرد عقبيه، فالمذكرون قبله أهل لاكتسابه من أجل الخصال التي عدت لهم)⁴. وفي هذا الأسلوب لون من الإيجاز (فإن اسم الإشارة هنا كإعادة الموصوف بصفاته المذكورة، وهو أبلغ من أن يستأنف بإعادة الاسم وحده؛ لما فيه من بيان المقتضى وتلخيصه فإن ترتيب الحكم على الوصف إيدان بأنه الموجب له)⁵.

ومنه قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ﴾⁶

يقول أبو السعود: ("أولئك" إشارة إلى المؤمنين باعتبار اتصافهم بما ذكر من الصفات وإيثارها على الإضمار؛ للإشعار بامتيازهم بها من غيرهم ونزولهم منزلة المشار إليه حساً، وما فيه من معنى البعد للإيدان بعلو طبقتهم وبعد درجتهم في الفضل والشرف)⁷. وقد كثر استعمال اسم الإشارة بهذا المعنى في القرآن الكريم وهو يحقق فوائد متعددة:

أ - الإيجاز: فاسم الإشارة كإعادة الموصوف بصفاته المذكورة مسبقاً.
ب - ترتيب الحكم على الوصف: فاسم الإشارة يدل على أن الأوصاف السابقة هي العلة في الاستحقاق، وهذا هو سر الإتيان به بدلاً من باقي المعارف كالضمير لأن (اسم الإشارة موضوع للدلالة على المشار إليه، والمشار إليه الذات الموصوفة بالصفات السابقة، وتعليق الحكم على موصوف يؤذن بأن الوصف علته بخلاف ما لو أتى بالضمير فإنه لا يفيد ملاحظة الأوصاف في العلية وإن كانت موجودة؛ لأن الضمير موضوع للذات)⁸.

ج - وفيه دلالة على أنهم متميزون بذلك أكمل تميز، منتظمون بسببه في سلك الأمور المشاهدة. وما فيه من البعد للإشعار بعلو درجتهم، وبعد منزلتهم في الفضل⁹.

3- وقد يتضمن اسم الإشارة الموضوع للقريب الدلالة على التحقير بمعونة السياق، وقد كثر استعمال اسم الإشارة في تركيب الاستفهام الاستنكاري؛ للدلالة على التهكم والسخرية

1 لقمان 11

2 ينظر الإتيان في علوم القرآن 294/2

3 البقرة 4

4 الكشاف 53/1

5 أنوار التنزيل وأسرار التأويل 130/1

6 المؤمنون من الآية 10

7 إرشاد العقل السليم 51/5

1 عروس الأفراح، السبكي 319/1

2 ينظر إرشاد العقل السليم 81/1

والاستحقار، وهذا متأث من أن اسم الإشارة يدل على الذات موصوفة بصفاتهما. ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِتَخَذُواكَ إِلَّا هُزُؤًا هَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾¹

(أي يستهزئون بك قائلين: أهذا الذي... الخ. والإشارة للاستحقار. وإبراز " بعث الله رسولا " في معرض التسليم يجعله صلة للموصول الذي هو صفته - الْكَلْبُ - مع كونهم في غاية النكير لبعثه - صلى الله عليه وآله وسلم - بطريق التهكم والاستهزاء)².

ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾³

يقول السيد الطباطبائي: (والإشارة إلى موسى بهذا من دون أن يذكر اسمه؛ للتحقير وتوصفه بقوله " الذي هو مهين ولا يكاد يبين " للتحقير والدلالة على عدم خيريته)⁴.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهُوٌّ وَلَعِبٌ﴾⁵، يقول أبو السعود: (إشارة تحقير وازدراء للدنيا كيف لا وقد قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - " لو كانت الدنيا تزن جناح بعوضة ما سقى الكافر منها شربة ماء ")⁶.

ويشير الرازي إلى نكتة الاختلاف بين هذه الآية الكريمة، وقوله تعالى في سورة الأنعام ﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهُوٌّ﴾⁷، ولم يقل: وما هذه الحياة الدنيا. وقال هنا " وما هذه "؛ (لأن

المذكور من قبل ههنا أمر الدنيا حيث قال تعالى: ﴿فَاحْيَا بِهِ الْأَرْضُ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا﴾ فقال هذه

والمذكور قبلها هناك الآخرة حيث قال: ﴿يَا حَسْرَتَنَا عَلَى مَا فَرَّطْنَا فِيهَا وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَى

ظُهُورِهِمْ﴾ فلم تكن الدنيا في ذلك الوقت في خاطرهم فقال: " وما هذه الحياة الدنيا ")⁸

4 - وقد يدل اسم الإشارة الموضوع للقريب على التعظيم، وذلك كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ

هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾⁹

3 الفرقان 41

4 أنوار التنزيل وأسرار التأويل 219/4

5 الزخرف 52

6 الميزان 117/18

7 العنكبوت من الآية 64

8 إرشاد العقل السليم 336/5، والحديث الشريف فيه ينظر سنن الترمذي في كتاب الزهد، وينظر بحار الأنوار 273/9

1 الأنعام من الآية 32

2 التفسير الكبير 19/25، والشاهد القرآني الأول من سورة الزخرف 63، والثاني من الأنعام 31

3 آل عمران 191

يقول الرازي: ("هذا" في قوله " ما خلقت هذا " كناية عن المخلوق، يعنى ما خلقت هذا المخلوق العجيب باطلاً، وفي كلمة " هذا " ضرب من التعظيم)¹

ومنه قوله تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾²

(أي القرآن الذي تليت عليكم وأمره ونواهيه كتاب عظيم الشأن لا يقادر قدره " أنزلناه " مشتملاً على فنون الفوائد الدنيوية والدينية التي فصلت عليكم طائفة منها)³.

5 - وقد يأتي اسم الإشارة الدال على القريب في القرآن الكريم مؤذناً بقربه قريباً لا يحول

دون الانتفاع به كما في قوله تعالى ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾⁴

(ألا ترى أن المقام هنا مقام حديث عن هادٍ يقود إلى أقوم الطرق؛ ولئن يكون هذا الهادي قريباً أنجح لرسالته، وأقطع لعذر من ينصرف عن الاسترشاد بهديه)⁵

وقد يكون هذا القرب مشاهداً محسوساً، كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا

فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾⁶

يقول السيد الطباطبائي: (والإشارة بقوله " هذا " إلى ما يشاهده يومئذ ويعاينه من تقطع الأسباب، وبوار الأشياء، ورجوع الكل إلى الله الواحد القهار، وقد كان تعلق الإنسان في الدنيا بالأسباب الظاهرية وركونه إليها أغفله عن ذلك حتى إذا كشف الله عنه حجاب الغفلة فبدت له حقيقة الأمر فشاهد ذلك مشاهدة عيان لا علماً فكراً)⁷.

ومنه قوله تعالى: ﴿هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي يُكَذِّبُ بِهَا الْمُجْرِمُونَ﴾⁸

(وقوله " هذه جهنم " لقربها، كما يقال: هذا زيد قد وصل إذا قرب مكانه، فكأنه قال: جنهم التي يكذب بها المجرمون هذه قريبة غير بعيدة عنهم)⁹

6 - وقد يشار باسم الإشارة الموضوع للبعيد في سياق التعظيم، كما في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ

الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾¹⁰

4 التفسير الكبير 139/9

5 الأنعام 155

6 علم المعاني، الزوبعي 189

7 الإسراء من الآية 9

8 من بلاغة القرآن، أحمد بدوي 135

1 ق 22

2 الميزان 380/18

3 الرحمن 43

4 التفسير الكبير 121/29

5 البقرة 2

فالإشارة بـ "ذلك" "لعلو منزلة القرآن الكريم وارتفاع شأنه، يقول الفخر الرازي: (القرآن وإن كان حاضراً نظراً إلى صورته، لكنه غائب نظراً إلى أسرارهِ وحقائقهِ؛ فجاز أن يُشار إليه كما يشار إلى البعيد الغائب)¹.

وقد حاول بعض المفسرين أن يؤلوا ذلك بالبعد الحقيقي لا المجازي، فكان التكلف واضحاً في آرائهم فقالوا: أشار بـ "ذلك"؛ "لأن كل ما تقضى فهو بقرب تقضيه من الأخبار فهو وإن صار بمعنى غير الحاضر فكالحاضر عند المخاطب، أو أن يكون معنياً به السور التي نزلت قبل سورة البقرة، وقال بعضهم "ذلك" إشارة إلى التوراة والإنجيل².

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَوَدُّوا أَنْ تُنَادُوا بِأَنَّهُمْ أُولَئِكَ الْبَنَاءُ أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾³

يقول أبو السعود: (ومعنى البعد في اسم الإشارة إما لأنهم نودوا عند رؤيتهم إياها من مكان بعيد، وإما لرفع منزلتها وبعد رتبته، وإما للأشعار بأنها تلك الجنة التي وعدوها في الدنيا)⁴

ومن ذاك أيضاً قوله تعالى: ﴿قَالَ فُذِّلِكُمُ الَّذِي لَمْ تُنَبِّئُوا بِهِ﴾⁵

يقول الزمخشري: (ولم تقل: هذا وهو حاضر؛ رفعاً لمنزلته في الحسن، واستحقاق أن يُحب ويفتتن به، ورئياً بحاله واستبعاداً لمحلّه)⁶

7- وقد يكون البعد للتحقير، كما في قوله تعالى: ﴿عُتِلَ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٌ﴾⁷

يقول الرازي: (قوله "بعد ذلك" معناه أنه بعد ما عد له من المثالب والنقائص فهو عتل زعيم، وهذا يدل على أن هذين الوصفين - هو كونه عتلاً زعيماً - أشدّ معاييه)⁸. وفي الإشارة البعيدة "ذلك" مع قرب المشار إليه دلالة على أن هذه الصفة هي التي تفوق في شاعتها كل الصفات التي سبق ذكرها.

8 - وقد تكون الإشارة بالقرب للتشريف، كما في قوله تعالى: ﴿وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾⁹

ففي الإشارة بهذا إلى البلد تشريف له بالتشخيص¹⁰.

9- ومن الأغراض التي يحققها اسم الإشارة (أن يردّ مشاراً به إلى كل كلام سابق لقصد تحقيقه، كما في قوله تعالى: ﴿هَذَا ذِكْرُ الْوَلَدَيْنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ﴾) أي (هذا نوع من الذكر وهو

6 التفسير الكبير 13/2

7 ينظر جامع البيان 1/ 226، 227، وينظر الكشاف 32/1

8 الأعراف من الآية 43

1 إرشاد العقل السليم 182/3

2 يوسف من الآية 32

3 الكشاف 2/ 466، 467

4 القلم 13

5 التفسير الكبير 85/30

6 التين 3

7 الميزان 319/20

القرآن لما قص ذكر أيوب، وإسماعيل، واليسع، وذي الكفل أكد تلك الإخبارات باسم الإشارة¹.

واسم الإشارة في مثل هذا التركيب لا يأتي إلا وتعبه " إِنَّ " المؤكدة؛ لغرض الإيضاح عن دلالة التوكيد².

الاسم الموصول:

إنّ التعريف بالموصول من أشيع المعارف استعمالاً في القرآن الكريم، وقد تعددت الأسماء الموصولة وصلاتها في كتاب الله، وتفرّعت أغراضها البلاغية، يقول السيد أحمد الهاشمي: (إنّ التعريف بالموصولية مبحث دقيق المسلك، غريب النزعة، يُوقِّفك على دقائق من البلاغة تونّسك إذا نظرت إليها بثاقب فكرك، وتثلج صدرك إذا تأملت بها بصادق رايك، فأسرار ولطائف التعريف بالموصولية لا يمكن ضبطها، واعتبر في كل مكان ما تراه مناسباً)³.

فقد يأتي الاسم الموصول مفيداً للتشريف والتعظيم في سياق العبارة القرآنية، كما في قوله

تعالى: ﴿يَا قَوْمِ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ أَجَرْتُ إِلَّا عَمَلِيَ الَّذِي فُطِرْتُ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾⁴

يقول أبو السعود: (وإيراد الموصول للتفخيم، وجعل الصلة فعل الفطرة؛ لكونه أقدم النعم الفائضة من جناب الله تعالى المستوجبة للشكر الذي لا يتأتى إلا بالجريان على موجب أمره الغالب معرضاً عن المطالب الدنيوية التي من جملتها الأجر)⁵.

وقد يأتي لغرض الاستهجان والتشنيع، كما في قوله تعالى: ﴿وَفَعَلْتَ فَعَلَتِكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنْ

الْكَافِرِينَ﴾⁶، ويقصد بذلك قتله القبطي؛ فوبّخه معظماً عمله هذا، ووصفه بقوله " التي

فعلت " للدلالة على عظم خطره، كثرة شناعته وفضاعته⁷. وقد يرد مفيداً التفخيم والتهويل،

وذلك في قوله تعالى: ﴿فَغَشَّيْهُمُ مِنْ أَلِيمٍ مَا غَشَّيْهُمْ﴾⁸، (أي: وغشّهم ما سمعت قصته، ولا يعرف

كنهه إلا الله)⁹. ففي صلة الموصول أمر مبهم في الشدة والهول ما لا يبلغه العقل، وقد ذكر

الشريف المرتضى في هذه الآية خمسة أوجه من التأويل¹⁰ منها: فغشّهم من اليم البعض

الذي غشّهم؛ لأنه لم يغشهم جميع مائه، وقيل المعنى فغشّهم من اليم ما غشي موسى

وأصحابه إلا أنّ فرعون وقومه غرقوا، وموسى وقومه لم يغرقوا وهو بعيد؛ لأنّ " الهاء "

8 التبيان في علم البيان، ابن الزمكاني 59، والشاهد القرآني من سورة ص 49

9 ينظر علم المعاني، الزوبعي 191

1 جواهر البلاغة، السيد أحمد الهاشمي 106

2 هود 51

3 إرشاد العقل السليم 53/4

4 الشعراء 19

5 ينظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل 234/4

6 طه من الآية 78

7 أنوار التنزيل وأسرار التأويل 64/4

8 ينظر أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد)، الشريف المرتضى، تح محمد أبو الفضل إبراهيم 349/1، 350

في قوله " ما غشيهم " كناية من غير من كُتبي عنه بقوله " فغشيهم " لأن الأولى كناية عن فرعون وقومه، والثانية كناية عن موسى وقومه¹.

وبعد ذكر هذه الأوجه رجح ما يليق بمذاهب العرب في استعمال مثل هذا اللفظ - كما قال السيد المرتضى - وهو إرادة التفضيم². وفي ذلك إيجاز واختصار بتأدية معان كثيرة بألفاظ قليلة فضلاً عن التفضيم.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفُ مَا صَنَعُوا﴾³

يقول أبو السعود: (وإنما أُوثر الإبهام؛ تهويلاً لأمرها، وتفضيماً لشأنها، وإيداناً بأنها ليست من جنس العصي المعهودة المستتبعة للأثار المعتادة، بل خارجة عن حدود سائر أفراد الجنس مبهمة الكُنه مستتبعة لآثار غريبة)⁴.

وقيل إنما أبهم للتحقير، والمعنى لا تُبال بكثرة حبالهم عصيهم، والقي العويد الذي في يدك فإنه بقدره الله يلقفها⁵، وهو بعيد وفيه تكلف واضح، وقد ردّه الالوسي بقوله: (إنَّ المعنى إنما يليق بما لو فعلت العصا ما فعلت وهي على الهيئة الأصلية، وقد كان منها ما كان)⁶، وذهب أبو حيان إلى أنه قال ذلك؛ لما في اليمين من معنى اليُمن والبركة⁷. والرأي الأول أقرب إلى سياق الآية من غيره من الآراء.

وقد يعدل سياق العبارة القرآنية من موصول إلى آخر، أو يفضل استعمال آخر؛ وذلك لغرض بلاغي، فقد يستعمل " ما " بدلاً من " من " حين يأتي الحديث في السياق عن

العقلاء، كما في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا (5) وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا﴾⁸

يقول الشوكاني: (أي: والذي بناها، وإيثار " ما " على " من " لإرادة الوصفية؛ لقصد التفضيم كأنه قال: والقادر العظيم الشأن الذي بناها)⁹، وقيل: إنَّ " ما " مصدرية والتقدير: والسماء وبنائها¹⁰، وهذا بعيد لأنَّ السياق القرآني الذي وردت فيه الآية لا يساعد على

ذلك¹¹ فقد جاء بعدها قوله تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾¹² ويدل على أنَّ المراد " ما " الاسم

الموصول قراءة أبي عمران الجوني " والسماء ومن بناها والأرض ومن طحاها " بالنون¹³.

1 ينظر أمالي المرتضى 349/1

2 ينظر المصدر نفسه 3502/1

3 طه من الآية 69

4 إرشاد العقل السليم 622/4

5 ينظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل 60/4

6 روح المعاني 229/16

7 ينظر البحر المحيط 241/6

8 الشمس 5، 6

9 فتح القدير 448/5، 449

10 ينظر مجمع البيان 370/10، وينظر زاد المسير 257/8

1 ينظر إرشاد العقل السليم 544/6، وينظر الميزان 297/20

2 الشمس 7

3 ينظر زاد المسير 257/8

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾¹

يقول السيد الطباطبائي: (وكان حق الكلام أن يقال: ولا أنتم عابدون من أعبد، لكن قيل ما

أعبد لي مطابق ما في قوله: ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾²

والقول بإرادة الوصفية؛ لغرض التفخيم أولى من القول بالمطابقة.

وقد يعدل إلى "أل" الموصولة، فتكون الصلة صفة صريحة، كما في قوله تعالى: ﴿فَلْيَعْلَمَنَّ

اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلْيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾³

يقول الرازي في هذه الآية الكريمة: (أتى في قوله "الذين صدقوا" بصيغة الفعل، وقوله "الكاذبين" باسم الفاعل فائدة مع أن الاختلاف في اللفظ أدل على الفصاحة، وهي أن اسم الفاعل يدل في كثير من المواضع على ثبوت المصدر في الفاعل ورسوخه فيه. والفعل الماضي لا يدل عليه؛ إذا ثبت هذا فنقول وقت نزول الآية كانت الحكاية عن قوم قريبي العهد بالإسلام في أوائل إيجاب التكليف، وعن قوم مستديمين للكفر مستمرين عليه؛ فقال في حق المؤمنين: "الذين صدقوا" بصيغة الفعل، أي وجد منهم الصدق، وقال في حق الكافر: "الكاذبين" بالصيغة المنبئة عن الثبات والدوام)⁴

ومن ذلك ما ذكره ابن جني في قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا

الضَالِّينَ﴾⁵

يقول: (قال "غير المغضوب عليهم" ولم يقل: غير الذين غضبت عليهم؛ وذلك أنه موضع تقرب من الله بذكر نعمه، فلما صار الكلام إلى ذكر الغضب قال "غير المغضوب عليهم" حتى كأنه قال: غير الذين غضب عليهم، فجاء اللفظ منحرفاً به عن ذكر الغاضب، ولم يقل غير الذين غضبت عليهم كما قال: "الذين أنعمت عليهم" فأسند النعمة إليه لفظاً، وزوى عنه لفظ الغضب تحسناً ولطفاً)⁶، فقد علل ابن جني ذلك العدول إلى أل الموصولة؛ لئلا يصرح بنسبة الغضب إليه سبحانه.

وقد يعدل عن ذكر أحد المعارف إلى الاسم الموصول، وذلك كما في كلمة التوحيد فالشائع في القرآن هو "لا اله إلا هو" أو "لا اله إلا الله" أو "لا اله إلا أنا" ولكن التعبير القرآني

4 الكافرون 3

5 الميزان 374/20

6 العنكبوت من الآية 3

7 التفسير الكبير 29/25

8 الفاتحة 7

1 المحتسب 146/1

جاء بها على لسان فرعون بالاسم الموصول، قال تعالى: ﴿قَالَ آمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنْتُ بِهِ بَنُو

إِسْرَائِيلَ﴾¹

وذلك فيه دلالة على أن إقراره بكلمة التوحيد كان مبنياً على محض التقليد، فكأنه اعتراف بأنه لا يعرف الله إلا أنه سمع من بني إسرائيل أن للعالم إلهاً فهو أقرّ بذلك الإله².
نخلص مما سبق أن السياق القرآني هو الذي يضيف على الاسم الموصول تلك الدلالات المختلفة بمساعدة الصلة التي تتم بها الدلالة.

المعرف بـ "أل" :-

ذكرت في التمهيد أنواع "أل" كما ذكرها النحاة والبلاغيون³، وهذا يغنينا عن إعادة ذكرها هنا؛ لذا سأنظر في كتب التفاسير؛ لمعرفة أثر السياق القرآني في دلالة "أل" التعريف.

ففي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ اسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ

عَيْنًا﴾⁴

اختلف المفسرون في "أل" الداخلة على "حجر" أي عهدية أم جنسية؟
يقول الزمخشري: (واللام إما للعهد والإشارة إلى حجر معلوم، فقد روي أنه حجر طوريّ حملة معه، وكان حجراً مربعاً له أربعة أوجه كانت تتبع من كل وجه ثلاث أعين (...) وأما للجنس، أي اضرب الشيء الذي يقال له الحجر، وعن الحسن: لم يأمره أن يضرب حجراً بعينه، قال: وهذا أظهر في الحجة وأبين في القدرة⁵
قيل إن ابن عباس - رض - رجّح أن يكون حجراً مخصوصاً، وأن الألف واللام للعهد⁶.

2 يونس 90

3 ينظر التفسير الكبير 124/17

1 ينظر التمهيد 8، 9

2 البقرة من الآية 60

3 الكشاف 146/1، وينظر التفسير الكبير 95/3

4 ينظر مجمع البيان 232/1، وينظر التبيان في تفسير القرآن 270/1

5 ينظر بحار الأنوار 191/13، 192

6 البقرة من الآية 13

وهذا الخلاف ناشئ من اختلاف الروايات الواردة في هذا المجال، فمنها ما يؤيد أن يكون حجراً مخصوصاً، ومنها ما يشير إلى أنه حجر من عرض الحجارة وليس مخصوصاً، وبعض الروايات تشير إلى أنه كان يضرب أي حجر، فقال له قومه: كيف بنا إذا ركبنا البحر؟ فحمل معه حجراً¹.

وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ﴾²

يقول الزمخشري: (واللام في "الناس" للعهد، أي كما آمن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - ومن معه، وهم ناس معهودون كعبد الله بن عباس، وأشياعه لأنهم من جلدتهم ومن أبناء جنسهم، أي كما آمن أصحابكم وإخوانكم. أو للجنس، أي كما آمن الكاملون في الإنسانية، وجعل المؤمنين كأنهم الناس على الحقيقة، وما عداهم كالبهائم في فقد التمييز بين الحق والباطل)³.

فاللام إذا كانت جنسية فإنها لاستغراق صفات الجنس كله، أي هم الناس حقيقة، وإذا كانت عهديّة فالمعنى: (آمنوا إيماناً مقروناً بالإخلاص متمحضاً عن شوائب النفاق مماثلاً لإيمانهم)⁴.

وفي قوله تعالى: ﴿مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَى﴾⁵، قيل اللام تحتل وجهين: أحدهما أنها

لتعريف العهد، والبصر هو بصر النبي محمد - صلى الله عليه وآله وسلم - والثاني أنها لتعريف الجنس، أي ما زاغ بصر في ذلك الموضع لعظمة الهيبة⁶. ورجح السيد الطباطبائي الوجه الأول، واستدل على ذلك بقرينة السياق؛ فإن الآيات السابقة والتالية لهذه الآية تتحدث عن شخص النبي - صلى الله عليه وآله وسلم -⁷.

وفي قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَئِن كَانَ الذَّكَرُ كَلَّا لَأُنْثَىٰ

﴾⁸، فقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَئِن كَانَ الذَّكَرُ كَلَّا لَأُنْثَىٰ﴾ جملةتان معترضتان، أما الأولى

فهي مقولة له سبحانه، وأما الثانية فقول: إنها مقولة له تعالى، وقيل هي مقولة لامرأة

عمران⁹، فعلى القول الأول: تكون جملة "وَلَئِن كَانَ الذَّكَرُ كَلَّا لَأُنْثَىٰ" موضحة لقوله "وَاللَّهُ أَعْلَمُ

بِمَا وَضَعْتَ" وتكون اللام عهديّة أي: (وليس الذكر الذي طلبت كالأنثى التي وهبت لها)¹⁰

1 الكشاف 64/1، وينظر التفسير الكبير 67/2، 68

2 أنوار التنزيل وأسرار التأويل 174/1

3 النجم 17

4 ينظر التفسير الكبير 249/28

5 ينظر الميزان في تفسير القرآن 32/19

6 آل عمران من الآية 36

7 ينظر الميزان في تفسير القرآن 172/3

8 الكشاف 350/1

وعلى القول الثاني: تكون اللام في الذكر جنسية، والمعنى (وليس الذكر والأنثى سواء فيما نذرت فتكون الجملة من قولها) ¹، وإلى هذا ذهب الطبري ².

والراجح أن يكون قوله تعالى "وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى" له سبحانه لا لامرأة عمران، لذلك قدّم الذكر على الأنثى؛ فإن من كان يرجو شيئاً شريفاً أو عالياً، ثم رُزق ما هو أدنى منه إنما يقول عند التحسر: ليس هذا الذي وجدته هو الذي كنت أطلبه وابتغيه؛ وإنما عدل عن ذلك؛ لأنّ المعنى: وليس الذكر الذي طلبت كالأنثى التي وهبت ³. فهذا العدول في التعبير القرآني هو قرينة لفظية استدلت بها المفسرون على كون "أل" عهدية.

وقد يعرف الاسم بأل الجنسية المفيدة للاستغراق المجازي، كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا

النَّاسُ أَتُمُّ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ ⁴

يقول الزمخشري في الآية الكريمة: (فإن قلت: لم عرّف الفقراء؟ قلت قصد بذلك أن يريهم أنهم لشدة افتقارهم إليه هم من جنس الفقراء، وإن كانت الخلائق كلهم مفتقرين إليه من الناس وغيرهم) ⁵

فكأنه لكثرة افتقارهم إلى الله سبحانه جعلهم هم الفقراء فحسب، وأن افتقار سائر الخلائق بمنزلة العدم.

وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّنْ فَوْقِكُمْ﴾ ⁶

الألف واللام تفيد أنّ الله هو الكامل القدرة على فعل ذلك ⁷.

وفي قوله تعالى: ﴿مُرْئِيهِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي وَمِنْ يُضِلُّ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ ⁸

يقول أبو السعود: (هو قصر الاهتداء على من هداه الله تعالى حسبما يقتضي به تعريف الخبر، فالمعنى من يهده الله، أي يخلق فيه الاهتداء على الوجه المذكور فهو المهتدي لا غير كائناً من كان) ⁹

وقد رفض السيد الطباطبائي أن تكون اللام مفيدة للحرص بل هي تفيد الكمال، والمعنى أنّ مجرد الاهتداء إلى شيء لا ينفع، ولا يؤثر إلا إذا كانت معه هداية الله سبحانه فهي التي يكمن بها الاهتداء ¹⁰.

9 كنز الدقائق، الميرزا محمد المشهدي 70/2

10 ينظر جامع البيان 322/3

1 ينظر الإتيان في علوم القرآن 93/2، وينظر الميزان 172/3

2 فاطر 15

3 الكشف 588/3

4 الأنعام من الآية 65

5 ينظر الكشف 31/2

6 الأعراف من الآية 178

7 إرشاد العقل السليم 271/2

1 ينظر الميزان في تفسير القرآن 334/9

وفي قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ

بِالْمُؤْمِنِينَ¹﴾

والآية تخصّ المنافقين، وقد عرّف الخبر "المؤمنين" ودلالة ذلك (أنهم ليسوا بالمؤمنين الذين عرفتهم، وهم المخلصون في الإيمان الثابتون عليه)² وقد ورد في سورة المائدة نظير هذه الآية الكريمة غير أنّ الخطاب فيها مختص باليهود،

قال تعالى: ﴿وَكَيْفَ يُحَكِّمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ³﴾

وتعريف الخبر في هذه الآية يختلف عنه في الآية السابقة في الدلالة؛ لاختلاف السياق ومن وردت في حقهم الآية. يقول أبو السعود في هذه الآية: (أي: وما أولئك الموصوفون بما ذكر "بالمؤمنين" أي بكتابهم لإعراضهم عنه أولاً، وعن حكمك الموافق له ثانياً، أو بهما، وقيل وما أولئك الكاملين في الإيمان تهكماً بهم)⁴ وأرى أنّ القول بإفادة "أل" الكمال تهكماً إغراق في التأويل. والأولى الاكتفاء بما هو أظهر.

ومما يجدر ذكره هنا ما قيل في قوله تعالى: ﴿يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذَّكَورَ⁵﴾

فعرّف الذكور ونكر الإناث، والمفسرون عند عرضهم لهذه الآية يذكرون أنّ سبب ذلك أنّ الذكور أعرف سمات، وأعلى طبقات من الإناث⁶.

وفي هذا الرأي انعكاس للقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع على التفسير، فلا دلالة في الآية على هذه المفاضلة، ولو كانت هناك مفاضلة فلم لا يقدّم الذكور على الإناث؟ فإنّ من دواعي التقديم - كما يقولون - هو تقديم الأفضل على المفضول.

وللسيد الطباطبائي رأي آخر، فوجه تعريف الذكور عنده (إنهم المطلوبون لهم، المعهودون في أذهانهم وخاصة العرب)⁷ وربما هذا أنسب لسُنَنِهم في كلامهم.

وفي قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ (1) اللَّهُ الصَّمَدُ⁸﴾

نكر "أحد"، وعرّف "الصمد". يقول الرازي معللاً ذلك: (الغالب على أكثر أوهام الخلق أنّ كل موجود محسوس، وثبت أنّ كل محسوس فهو منقسم فإذا ما لا يكون منقسماً، لا يكون خاطراً ببال أكثر الخلق، وإما الصمد فهو الذي يكون مصموداً إليه في الحوائج وهذا كان

2 النور 47

3 أنوار التنزيل وأسرار التأويل 196/4، وينظر مدارك التنزيل 152/3

4 المائدة 43

5 رشاد العقل السليم 479/2

6 الشورى من الآية 49

7 ينظر حقائق التأويل في متشابه التنزيل، الشريف الرضي، تح الأستاذ محمد رضا آل كاشف الغطا 103، وينظر الجامع

لأحكام القرآن 33/16، وينظر فتح القدير 544/4

1 الميزان في تفسير القرآن 69/18

2 الإخلاص 1، 2

معلوماً للعرب بل لأكثر الخلق على ما قال: ﴿وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ وإذا كانت الأحدية مجهولة مستنكرة على أكثر الخلق، وكانت الصمدية معلومة الثبوت عند جمهور الخلق، لا جرم جاء لفظ أحد على سبيل التذكير، ولفظ الصمد على سبيل التعريف)¹. أما السيد الطباطبائي فيرى أنّ الألف واللام هنا للحصر لا للعهد (فهو تعالى وحده الصمد على الإطلاق، هذا بخلاف "أحد" في قوله "الله أحد" فإنّ أحداً بما يفيد من معنى الوحدة الخالصة لا يطلق في الإثبات على غيره)².

الإضافة:

الإضافة تركيب نحويّ يهدف إلى تعريف المضاف بالمضاف إليه إن كان معرفة، وتخصيصه إن كان نكرة. وقد حاول المفسرون والبلاغيون أن يكتشفوا دلالة الإضافة وأثرها في نفس القارئ، فكانت كتبهم تزخر بتحليلات صائبة ودقيقة لكثير من التراكيب

اللغوية، ففي قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾³

يقول الزمخشري مفسراً دلالة إضافة الطغيان إلى المناققين: (فإن قلت: أيّ نكتة في إضافته إليهم؟ قلت: فيها أنّ الطغيان والتمادي في الضلالة مما اقترفته أنفسهم واجترحتة أيديهم، وأنّ الله بريء منه رداً لا اعتقاد الكفرة القائلين: لو شاء الله ما أشركنا ونفياً لوهم من عسى يتوهم عند إسناد المدّ إلى ذاته لو لم يضيف الطغيان إليهم؛ ليميط الشبه ويقلعه ويدفع في صدر من يلحد في صفاته)⁴.

فالإضافة تشير إلى أنّ إمدادهم بالطغيان لم يكن إلا بسوء اختيارهم؛ لذلك يقول تعالى في آية أخرى: ﴿وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغِيِّ﴾⁵ فهذا أطلق الغي ولم يقيدّه بالإضافة؛ لأنه أسند المدّ إلى الشيطان⁶.

وفى قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾⁷، جاءت القلوب منكّرة، والأقفال معرّفة بالإضافة، فما سرّ هذا التركيب؟ يقول الرازي: (فقلوبه: "أقفالها" بالإضافة، ولم

3 التفسير الكبير 182/32، والشاهد القرآني من سورة فصلت 87، وينظر إرشاد العقل السليم 290/5

4 الميزان في تفسير القرآن 388/20

1 البقرة من الآية 15

2 الكشف 76/1، وينظر التفسير الكبير 71/2

3 الأعراف من الآية 202

4 ينظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل 180/1

5 محمد 24

يقول أقفال كما قال " قلوب " ؛ لأن الأقفال كانت من شأنها فأضافها إليها كأنها ليست إلا لها ، وفي الجملة لم يصف القلوب إليهم ؛ لعدم نفعها إياهم ، وأضاف الأقفال إليها لكونها مناسبة لها. ونقول أراد به أقفالاً مخصوصة وهي أقفال الكفر والعناد¹ .

وقد تأتي الإضافة في القرآن الكريم لتشير المضاف كما في قوله تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ

الشَّكُورُ﴾²

يقول الرازي: (وعبادي بلفظ الإضافة إلى نفس المتكلم لم ترد في القرآن إلا في حق الناجين)³

ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ

جَمِيعًا﴾⁴

فالمخاطبون في هذه الآية الكريمة هم أناس أسرفوا على أنفسهم بارتكابهم المعاصي، لكنه سبحانه أضافهم إليه بقوله " يا عبادي " ذلك أن الآية في مقام البشارة للناس بأن الله يقبل التوبة ، ويغفر الذنوب، يقول الفخر الرازي: (وشرف الإضافة إليه يفيد الأمن من العذاب)⁵

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ فذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ﴾⁶

يقول الزمخشري: (وإنما أضيفت إلى اسم الله تعالى تعظيماً لها وتقخيماً لشأنها، وأنها جاءت من عنده مكونة من غير فعل)⁷ ، وقيل لأنها لا مالك لها غير الله، وقيل لأنها حجة الله على القوم⁸.

وهذه الدلالات هي أوجه تحتملها الإضافة في الآية الكريمة ، ولا تعارض فيما بينها.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَادْخُلِي فِي عِبَادِي (29) وَادْخُلِي جَنَّتِي﴾⁹

يقول السيد الطباطبائي: (وفي إضافة الجنة إلى ضمير المتكلم تشريف خاص، ولا يوجد في كلامه تعالى إضافة الجنة إلى نفسه تعالى وتقدس إلا في هذه الآية)¹⁰.

6 التفسير الكبير 66/28، وينظر إرشاد العقل السليم 152/6

7 سبأ من الآية 13

1 التفسير الكبير 249/25

2 الزمر من الآية 53

3 التفسير الكبير 4/27

4 الأعراف من الآية 73

5 الكشاف 116/2، وينظر إرشاد العقل السليم 201/3

6 ينظر إرشاد العقل السليم 176/2

7 ينظر الفجر 29، 30

8 الميزان في تفسير القرآن 286/20

وقد تأتي الإضافة لتحقير المضاف كما في قوله تعالى: ﴿إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾¹

يقول الرازي: (لأنَّ الحميَّة في نفسها صفة مذمومة، وبالإضافة إلى الجاهلية تزداد قبحاً، وللحميَّة في القبح درجة لا يعتبر معها قبح القبائح كالمضاف إلى الجاهلية، وأما السكينة في نفسها وإن كانت حسنة لكنَّ الإضافة إلى الله فيها من الحسن ما لا يبقى معه لحسن اعتبار فقال: سكينته اكتفاء بحسن الإضافة)²

ومنه قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾³
فقد كرر الإضافة ولم يضر؛ وذلك فيه من التحقير ما لا يخفى⁴.

وتأتي الإضافة لتهويل المضاف كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَزِغْ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ السَّعِيرِ﴾⁵

(قال: "ومن يزغ منهم عن امرنا" ولم يقل عن أمر ربه؛ وذلك لأنَّ الرب لفظ ينبئ عن الرحمة فعندما كانت الإشارة إلى حفظ سليمان - عليه السلام - قال: "ربه" وعندما كانت الإشارة إلى تعذيبهم قال: "عن أمرنا" بلفظ التعظيم الموجب لزيادة الخوف)⁶.

ويُختار المضاف إليه لتأدية معنى من المعاني كما في قوله تعالى: ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾⁷

(فقد اختار "الرحمن" من بين أسمائه الحسنی؛ وذلك إشارة إلى الغرض من الخلق وهو إفاضة الرحمة على المخلوق على السواء كل بحسبه، وما اقتضته الحكمة الإلهية حتى يغير المخلوق ما بنفسه، ومن ثم لم يقل "في خلقه")⁸.

وقد يعدل التعبير القرآني عن الإضافة حيث يبدو في ظاهر الأمر أنَّ المقام لها؛ وذلك لغرض من الأغراض البلاغية، كما في قوله تعالى: ﴿فَاجْعَلْ أَفْتِدَاءَ مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾⁹

9 الفتح من الآية 26

1 التفسير الكبير 102/28

2 المجادلة من الآية 19

3 ينظر إرشاد العقل السليم 298/6

4 سبأ 12

5 التفسير الكبير 248/25

6 الملك من الآية 3

7 البصائر 35/48

8 إبراهيم من الآية 37

يقول الزمخشري: (أفئدة من أفئدة الناس، ومن للتبعيض ويدلّ عليه ما رُوي عن مجاهد: لو قال أفئدة الناس لزحمتكم عليه فارس والروم، وقيل: لو لم يقل "من" لآزدهموا عليه حتى الروم والترك والهند)¹.

وفى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾²

واختار التعريف بـ "ال"، ولم يقل: "قواعد البيت"، يقول الزمخشري: (فإن قلت فهلا قيل: قواعد البيت، وأي فرق بين العبارتين؟ قلت في إبهام القواعد وتنبيهها بعد الإبهام ما ليس في إضافتها؛ لما في الإيضاح بعد الإبهام من تفخيم لشأن المبيّن)³، فقوله (القواعد أولاً ينبّه الذهن، ويحرّكه إلى طلب معرفة القواعد ما هي؟ وقواعد أي شيء هي؟ فإذا جاء البيان بعد ذلك كان أحسن وقعاً في النفس، وأشدّ تمكناً في الذهن)⁴.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ غِلْمَانُهُمْ كَأَنَّهُمْ لُؤْلُؤٌ مَكْنُونٌ﴾⁵

قال: " غِلْمَانُهُمْ " بالتنكير، ولم يقل: غلمانهم؛ لئلا يتوهم أنّ المراد بهم غلمانهم الذين كانوا يخدمونهم في الدنيا فهم كالحور من مخلوقات الجنة⁶.

التوابع:

وقصدت بالتعريف هنا الإيضاح ورفع الغموض عن الاسم بما يليه من وصف، سواء أكان الاسم نكرة أم معرفة.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾⁷

فقوله: " الذي خلقكم " صفة لـ " ربكم ". والصفة إما أن تكون مقيدة، أو للمدح والتعظيم، فأيهما يُراد في هذه الآية؟ يقول الزمخشري: (كان المشركون معتقدين ربوبيتين: ربوبية

1 الكشف 537/2، وينظر إرشاد العقل السليم 259/4

2 البقرة من الآية 127

3 الكشف 186/1

4 تفسير المنار 379/1

5 الطور 24

6 ينظر الميزان في تفسير القرآن 12/19

1 البقرة من الآية 21

الله، وربوبية آلهتهم. فإن خُصّوا بالخطاب فالمراد به اسم يشترك فيه رب السماوات والأرض، والآلهة التي كانوا يسمونها أرباباً، وكان قوله "الذي خلقكم" صفة موضحة مميزة. وإن كان الخطاب للفرق جميعاً فالمراد به "ربكم" على الحقيقة، والذي خلقكم صفة جرت عليه على طريق المدح والتعظيم، ولا يمتنع هذا الوجه في الخطاب الكفرة خاصة، إلا أن الأول أوضح وأصح¹.

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا﴾²

فنگر المنادي أولاً ثم وصفه؛ (وذلك لأن المنادي إذا أطلق ذهب ألوههم إلى منادٍ للحرب أو لإطفاء النائرة أو لإغاثة المكروب (...)) وقد يُطلق على من يهدي للطريق ويهدي لسداد الرأي، فإذا قلت ينادي للإيمان ويهدي للإسلام فقد رفعت من شأنه³. فالوصف هنا إما لإيضاح نوع المنادي؛ فإن هذه الكلمة "منادياً" اقترنت بمن ينادي للحرب أو الإغاثة. وقيل إن التعبير القرآني أبهم ثم وضّح بعد الإبهام، وفي ذلك تعظيم واهتمام بالنداء.

وفي قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾⁴

فقد أبهم سبحانه أمر هذه الفتنة، ولم يعرفها بكمال اسمها ورسمها، ثم وضّح ذلك بقوله: "الـ

تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً" فهذا الوصف وضّح الفتنة بعض الإيضاح⁵.

وفي قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾⁶

جملة "ترونها" إما أن تكون وصفاً لـ "عمد"، أو يعود الضمير فيها على السماوات فتكون حالاً منها⁷. فإذا كانت وصفاً لـ "عمد" فالآية تنفي أن يكون للسماوات عمد مرئية. وإن السماوات مرفوعة بعمد غير مرئية هي قدرة الله تعالى⁸. فالوصف قيد "عمد" فليس المراد مطلق العمد بل العمد المرئية على وجه الخصوص.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾⁹

يقول الفخر الرازي: (واعلم أن الشيء الذي يعتقد أن الإنسان فيه كونه صالحاً على قسمين أحدهما: الذي يكون صالحاً عنده، ويكون صالحاً أيضاً عند الله تعالى. والثاني: الذي يظنه

2 الكشاف 97/1

3 آل عمران من الآية 193

4 التفسير الكبير 145/9

5 الأنفال من الآية 25

6 ينظر الميزان في تفسير القرآن 51/9

1 الرعد من الآية 2

2 ينظر التبيان في إعراب القرآن 25/2، 26

3 ينظر إرشاد العقل السليم 190/4

4 الاحقاف من الآية 15

صالحاً، ولكنه لا يكون صالحاً عند الله تعالى. فلما قسّم الصالح في ظنّه إلى هذين القسمين طلب من الله أن يوفّقه لأن يأتي بعمل صالح يكون صالحاً عند الله، ويكون مرضياً عند الله¹(

وقد يكون التعريف بعطف البيان كما في قوله تعالى: ﴿أَلَا بُعْدًا لِعَادِ قَوْمِ هُودٍ﴾²

يقول الزمخشري: (قوم هود، عطف بيان لعاد. فإن قلت ما الفائدة في هذا البيان، والبيان حاصل بدونه ؟ قلت الفائدة فيه أن يوسموا بهذه الدعوة وسماء، وتُجعل فيهم أمراً محققاً لا شبهة فيه بوجه من الوجوه؛ ولأنّ عاداً عادان الأولى القديمة التي هي قوم هود والقصة فيهم، والأخرى إرم)³.

فعاد وإن كانت معرفة إلا أنها عند الاستعمال أصبحت تدل على قومين، والتخصيص بعطف البيان أزال ذلك الالتباس.

ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوا آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (121) رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ⁴

يقول الرازي: (إنهم لما قالوا: " آمنا برب العالمين " قال لهم فرعون إياي تعنون؛ فلما قالوا "رب موسى" قال إياي تعنون؛ لأنني أنا ربّيت موسى. فلما قالوا "وهارون" زالت الشبهة وعرف الكلّ أنهم كفروا بفرعون وامنوا بالله موسى. وقيل خصّهما بالذكر بعد دخولهما في جملة العالمين؛ لأنّ التقدير آمنا برب العالمين وهو الذي دعا إلى الإيمان به موسى وهارون، وقيل خصّهما بالذكر تقضياً وتشريفاً)⁵.

قد رفض السيد الطباطبائي هذا الرأي قائلاً: (إن الوثنية ما كانت تقول برب العالمين بحقيقة معناه، بمعنى من يملك العالمين ويدبّر أمر جميع أجزائها بالاستقامة بل قسّموا أجزاء العالم وشؤونها بين أرباب شتى، وإنما أعطوا الله سبحانه مقام إله الآلهة ورب الأرباب (...) أما قوله " أنا ربكم الأعلى " إنما هو العلو من وجهة القيام بحاجة الناس)⁶.

وفى قوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ﴾⁷

يقول أبو حيان (ولما كان لفظ الكعبة قد أطلقه بعض العرب على غير البيت الحرام، كالبيت الذي كان في خثعم يسمى كعبة اليمانية؛ بيّن الله تعالى أنّ المراد هنا بالكعبة البيت الحرام وهو بدل من الكعبة أو عطف بيان)⁸.

وذكر صاحب تفسير المنار رأياً آخر في الآية الكريمة؛ ذلك أنّ الكعبة تُطلق ويُراد حرمها، وتُطلق ويُراد عينها، يقول: (هذه الآية تتمّة السياق السابق، وقد ذكر الله تعالى فيه

5 التفسير الكبير 21/28

6 هود من الآية 60

7 الكشاف 390/2، 391، وينظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل 242/3

8 الأعراف 121، 122

1 التفسير الكبير 206/14، 207، وينظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل 242/3

2 الميزان في تفسير القرآن 217/9

3 المائدة من الآية 97

4 البحر المحيط 28/4

أنّ جزاء الصيد يكون هدياً بالغ الكعبة، وأريد بالكعبة هنالك حرمة جوارها الذي تُؤدّى فيه المناسك، كما تقدم ثم ذكر الكعبة هنا وأراد به عينها؛ ولذلك بيّنها بالبيت الحرام¹ نخلص مما سبق أنّ استخدام التوابع في القرآن الكريم قد يوضح ما أبهم، ويكشف ما أشكل في الآيات القرآنية، ولا يقتصر أثره على المدح والذم. وكل ذلك يدخل في الدلالة المعنوية للتعريف.

إقامة الظاهر مقام المضمّر:

الأصل في الأسماء أن تكون ظاهرة، وإذا تكرر ذكرها أن تضمّر للاستغناء عنه بالظاهر السابق، وقد يتكرر ذكر الاسم ولا يضمّر. وذكر العلماء أسباباً لذلك منها:

أن يقصد التعظيم والتهويل كما في قوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ (1) مَا الْحَاقَّةُ (2) وَمَا أَذْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ﴾²

يقول البيضاوي: (وأصله ما هي، أي شيء هي؟ على التعظيم لشأنها والتهويل لها فوضع الظاهر موضع الضمير)³.

وفى قوله تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالسَّاعَةِ وَأَعْتَدْنَا لِمَنْ كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا﴾⁴

فقد وضع الساعة موضع ضميرها ذلك (للمبالغة في التشنيع، ومدار اعتياد السعير لهم وإن لم يكن مجرد تكذيبهم بالساعة بل مع تكذيبهم لسائر ما جاءت به الشريعة الشريفة لكن الساعة لما كانت هي العلة القريبة لدخولهم السعير أشير إلى سببية تكذيبها لدخولها)⁵

وقد يقصد الإهانة والتحقير كما في قوله تعالى: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا

عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رَجُزًا مِنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾⁶، يقول الرازي: (إن في تكرير الذين ظلموا زيادة في تقبيح أمرهم، وإيضاحاً بأنّ إنزال الرجز عليهم لظلمهم)⁷.

وقد يقصد به التنبيه على علة الحكم كما في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعْبًا كَانُوا يَكُونُونَ فِيهَا

الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعْبًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ﴾⁸، فأعيد ذكر الموصول بصلته من غير كناية؛ لتغليظ الأمر في تكذيبهم، وبيان أنّ علة خسرانهم تكذيب شعيب -عليه السلام-⁹.

5 المنار 98/7

1 الحاقة 1، 2، 3

2 أنوار التنزيل وأسرار التأويل 378/5

3 الفرقان 11

4 إرشاد العقل السليم 154/5

5 البقرة من الآية 59

6 التفسير الكبير 91/3، وينظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل 329/1

7 الأعراف 92

8 ينظر الكشف 127/2، وينظر التبيان في تفسير القرآن 4/472

وقد يقصد مراعاة التجنيس، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ (1) مَلِكِ

النَّاسِ (2) إِلَهِ النَّاسِ (3)

فتكرّر الاسم الظاهر بدل الضمير لمراعاة التجنيس في فواصل الآيات الكريمات².
والذي أريد الإشارة إليه هنا أنّ الظاهرة القرآنية قد يكون لها أكثر من علّة وغاية.
فالتجنيس قد لا يكون الغاية الحقيقية من هذا الإظهار، كما ذكرنا في فصل الدلالة الصوتية
من آراء قيلت في هذه الآيات الكريمات³.

وقد يتكرّر اللفظ والمعنى مختلف فلا يصحّ الإضمار حينئذ كما في قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا

يَأْتِيَنَّكُمْ مِّنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ (4)

يقول البيضاوي: (وكرّر لفظ الهدى، ولم يضمّر؛ لأنه أراد بالثاني أعمّ من الأول وهو ما
أتى به الرسل واقتضاه العقل)⁵.

ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ (6)

الآية في مقام الحديث عن الغنائم التي يغنمها المسلمون في المعارك وهي أنفال؛ وذلك (إشارة إلى تعليل الحكم بموضوعه الأعم، كأنه قيل: يسألونك عن الغنائم وهي زيادات لا
مالك لها من بين الناس، وإذا كان كذلك فأجبهم بحكم الزيادات والأنفال، وقل الأنفال لله
والرسول)⁷.

فكرّر ذكر الأنفال ولم يضمّر؛ لأنّ الألف واللام في الأنفال الأولى للعهد، وفي الثانية
للجنس فهم سألوه عن الغنائم وهي تدخل تحت حكم الأنفال، فأجابهم عن كلّ الأنفال لا عن
جزء مما يدخل تحته⁸.

الدلالة الفقهية والعقائدية:

ومما أفاده المفسرون من ظاهرة التعريف تأييد أرائهم الفكرية والعقائدية، ومن ذلك ما

قاله المفسرون في قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَمِنْ سَاكٍ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ (9)

1 الناس 1، 2، 3

2 ينظر البرهان في علوم القرآن 496/2

3 ينظر فصل الدلالة الصوتية 36

4 البقرة من الآية 38

5 أنوار التنزيل وأسرار التأويل 303/1

6 الأنفال من الآية 1

7 الميزان في تفسير القرآن 10/9

8 ينظر المصدر نفسه والصفحة نفسها

1 البقرة من الآية 229

فجاء لفظ " الطلاق " معرّفة بالألف واللام، وقد اختلفوا في ذلك هل هو تعريف لمعهود سابق أم هو تعريف للجنس ؟

يقول الرازي: (واختلف المفسرون في أنّ هذا الكلام حكم مبتدأ أو متعلق بما قبله، قال قوم إنه حكم مبتدأ ومعناه: أنّ الطلاق الشرعي يجب أن يكون تطليقةً بعد تطليقةً على التفريق دون الإرسال دفعة واحدة، وهذا التفسير هو قول من قال: الجمع بين الثلاث حرام (...)) والقول الثاني في تفسير هذه الآية إنّ هذا ليس ابتداء كلام بل هو متعلق بما قبله، والمعنى إنّ الطلاق الرجعي مرتان ولا رجعة بعد الثلاث، وهذا التفسير هو قول من جوّز الجمع بين الثلاث وهو مذهب الشافعي - رحمه الله -، وحجة القائلين بالقول الأول: إنّ لفظ الطلاق يفيد الاستغراق لأنّ الألف واللام إذا لم يكن للمعهود أفاد الاستغراق، فصار تقدير الآية كل الطلاق مرتان ومرة ثالثة، ولو قال هكذا أفاد أنّ الطلاق المشرع متفرق؛ لأنّ المرات لا تكون إلا بعد تفرق بالإجماع ¹.

وأغلب الظن أنّ الآية تتضمن الحكمين معاً، أما الحكم الأول فهو أنّ الألف واللام لمعهود سابق، فالآية في مقام بيان الطلاق الذي يملك معه الرجعة، وهذا يناسب سياق الآية الذي يتحدث عن حق مراجعة الزوج لزوجته، ويناسب ما روي في سبب نزول هذه الآية وهو أنّ رجلاً كان يطلق امرأته ثم يراجعها قبل انتهاء العدة ما شاء أن يفعل ذلك حتى قال رجل لامرأته: والله لا أطلقك فتبيني مني، ولا أويك أبداً فشكت ذلك إلى رسول الله - صلى الله عليه واله وسلم - فنزلت الآية ².

والحكم الآخر وهو التفريق بين الطلقات (وهو ما يقتضيه اللفظ مرتان؛ لأنه لو طلق مرتين معاً في لفظ واحد لما جاز أن يقال طلقها مرتين، وكذلك لو دفع إلى رجل درهمين لم يجز أن يقال أعطاه مرتين حتى يفرّق في الدفع) ³ فلفظ " مرتان " ظاهر في التعاقب وعدم المعية، وإيثار النظم القرآني هذا التعبير على تثنان للإيدان بأحقيهما أن يوقع مرة بعد مرة لا دفعة واحدة ⁴. والآية تحتل كلا الحكمين، ومستوعبة للمعنيين وهما: الأمر بالتفريق، وبيان حكم الرجعة إذا طلق زوجته ⁵.

ومن الآيات التي أفاد منها المفسرون حكماً شرعياً بدلالة التعريف قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ

عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهْلَ بِهِ لغيرِ اللَّهِ ﴾ ⁶

فالألف واللام في الميتة والدم لتعريف العهد؛ وذلك لأنها ذكرت في سورة الأنعام نكرات وذلك في قوله تعالى ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا

2 التفسير الكبير 102/6، 103، وينظر أحكام القرآن، ابن العربي 259/1، وينظر زاد المسير 235/1

3 ينظر لباب العقول في أسباب النزول 34، وينظر البحر المحيط 202 /2

4 البحر المحيط 202/2

1 ينظر الفتوحات الإلهية 1/ 183، 184

2 ينظر أحكام القرآن، الجصاص 1/ 458

3 البقرة من الآية 173

أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ¹ والأنعام سورة مكية، والبقرة سورة مدنية² (فجاءت تلك الأسماء معارف بالعهد حوالة على ما سبق تنزيله في هذه السورة)³
والمراد بقوله " والدم " ليس مطلق الدم بل الدم المخصوص بصفة السفح؛ لذا فالكبد والطحال ليسا مسفوحين فلا يشملهما التحريم⁴.

ومن الآيات ذات الدلالة الفقهية قوله تعالى: ﴿إِزْبُدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهُا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾⁵، اختلف المفسرون في الصدقة المقصودة في هذه الآية، هل هي صدقة الفرض أم المتطوع بها. يقول الزمخشري: (والمراد بالصدقات المتطوع بها؛ فإنَّ الأفضل في الفرائض أن يجاهر بها، وعن ابن عباس - رض - : " صدقات السرِّ في التطوُّع تفضل علانيته سبعة ضعفًا، وصدقة الفريضة علانيته أفضل من سرِّها بخمسة وعشرين ضعفًا " وإنما كانت المجاهرة بالفرائض أفضل لنفي التهمة)⁶
وهذا ما عليه جمهور المسلمين⁷، فإنَّ الألف واللام هنا للعهد ، وقيل إنَّ (الصدقات ظاهر العموم فيشمل المفروضة والمتطوع بها)⁸ .
ومن الآيات ما استدل بها العلماء على إثبات عقائدهم ونفي العقائد الباطلة، ففي قوله تعالى ﴿ثُمَّ السَّبِيلَ يَسْرُهُ﴾⁹

يقول أبو السعود: (يسر سبيل الخير والشر، ومكَّنه من السلوك فيهما. وتعريف السبيل باللام دون الإضافة للإشعار بعمومه)¹⁰.
فالألف واللام تدفع شبهة الجبر التي تمسكت بها بعض الفرق الإسلامية؛ وذلك (إنَّ الله لما قال في جواب السؤال السابق " من نطفة خلقه " أمكن أن يتوهم سامع أنَّ الخلق والتقدير إذا كانا محيطين بالإنسان من كل جهة كانت أفعال الإنسان لذاته، وصفاته مكتوبة ومقدرة، فدفع الله عز وجل هذه الشبهة الواهية التي اعتلقت بها الأشاعرة المجبرة بقوله ﴿ثُمَّ السَّبِيلَ يَسْرُهُ﴾¹¹ .

4 الأنعام من الآية 145
5 ينظر البحر المحيط 242/4
6 المصدر نفسه والصفحة نفسها
7 ينظر أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام الشرعية، د. عبد القادر السعدي 193
8 البقرة من الآية 271
9 الكشاف 412 / 1
1 ينظر البحر المحيط 337/2 ، وينظر فتح القدير
2 البحر المحيط 337/2
3 عيس 20
4 إرشاد العقل السليم 483/6
5 ينظر البصائر 282/52

وفى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾¹

استدل المعتزلة على أن آدم لم يذنب بل اجتهد فأخطأ. وذلك (أنه لما قيل له " ولا تقربا هذه الشجرة " فلفظ " هذه " قد يُشار به إلى الشخص، وقد يُشار به إلى النوع، وروى أنه -عليه السلام- توضأ مرة وقال: " هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به " وأراد نوعه، فلما سمع آدم -عليه السلام- قوله تعالى " وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ " ظنَّ أن النهي إنما يتناول تلك الشجرة المعينة فتركها، وتناول من شجرة أخرى من ذلك النوع إلا أنه كان مخطئاً في ذلك الاجتهاد؛ لأن مراد الله تعالى من كلمة " هذه " كان النوع لا الجنس)².

دلالة التعريف في القراءات القرآنية:

سأعرض في هذا المبحث الآيات القرآنية التي جاءت نكرة على قراءة الجمهور، ومعرفة في قراءة بعض القراء. معتمداً جهد المفسرين في الكشف عن دلالة كل قراءة.

في قوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾³

قُرئ " على الحياة " بالتعريف. وقد قارن الزمخشري بين القراءتين، وفضل القراءة بالتذكير بناءً على حسن المعنى (فإن قلت: لم قال " على حياة " بالتذكير ؟ قلت لأنه أراد حياة مخصوصة وهي الحياة المتطاولة ؛ ولذلك كانت القراءة بها أوقع من قراءة أبي " على الحياة ")⁴ فهم يحرصون على حياة مخصوصة وهي الحياة المتطاولة ، لا أنهم يحرصون على أصل الحياة؛ لذا أثر التذكير .

وفي قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾⁵

قرأ ابن مسعود " القائم بالقسط " بالتعريف⁶.

ففي قراءة الجمهور يكون " قائماً " حالاً من لفظ الجلالة " الله "، أو من الضمير هو، أو نعت لـ " إله " . هذا ما قاله المفسرون في إعراب " قائماً " ⁷. أما في قراءة ابن مسعود فيكون " القائم " بدلاً من " هو " ⁸ ، أو نعت لله ⁹.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يَشْرَفَ فِي الْأَرْضِ﴾¹⁰

6 البقرة من الآية 35

7 التفسير الكبير 13/3

1 البقرة من الآية 96

2 الكشف 168/1، وينظر مدارك التنزيل 93/1

3 آل عمران من الآية 13

4 ينظر جامع البيان 286/3، وينظر الجامع لأحكام القرآن 29/4، وينظر فتح القدير 326/1

5 ينظر جامع البيان 286/3، وينظر التبيان في تفسير القرآن 416/2

6 ينظر كنز الدقائق 39/2

7 ينظر الجامع لأحكام القرآن 43/4

8 الأنفال من الآية 67

وقد قرئ " للنبي " على التعريف¹. وفي الفرق بين القراءتين يقول الرازي: (قال أبو عبيدة، يقول: لم يكن لنبي ذلك؛ فلا يكون لك، وأما من قرأ "وما كان للنبي" فمعناه: إن هذا الحكم ما كان ينبغي حصوله لهذا النبي وهو محمد - صلى الله عليه واله وسلم -². أي أن القراءة بالتذكير تعني أن السنة الجارية في الأنبياء الماضين -عليهم السلام- أنهم كانوا إذا حاربوا أعداءهم، وظفروا بهم ينكلونهم بالقتل؛ ليعتبر به من ورائهم فيكفوا عن محادة الله ورسوله³، والقراءة بالتعريف تعني أن الحكم مخصوص بالنبي - صلى الله عليه واله وسلم -.

وذهب أبو حيان إلى أن (المراد على كل حال - بالتذكير والتعريف - نبينا - صلى الله عليه واله وسلم - ، وإنما نكر تطفأً به حتى لا يُواجه العتاب ، ولذا قيل انه على تقدير مضاف ، أي أصحاب النبي - صلى الله عليه واله وسلم - بدليل قوله تعالى " تريدون " ولو قصد بخصوصه لقليل تريد ؛ لأن الأمور الواقعة في القصة صدرت منهم لا منه - صلى الله عليه واله وسلم -)⁴

وفي قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَعْلَمُهُ بَشَرٌ لِّسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِي وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ ﴾⁵

قرأ الحسن " اللسان الذي يلحدون إليه " بالألف واللام⁶.
فالقراءة المشهورة على إضافة لسان إلى الذين، وخبره " أعجمي ". والقراءة الشاذة يكون " الذي " فيها نعتاً⁷. ويبدو أن المعنى متقارب في القراءتين.

وفي قوله تعالى: ﴿ يَا حَسْرَةَ عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾⁸

وقرئ " يا حسرة العباد " على الإضافة⁹، فالقراءة الأولى يكون التحسر من غير هؤلاء (بأن يتحسر عليهم المتحسرون، ويتلطف على حالهم المتلهفون، أو هم متحسر عليهم من جهة الملائكة والمؤمنين من الثقلين، ويجوز أن يكون من الله تعالى على سبيل الاستعارة)¹⁰
وفي القراءة الثانية يكون التحسر منهم على أنفسهم؛ فأضاف لاختصاصها بهم¹¹.
وهكذا يتضح أن القراءات القرآنية منبع يثري المعاني القرآنية، ويمدّها بأنواع الدلالات، ويوضح ما أبهم من الآيات.

9 ينظر الكشف 2/ 228

10 التفسير الكبير 15/ 160

1 ينظر الميزان في تفسير القرآن 9/ 135

2 البحر المحيط 4/ 514، 513

3 النحل من الآية 103

4 ينظر مجمع البيان 6/ 199

5 ينظر التبيان في إعراب القرآن 2/ 85

6 يس 30

7 ينظر المحتسب 2/ 253 ، وينظر الكشف 4/ 13

8 الكشف 4/ 13

9 المصدر نفسه والصفحة نفسها

دلالة التنكير والتعريف النحوية:

ومما انمازت به العربية من بين لغات الأرض أنها لغة القرآن الكريم، وقد وجد أهلها فيها أنموذجاً عالياً في البلاغة والبيان، فدفّعهم ذلك إلى دراسة لغة هذا الكتاب العظيم؛ للكشف عن أسرار تراكيبه، وحسن صياغته، وكان نصيب النحو من تلك الدراسات كبيراً وهو نحو متميز، غايته المعنى من أجل الوصول إلى مراد الله تعالى في كتابه، فقد عُنِيَ المفسرون بذكر الأوجه الإعرابية المختلفة التي تحتلها الآيات الكريمات، ومارنوا فيما بينها متوخيّن بذلك أدقّ المعاني وأجزّلها.

ومما أثرى تلك الدراسات وزاد من قيمتها أنّ القرآن الكريم له قراءات متعددة، فعنوا بها عناية فائقة، وأفردوا لها كتباً كثيرة تناولوا فيها تلك القراءات بالتوجيه، والترجيح فيما بينها، فأغنت اللغة ببحوث قامت على أساسها قواعد اللغة وأصولها.

والتنكير والتعريف من الظواهر المتشعبة التي تتداخل في كثير من الابواب النحوية مما جعلها تتردد في دراسات المفسرين عند تعرضهم للمسائل النحويّة.

ولشدة اتصالها بالأبواب النحوية تطلب مني أن أعرض لهذه الأبواب للكشف عن أثر هذه الظاهرة في إثراء البحوث النحوية في سياق دلالة التنكير والتعريف في القرآن الكريم، وستتضح صورة الدلالة النحوية في هذا الفصل إن شاء الله تعالى.

ضمير الفصل:

يقع ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر، أو ما كان أصله مبتدأ وخبراً، واشترط الجمهور فيه أن يكون المبتدأ معرفة، وأمّا الخبر فمعرفة أو ما قاربها من النكرات¹. وسُمِّي بذلك لأنه يفصل بين الخبر والنعت، فهو يدخل (ليؤذن من أول أمره بأنه خبر لا نعت)¹. وسماه الكوفيون عماداً؛ (لأنه يُعتمد عليه في الفائدة إذ به يتبين أنّ الثاني خبر لا نعت)².

1 ينظر شرح المفصل 110/3، وينظر المطالع السعيدة في شرح الفريدة 214/1

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾³

يقول الزمخشري (ت538هـ): ("هم" فصل وفائدته: الدلالة على أنّ الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أنّ فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره، أو هو مبتدأ والمفلحون خبره والجملة خبر أولئك)⁴.

فـ" المفلحون" في الوجه الأول من الإعراب تحتل الخبر والنعت قبل دخول ضمير الفصل الذي أذن بعد دخوله بخبرية "المفلحون".

والوجه الآخر لإعراب الضمير، هو أن يكون مبتدأ و" المفلحون " خبراً، وجملة "هم

المفلحون " خبر لـ"أولئك"⁵؛ ولذلك قرئت الآية ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾⁶

بوجهين: (قرأ الجمهور " الظالمين " بالنصب على أنه خبر كان، والضمير ضمير فصل. وقرأ أبو زيد النحوي "الظالمون" بالرفع على أنّ الضمير مبتدأ، وما بعده خبره والجملة خبر كانوا)⁷.

وفى قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾⁸

نجد أنّ اسم الإشارة هو المبتدأ، يليه اسم معرف بآل، فهو يحتمل الخبر والنعت. ولم يدخل ضمير الفصل ليؤذن بأنّ الكتاب خبر.

فإذا حملناه على الخبر يكون المعنى: (أنّ ذلك الكتاب هو الكتاب الكامل، كأنّ ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص، وأنه الذي يستأهل أن يسمى كتاباً كما تقول: هو الرجل، أي الكامل في الرجولية، الجامع لما يكون في الرجال من مرضيات الخصال)⁹.

وإذا حملناه على النعت يكون المعنى: (هو ذلك الكتاب المعهود)¹⁰.
ورجح الرازي أن يكون " الكتاب" خبراً لاسم الإشارة، حيث جعل " ذلك الكتاب " جملة قائمة بذاتها، وهو الأرسخ عرقاً في البلاغة. كما يقول -¹¹.

ومثله قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ عَلِيمًا﴾¹²

يقول الفخر الرازي: (وفيه احتمالان أحدهما: أن يكون التقدير: ذلك هو الفضل من الله ويكون المعنى أنّ ذلك الثواب؛ لكمال درجته كأنه هو الفضل من الله، وأنّ ما سواه ليس

2 شرح المفصل 110/3

3 المطالع السعيدة في شرح الفريدة 214/1

4 البقرة 5

5 الكشاف 54/1، وينظر إرشاد العقل السليم 83/1

6 ينظر المصدر نفسه والصفحة نفسها

7 الزخرف 76

8 فتح القدير (الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير)، الشوكاني 565/4

9 البقرة 2

1 الكشاف 42/1، وينظر التفسير الكبير 18/2

2 المصدر نفسه والصفحة نفسها

3 التفسير الكبير 22/2

4 النساء 70

بشيء، والثاني أن يكون التقدير: ذلك الفضل هو من الله، أي ذلك الفضل المذكور، والثواب المذكور هو من الله لا من غيره، ولا شك أن الاحتمال الأول أبلغ¹.

فإعراب "الفضل" ملتبس بين الخبر والنعت، غير أن الرازي رجح ما هو أجود من حيث المعنى. ويبدو لي أن ضمير الفصل إذا جاء بين اسم الإشارة والاسم المعرف بـ (أل) فهو لتأكيد نسبة الخبر للمبتدأ، وأما الفصل فليس هو الغرض الأساس من الإتيان بالضمير؛ لذلك نجد أن هناك آيات قرئت بوجهين بإثبات ضمير الفصل وبحذفه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾²، فقد قرأ عبد الله "ذلك الفوز العظيم"³.

وفى قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَذَبُوا شُعَيْبًا كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا الَّذِينَ كَذَبُوا شُعَيْبًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ﴾⁴

يقول الشيخ الطوسي (ت460هـ): ("هم" في قوله "هُمُ الْخَاسِرِينَ" فصل، ويسميه الكوفيون عماداً، وإنما دخل الفصل مع أن المضمير لا يوصف؛ لأنه يحتاج فيه إلى توكيد ليتمكن معناه في النفس، وأن الذي بعده من المعرفة لا يخرج ذلك من معنى الخبر، وإن كان الأصل في الخبر النكرة)⁵. فقد جاء ضمير الفصل هنا لتأكيد النسبة لا للفصل؛ لأن اسم "كان" ضمير، والضمير لا يوصف.

وفى قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾⁶

(قرأ الأعمش، ويعقوب "كلمة الله" بالنصب حملاً على "جعل" والباقون بالرفع على الاستئناف، وزعم الفراء أن قراءة النصب بعيدة)⁷. وقد رجح المفسرون قراءة الرفع لما فيه من الإشعار بأن كلمة الله عالية في نفسها، وإن فاق غيرها فلا ثبات لتفوقه ولا اعتبار⁸.

فعندما استأنف قوله "كَلِمَةُ اللَّهِ" جيء بضمير الفصل؛ لأن عدم الإتيان به يوهم بأن كلمة الله

هي معطوفة على مفعول "جَعَلَ". فهو يؤذن بكون "كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا" جملة مستأنفة.

وفى حال عُرِّفَ المبتدأ والخبر بـ "أل" فلا بد من مجيء ضمير الفصل فلا يجوز أن تقول: الرجل القائم على أن تجعل القائم خبراً عن "الرجل".

5 التفسير الكبير 176/10، وينظر الميزان في تفسير القرآن 408/4

6 الحديد من الآية 12

7 ينظر معاني القرآن، الفراء 133/3

8 الأعراف 92

1 التبيان في تفسير القرآن، الطوسي 472/4

2 التوبة من الآية 40

3 الجامع لأحكام القرآن 95/8، وقول الفراء في معاني القرآن 438/1، وينظر فتح القدير 362/2

4 ينظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل 146/4

5 الحديد 24

نعم قد يستساغ ذلك فيما كان أصله مبتدأ وخبر، كما في نواسخ الابتداء. كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾¹، وقرأ أهل المدينة: "فإن الله الغني الحميد"²

نخلص مما سبق أن ضمير الفصل يتفاوت في ضرورة إثباته داخل الجملة حسب نوع المعرفتين فهو إن وقع بين اسم الإشارة والاسم المعرف بـ (أل) جاز الاستغناء عنه، وإذا جاء المبتدأ والخبر معرفتين بـ (أل) فلا بد منه.

إجراء المعرفة مجرى النكرة:

تتفاوت المعارف في درجة تعريفها، فبعضها أعرف من بعض. وكلما قلّت درجة تعريف الاسم قُرِبَ من النكرة حتى إنّ بعض المعارف تُعامل معاملة النكرات في الاستعمال اللغوي.

ومن هذه المعارف الاسم المعرف بـ "أل" الجنسية والاسم الموصول، وفي توجيهات المفسرين نلمس هذه الظاهرة.

ففي قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾³

يقول الزمخشري: (فإن قلت "يَحْمِلُ" ما محله ؟ قلت :النصب على الحال أو الجر على

الوصف ؛ لأنّ الحمار كاللّثيم في قوله : ولقد أمر على اللّثيم يسبني)⁴. فالذي حمل المفسرين على القول بالوصفية أنّ الحمار معرّف بأل الجنسية، والاسم المعرّف بها يكون نكرة في المعنى فليس المراد هنا حماراً معيناً. ومما يؤيد ذلك قراءة عبد الله " كمثل حمارٍ يحملُ أسفاراً "⁵. ونسب أبو حيان للمحققين تعيين الحالية في مثل ذلك⁶.

ومثله قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الْعُنْكُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا وَأَوَّهَ الْبُيُوتُ لَبِيتُ الْعُنْكُوتِ﴾⁷

فيجوز أن تكون جملة " اتَّخَذَتْ " حالاً من العنكبوت، أو صفة لها⁸.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَيُّهَا لَّهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَاهَا﴾⁹

6 ينظر معاني القرآن، الفراء 133/3، وينظر فتح القدير 177/5

1 الجمعة من الآية 5

2 الكشاف 518/4، وينظر التفسير الكبير 6/30

3 ينظر معاني القرآن، الفراء 155/3

4 ينظر البحر المحيط 268/8

5 العنكبوت من الآية 41

6 ينظر روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الثناء الألويسي 160/20

7 يس 33

فجمله " أحييناها " استئنافية، وقد تكون وصفاً لما سبق، وجاز ذلك (لأنه أريد بهما الجنسان مطلقين لا أرض ولا ليل بأعيانها فعموماً معاملة النكرات في وصفهما بالأفعال)¹.

وفى قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾²

أجاز النحاة أن تكون " غير " صفة لـ " الَّذِينَ "، والمُسَوَّغ لذلك؛ أن الموصوف اسم موصول لا يُراد به شخص معين³.

يقول أبو علي الفارسي (ت377هـ): (فكما أن هذه الأشياء التي فيها الألف واللام لمّا لم يُردّ به شيء معين جرت مجرى النكرات كذلك "الذين" إذا لم يرد به شيء معين جاز أن يُوصَفَ بما يُوصَف ما كان غير معين)⁴.

ورفض أبو السعود (ت951هـ) ذلك فقال: (وأنت خبير بأنّ جعلَ الموصول عبارة عما ذكر من طائفة غير معيّنة مُخلّ ببديلية ما أُضيف إليه مما قبله؛ فإنّ مدارها كونُ صراط المؤمنين علماً في الاستقامة مشهوداً له بالاستواء)⁵. فـ " صِرَاطَ الَّذِينَ " بدل من " الصراط المستقيم " والبديلية تستلزم التبيين والإيضاح، وهذا منافٍ لعمومية ما أُضيف إليه الصراط، وهو الاسم الموصول.

فقد اعتمد أبو السعود سياق الآية الكريمة في ترجيح قوله. فالقائل بعمومية الموصول نظر إلى الموصول بمعزل عن سياق الآية. وأبو السعود نظر إلى دلالته في السياق، وهذا هو دأب المفسرين فمما (ينماز به نحو المفسرين من النحو القاعدي: إنه نحو معنى فالمفسّر لا يهّمه أن يأتي النص القرآني موافقاً للقياس النحوي، وإنما المهم عنده معاني النحو التي تُعينه على فهم الدلالة التي تقرّب إلى مراد الله تعالى في النص القرآني)⁶

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَوَتَتَابِعِينَ غَيْرَ أُولِي الْأَرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ﴾⁷

قرأ ابن عامر، وأبو بكر عن عاصم " غير " بالنصب على الحال والاستثناء، وقرأ الباقر " غير " بالخفض على النعت⁸.

والقول بالخفض يستلزم أن المنعوت نكرة، وهو نكرة معنّى، وأما القول بالحال فيستلزم أن يكون صاحب الحال معرفة، وهو معرفة لفظاً. فبناءً على اللفظ أعربت " غير " حالاً، وبناءً على المعنى أعربت " غير " نعتاً؛ لأنّ (التابعين هنا ليس بمقصود به إلى قوم بأعيانهم، وإنما معناه لكل تابع غير ذي إربة)⁹.

نخلص ما سبق أنّ المعرفة في السياق القرآني قد يشوبها التنكير، فتارة تُعامل معاملة النكرات في الاستعمال اللغوي، وأخرى تُعامل معاملة المعارف.

8 الكشف 14/4

1 الفاتحة 7

2 ينظر معاني القرآن، الفراء 7/1، وينظر مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي، تح د. حاتم صالح الضامن

72/1

3 الحجة في علل القراءات السبع 114/1، 115

4 إرشاد العقل السليم 48/1

5 الاستثناء ودلالته في سورة هود عليه السلام، د. رحيم جبر الحساوي 25

6 النور من الآية 31

7 ينظر جامع البيان في تأويل أي القرآن، الطبري، تح صدقي جميل العطار 164 / 18، وينظر معاني القراءات 333

1 حجة القراءات، أبو زرعة 497/1

اسم كان وخبرها:

ذكر النحاة أنه إذا اجتمع في الكلام معرفة ونكرة كانت المعرفة مبتدأ والنكرة خبراً¹. وأما إذا كانا معرفتين، فذهب سيبويه إلى تقديم أيّهما شئت²، وذهب أبو حيان إلى تقديم الأعراف³.

ولا يأتي المبتدأ نكرة - الا بمسوغ -، والخبر معرفة؛ (وذلك أنك تقول: منطلق زيد، فتزعم أنّ منطلقاً مخبراً عنه، وزيد خبر. فتجعل ما يعرفه خبراً عما لا يعرفه. وهذا محال لا يُتصوّر وإنما الصحيح أن تخبره بما لا يعرفه، وهو منطلق عما يعرفه وهو زيد)⁴.

وقد يأتي ذلك فيما كان أصله مبتدأ وخبراً كما في باب (كان وأخواتها) ، يقول ابن السراج: (وإنما جاء مع الأشياء التي تدخل على المبتدأ والخبر فتعمل لضرورة الشعر نحو

قوله : **كَانَ سُلَافَةٌ مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ**

فجعل اسم كان " عسل " وهو نكرة، وجعل مزاجها خبراً وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير، ومع ذلك فإنما حسن هذا عند قائله أنّ عسلاً وماءً نوعان، وليس كسائر النكرات التي تنفصل بالخلقة والعدد، نحو: ثمرة وجوزة)⁵.

1 ينظر اللمع في العربية 97، وينظر شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 284/1

2 ينظر الكتاب 49/1

3 ينظر البحر المحيط 94/4

4 المقتصد في شرح الإيضاح 306/1

5 الأصول في النحو 73/1، 74، والشاهد الشعري لحسان بن ثابت ينظر شرح ديوان حسان بن ثابت، عبد الرحمن

البرقوقي 3

وقد علل ذلك الأعلام الشنتمري (ت476هـ) بقوله: (واعلم أنّ الذي حملهم على أن يجعلوا المعرفة خبراً عن النكرة في باب كان أنهم قد جعلوا كان فعلاً بمنزلة ضرب، وقد يجوز أن يكون فاعل ضرب منكوراً ومفعوله معروفاً، وسوّغ ذلك أيضاً في كان أنّ الاسم فيها هو الخبر فتعرف الاسم بمعرفتك الخبر وهما لشيء واحد، وقد كان ضعفه لأنك لم تعرفه بنفسه، وحكم الاسم أن يعرف بنفسه ثم يستفاد خبره)¹.

ووردت في القرآن الكريم آيات قرئت بالوجهين منها قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ

الْبَيْتِ إِلَّا مَكَاءً وَتَصَدِيَةً﴾²

قرئت الآية بوجهين: الأول: رفع صلاتهم اسماً لـ "كان" ومكاء خبراً لها، وهذا موافق لما جرى عليه الشائع من كلام العرب. والوجه الثاني: ما قرأه الأعمش "ما كان صَلَاتُهُمْ إِلَّا مَكَاءً وَتَصَدِيَةً" بنصب "صلاتهم" ورفع "مكاء"³.

وهذا لا يجوز إلا في شعر عند الضرورة؛ (لأنّ المعرفة أولى بالاسم، والنكرة أولى بالفعل، والوجه الآخر يجوز في العربية اتساعاً على بعد أو لضرورة شاعر)⁴.

وقد وجّه ابن جني هذه القراءة بقوله: (ولسنا ندفع أنّ جعل اسم كان نكرة، وخبرها معرفة قبيح، فإنما جاءت منه أبيات شاذة، وهو في ضرورة الشعر أعذر، والوجه اختيار الأصح الأعراب، ولكن من وراء ذلك ما أذكره، اعلم أنّ نكرة الجنس تفيد مفاد معرفته ألا ترى أنك تقول، خرجت فإذا أسد بالباب فتجد معناه معنى قولك: خرجت فإذا الأسد بالباب، ولا فرق بينهما (...)) وإذا كان كذلك جاز الرفع في مكاء وتصديّة جوازاً قريباً حتى كأنه قال: "ما كان صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا الْمَكَاءُ وَالتَّصَدِيَةُ"، أيّ إلا هذا الجنس من الفعل)⁵.

غير أنّ المعنى لا يستقيم؛ لأنه (متى اجتمعت الذات والصفة، فالذات أولى بالمبتدئية والصفة بالخبرية)⁶ فالمقصود الإخبار عن صفة صلاتهم لا عن المكاء والتصديّة.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾⁷

قرأ الجمهور: "أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ" بالياء، آيةً بالنصب، وقرأ ابن عامر: "أَوَلَمْ تَكُنْ" بالتاء، آيةً رفعاً⁸. فمن نصب "آيةً" جعلها خبراً واسمها "أَنْ يَعْلَمَهُ"، وهو الأولى؛ لأنّ "أَنْ يَعْلَمَهُ" معرفة، وآية نكرة، ومتى اجتمع معرفة ونكرة كانت المعرفة أولى بالاسم من النكرة⁹.

ومن قرأ "آيةً" بالرفع ففيها وجهان: الأول أنّ "كان" تامة، و"آية" الفاعل و"أَنْ يَعْلَمَهُ" بدل أو خبر مبتدأ محذوف. والثاني: أنّ "كان" ناقصة، وفي اسمها وجهان: أحدهما

6 النكت في تفسير كتاب سيبويه 184/1

7 الأنفال 35

1 ينظر المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات، ابن جني، تح د. عبد الفتاح شلبي وآخرون 215/1

2 الحجة في القراءات السبع 95

3 المحتسب 278/1، 279

4 نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز 76

5 الشعراء 197

6 ينظر السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن مجاهد، تح د. شوقي ضيف 473/1

7 ينظر الحجة في القراءات السبع 167، وينظر إرشاد العقل السليم 223/5

ضمير القصة و " أَنْ يَعْلَمَهُ " مبتدأ، وآية خبر مقدم، والجملة خبر كان. والثاني: اسمها آية، وفي خبرها وجهان: أحدهما "لهم"، و"أَنْ يَعْلَمَهُ" بدل أو خبر مبتدأ محذوف. والثاني: "أَنْ يعلمه"¹.

وهذه الأوجه لا تخالف قاعدة نحوية ألا الوجه الأخير، فقد جعل " آية " اسم كان، وهو نكرة و "أَنْ يَعْلَمَهُ " خبراً، وهو معرفة، والإخبار عن النكرة بالمعرفة غير جائز فضلاً عن أنَّ المصدر المؤول من " أَنْ يَعْلَمَهُ " بمنزلة الضمير الذي هو أعرف المعارف. يقول أبو البقاء العكبري (ت616هـ): (وجاز أن يكون الخبر معرفة؛ لأنَّ تكثير المصدر وتعريفه سواء، وقد تخصصت "آية" بـ "لهم"؛ ولأنَّ علماء بني إسرائيل لم يقصد به معين)². واختلف النحاة فيما إذا اجتمعت معرفتان، فقال بعضهم أنت بالخيار في تقديم أحدهما³ وألزم آخرون تقديم الأعراف⁴.

ففي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾⁵

قرأ حمزة والكسائي والحضرمي: " ثم لم يكن فتنتهم إلا أن قالوا " بالياء والنصب، وقرأ ابن كثير وابن عامر: "ثم لم تكن فتنتهم " بالتاء والرفع⁶. ففي القراءة الأولى تكون " فتنتهم " خبراً، والاسم " أن قالوا ". وفي القراءة الثانية تكون " فتنتهم " الاسم، والخبر " أن قالوا ". وقد رجح بعضهم القراءة الأولى؛ (لأنَّ الفتنة قد تكون نكرة فهي بالخبر أولى. وقوله " إلا أن قالوا " لا يكون إلا معرفة؛ لأنها لا توصف فأشبهت المضمرة، والمضمرة أعرف المعارف فكان الأعراف اسم كان أولى مما هو دونه في التعريف)⁷.

وفي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ اسَاءُوا السُّوءَى أَنْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَكَانُوا بِهَا يَسْتَهْزِئُونَ﴾⁸

قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، ويعقوب برفع "عاقبة"، والباقيون بنصبها⁹. ففي قراءة الرفع ("عَاقِبَةُ " اسم كان، و " السُّوءَى " خبرها، و " أَنْ كَذَّبُوا " مفعول لأجله. ويجوز أن تكون " السُّوءَى " مفعولة بأساءوا، و " أَنْ كَذَّبُوا " خبر كان)¹⁰. والمعنى في التوجيه الأول: أنَّ عاقبة المسيئين السوء؛ لأنهم كذبوا بآيات الله، فالتكذيب علّة العاقبة. وفي التوجيه الثاني يكون المعنى: إنَّ عاقبة المسيئين التكذيب بآيات الله، فالتكذيب نتيجة العاقبة.

(ومن نصب " عَاقِبَةُ " جعلها خبر كان، و " السُّوءَى " اسمها، ويجوز أن يكون " أَنْ كَذَّبُوا " اسمها و " السُّوءَى " مفعولاً لأساءوا)¹¹.

1 ينظر التبيان في إعراب القرآن، العكبري 170/2، وينظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل 253/4

2 المصدر نفسه والصفحة نفسها

3 ينظر همع الهوامع 100/1

4 ينظر كشف المشكل 248/1، وينظر البحر المحيط 99/4

5 الأنعام 23

6 ينظر معاني القراءات 150، وينظر الحجة في القراءات السبع 72

7 مشكل إعراب القرآن 248/1، وينظر البحر المحيط 99/4

8 الروم 10

9 معاني القراءات 373

1 مشكل إعراب القرآن 560/2، وينظر حجة القراءات، أبو زرعة 556/1

2 المصدر نفسه والصفحة نفسها

وفى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ¹﴾

قُرىء "قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ" بالنصب والرفع².

واسم كان وخبرها هنا معرفتان، ولكنهما مختلفان في درجة التعريف. فمن ذهب مذهب الصناعة النحوية قال: (الأرجح كون الاسم أن المصدرية وما بعدها؛ لأنه متى اجتمع معرفتان فالأولى جعل الأعراف اسماً، وإن كان سيبويه خير بين معرفتين، ولم يفرق هذه التفرقة)³.

ومن راعى المعنى قال: (لكن قراءة الرفع أقعد بحسب المعنى وأوفى لمقتضى المقام لما أن مصب الفائدة وموقع البيان في الجمل هو الخبر؛ فالأحق بالخبرية ما هو أكثر إفادة وأظهر دلالة على الحدث)⁴.

والذي أميل إليه أن يكون المعنى هو الفيصل في هذه المسألة. أما القول بتقديم الأعراف ففيه نظر؛ لأن النحاة أجازوا تقديم النكرة على المعرفة في باب كان وأخواتها فكيف لا يجيزون تقديم معرفة على معرفة؟! فالأولى ترك الأمر للمعنى فهو الذي يحدد المبتدأ والخبر.

الخبر والحال:

الأصل في الحال والخبر أن يكونا نكرتين. وقد يأتي الخبر معرفة؛ وذلك لأن (الاسم الذي يحتمل التعريف والتكثير هو الذي في موضع الفائدة نحو خبر الابتداء في قولك: زيد قائم، وزيد القائم، والذي لا يحتمل التعريف هو الذي في موضع الزيادة في الفائدة نحو: هذا زيد قائماً، ولا يجوز على الحال: هذا زيد القائم)⁵. وقد جُوز الكوفيون ذلك، يقول الفراء: (والحال تنصب من معرفة الأسماء ونكرتها)⁶ وهناك آيات قرآنية تُقرأ بوجهين: بالنصب على الحال، والرفع على الخبر.

من ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَتْ يَا وَيْلَتَا أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ⁷﴾

قرأ الجمهور "شيخاً"، وقرأ ابن مسعود "شيخ" بالرفع⁸. فالنصب على الحال، والرفع فيه خمسة أوجه: (على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي هو شيخ، أو خبر بعد خبر، أو هو الخبر وبعلي بدل من اسم الإشارة، أو بيان له)⁹.

3 النور 51

4 ينظر مجمع البيان 261/7

5 إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر 41/3

6 إرشاد العقل السليم 131/5

1 رسائل في النحو واللغة (الحدود في النحو للرماني) 44

2 معاني القرآن، الفراء 215/2

3 هود 72

4 ينظر معاني القرآن، الأخفش الأوسط 222، وينظر إتحاف فضلاء البشر 324

5 إرشاد العقل السليم 65/4

وأما الفرق بين القراءتين فيوضحه مكّي بن أبي طالب (ت437هـ) بالقول: (وانتصب " شيخ " على الحال من المشار إليه، والعامل في الحال الإشارة والتنبيه، ولا تجوز هذه الإشارة إلا إذا كان المخاطب يعرف صاحب الحال؛ فتكون فائدة الاخبار في الحال فإن كان لا يعرف صاحب الحال صارت فائدة الإخبار إنما هي في معرفة صاحب الحال، ولا يجوز أن تقع له الحال؛ لأنه يصير المعنى أنه فلان في حال دون حال، ولو قلت: هذا زيد قائماً لمن لا يعرف زيداً لم يجز؛ لأنك تخبره أنّ المشار إليه هو زيد في حال قيامه فإن زال عن القيام لم يكن زيداً، وإن كان المخاطب يعرف زيداً بعينه فإنما أفدته وقوع الحال منه وإذا لم يعرف عينه فإنما أفدته معرفة عينه فلا يقع منه حال لما ذكرنا)¹.
فالنصب معناه (أشير إلى بعلي حال كونه شيخاً، فالمقصود تعريف هذه الحالة المخصوصة وهي الشيخوخة)².

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾³

قُرئ " أمة واحدة " بالنصب، وقُرئ " أمة واحدة " بالرفع.⁴
يقول الطبري: (وكان بعض نحوي البصرة يقول: رَفَعُ ذلك إذا رُفِعَ على الخبر ويجعل أمتكم نصباً على البدل من هذه، وأما نحوي الكوفة فيأبون ذلك إلا في ضرورة شعر وقالوا لا يقال: مررت بهذا غلامكم؛ لأنّ هذا لا تتبعه إلا الألف واللام والأجناس؛ لأنّ هذا إشارة إلى عدد، والحاجة في ذلك إلى تبين المراد من المشار إليه أي الأجناس)⁵

وفى قوله تعالى: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ بِمَا ظَلَمُوا﴾⁶

قراءة العامة بالنصب على الحال، وقرأ عيسى بن عمر، ونصر بن عاصم، والجحدري بالرفع على أن "خاوية" خبر عن تلك، و"بيوتهم" بدل من "تلك". ويجوز أن تكون "بيوتهم" عطف بيان، و"خاوية" خبر عن "تلك"، ويجوز أن يكون رفع "خاوية" على أنها خبر اسم الإشارة و"بيوتهم" بدل أو عطف بيان أو خبر لاسم الإشارة و"خاوية" خبر آخر.⁷
وقد تأتي الآية على قراءة واحدة، ويختلف في دلالة الاسم النحوية بين الخبرية والحالية

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ نُزُلًا﴾⁸

يقول أبو البقاء: (يجوز أن يكون حالاً من " جَنَّاتٌ "، و" لَهُمْ " الخبر، وأن يكون " نُزُلًا " خبر كان، و" لَهُمْ " متعلق بكان أو بالخبر أو على التبيين)⁹.

6 مشكل إعراب القرآن 370، 371/1

7 التفسير الكبير 23/18

1 المؤمنون 52

2 ينظر معاني القرآن، الأخفش 255

3 جامع البيان في تأويل آي القرآن 29/18

4 النمل من الآية 52

5 ينظر الجامع لأحكام القرآن 218/13، وينظر مشكل إعراب القرآن 537/2

6 الكهف 107

7 التبيان في إعراب القرآن 116/2، وينظر مجمع البيان 394/6

والنُّزْلُ في اللغة تأتي على معانٍ عديدة منها: المنزل، أو ما يُهيَّء للضيف، وبمعنى القوم النازلون¹.

يقول صاحب كتاب إعراب القرآن المنسوب للزجاج: (فـ "نُزْلاً" حال من الضمير

المجرور فيمن جعلها جمع نازل، ومن جعله كقولهم: "هذا نُزْلُهُم" كان خبراً)².

وفى قوله تعالى ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾³

يقول ابن خالويه (ت370هـ): ("كُفُوًا" خبر كان، وَاَحَدٌ اسم كان، أي لم يكن لله أحد شبيهاً ولا كفواً، وقال آخرون "كُفُوًا" ينتصب على الحال، ومعناه التقديم والتأخير ولم يكن له أحدٌ كفوً بالرفع، فلما تقدّم نعت النكرة على المنعوت نصب على الحال)⁴.

وإنما قيل "له" هو الخبر؛ لأنّ سيبويه يقبح عنده إلغاء الظرف إذا تقدّم، يقول: (إلا أنك إذا أردت الإلغاء فكلما أخرت الذي تلغيه كان أحسن)⁵

الحال والتمييز:

يشترك الحال والتمييز في أكثر من وجه فهما نكرتان، ويفسران ما أبهم غير أنّ الفرق الأساسي بينهما هو أنّ الحال تفسّر ما أبهم من الهيئات، والتمييز يفسر ما أبهم من الذوات⁶. وقد أشار الأعلام الشنتمري إلى ذلك بقوله: (وذلك أنّ الحال لا تكون إلا نكرة والتمييز لا يكون إلا نكرة، ومعناها متقارب، وذلك أنك إذا قلت: جاء زيد فإنّ مجيئه يصلح أن يكون

8 ينظر تاج العروس، الزبيدي 133/8

1 إعراب القرآن المنسوب للزجاج 92/1

2 الإخلاص 4

3 إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالويه 248

4 الكتاب 56/1، وينظر مشكل إعراب القرآن 854/2

1 ينظر المقتصد في شرح الإيضاح 675/1، 676

واقعاً في حال من أحوال يمكن أن تكون له، فإذا قلت: راكباً، فقد ميّزت هذه الحال من سائر أحواله المقدّرة فإذا قلت: جاءني عشرون. يصلح أن يكون من أنواع كثيرة فإذا قلت: رجلاً فقد ميّزت واحداً من الأنواع الممكنة، غير أنّ النوع المميّز هو غير الشيء المميّز¹. وقد انعكس هذا التشابه على التوجيه النحوي للآيات القرآنية،

ففي قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نُزُلًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ﴾²

يقول الرازي: (" نُزُلًا " نصب على الحال من جنات لتخصصها بالوصف (...) وقال الفراء هو نصب على التفسير كما تقول: هو لك هبةً وبيعاً وصدقةً)³.

وفى قوله تعالى: ﴿فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾⁴

(قرأ عامة أهل المدينة، وبعض الكوفيين والبصريين " فالله خَيْرٌ حَفِظًا "، وقرأ عامة قرّاء الكوفيين، وبعض أهل المدينة " فَالَلَهُ خَيْرٌ حَافِظًا " بالالف)⁵. فمن قرأ " فالله خَيْرٌ حَفِظًا " نصب حَفِظًا على التمييز لا غير، ومن قرأ " خَيْرٌ حَافِظًا " نصب على الحال، واحتمل التمييز⁶.

(وقال بعض أهل النظر: إنّ حافِظًا لا ينتصب على الحال؛ لأنّ أفعل لا بد لها من بيان، ولو جاز نصبه على الحال لجاز حذفه، ولو حُذِفَ لنقص بيان الكلام ولصار اللفظ: فالله خَيْرٌ، فلا يُدْرَى معنى الخير في أيّ نوع هو، وجواز الإضافة يدلّ على أنه ليس بحال ونصبه على البيان أحسن كنصب حَفِظًا)⁷.

فالحال - كما قرر النحاة - لا يأتي إلا بعد تمام الكلام⁸. وممن ذهب إلى أنّ النصب في القراءتين على التمييز الثعلبيّ (ت875هـ) في تفسيره⁹.

وذهب أبو السعود إلى: أنّ القول بالحالية في قراءة " فَالَلَهُ خَيْرٌ حَافِظًا " ضعيف؛ (لأنها تُوهِم تقيّد الخبرية بهذه الحالة)¹⁰. فيكون المعنى: فالله خَيْرٌ في حالة كونه حافِظًا دون غيرها.

وهذا القول صحيح إذا كانت الحال منتقلة، ولكن قد تأتي الحال لازمة مؤكّدة¹¹.

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ أَمَرَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاءٌ الْحُسْنَى﴾¹²

2 النكت في تفسير كتاب سيويه 179/1

3 آل عمران 198

4 التفسير الكبير 153/9، وينظر معاني القرآن، الفراء، 251/1

5 يوسف من الآية 64

6 جامع البيان 11/13

7 ينظر الحجة في القراءات السبع 112، وينظر إتحاف فضلاء البشر 333

1 مشكل إعراب القرآن 389/1

2 ينظر شرح عيون الإعراب 153

3 ينظر الجواهر الحسان في تفسير القرآن، الثعلبي، تح د. عبد الفتاح أبو سنة، وآخرون 246/2

4 إرشاد العقل السليم 156/4

5 ينظر شرح المفصل 64/2

6 الكهف 88

قرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر، وأبي عمر " فَلَهُ جَزَاءُ الْحُسْنَى " مضافاً مرفوعاً، وقرأ حمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم " جَزَاءُ الْحُسْنَى " منوناً منصوباً¹.

وموضع الاستشهاد في هذه الآية قراءة النصب، وقد رجّحها الطبري². فقد ذهب الفراء إلى أنها منصوبة على التمييز³.

والقول بالتمييز ضعيف عند ابن خالويه؛ (لأنّ التمييز يقبح تقديمه لاسيما إذا لم يأت معه فعل متصرف، وقد أجاز به بعض النحويين على ضعفه، واحتج له بقول الشاعر:

أَتَهَجَّرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ⁴

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَذَلَّكَ خَيْرٌ نَزْلًا أَمْ شَجَرَةُ الزَّقُّومِ﴾⁵

يقول الزمخشري مفسراً الآية الكريمة: (وانتصاب " نَزْلًا " على التمييز، ولك أن تجعله حالاً، كما تقول: أَتَمَرُ النَخْلَةِ خَيْرٌ بَلْحًا أَمْ رُطْبًا؟ الرزق المعلوم نُزِّلُ أهل الجنة وأهل النار نُزِّلهم شجرة الزقوم، فأيهما خير في كونه نزلاً)⁶.

ويتعقّب أبو السعود الدلالة النحوية واستجلاء معاني النحو فيقول: (النُّزْلُ: الفضل والريع فاستعير للحاصل من الشيء فانتصابه على التمييز، أي ذلك الرزق المعلوم الذي حاصله اللذة والسرور خيرٌ نزلاً أَمْ شجرة الزقوم التي حاصلها الألم والغم، ويقال النُّزْلُ لما يقام ويُهيأ من الطعام للنازل فانتصابه على الحالية، والمعنى إنّ الرزق المعلوم نُزِّلُ أهل الجنة، وأهل النار نُزِّلهم شجرة الزقوم فأيهما خيرٌ في كونه نزلاً)⁷. وقد رجّح الالوسي (ت1270هـ) الحال في هذا المقام فقال: (والحمل على التمييز لا مانع منه لفظاً، كما في نحو: هو أكفاهم ناصراً، ولكنّ المعنى على الحال منه أسدُّ؛ لأنّ المعنى المفاضلة بين تلك الفواكه، وهذا الطعام في هذه الحال لا للتفاضل بينهما في الوصف وإنّ ذلك في النُّزْلِيَّة أدخل من الآخر فافهم)⁸.

7 السبعة في القراءات 398/1، 399

8 ينظر جامع البيان 18/16

9 ينظر معاني القرآن، الفراء 159/2

10 الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه 137/1

1 الصافات 62

2 الكشف 342/3

3 إرشاد العقل السليم 526/5

4 روح المعاني 95/23

الجملة الواقعة نعتاً أو حالاً:

الجملة في العربية لها موقع إعرابي يختلف باختلاف تأويلها. فهي إن وقعت بعد النكرات المحضة تكون صفات، وإن وقعت بعد المعارف المحضة فهي أحوال. وإن وقعت بعد غير المحض الذي يكون فيه شائبة تعريف من وجه، وشائبة تنكير من وجه. كانت محتملة للصفات والأحوال¹.

ففي قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا﴾²

يقول أبو السعود مفسراً الآية الكريمة: (و) "يُنَادِي" صفة لـ "مُنَادِيًا" عند الجمهور. كما تقول: سمعتُ رجلاً يقول كيت وكيت، ولو كان معرفة لكان حالاً منه³. فجملة "يُنَادِي لِلْإِيمَانِ" في محل نصب صفة؛ لأن الموصوف نكرة محضة. وذهب أبو على الفارسي إلى أنها مفعول ثان لـ "سَمِعْنَا"⁴

وفي قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾⁵

يقول الفراء: "إذا أوقعت الأمر على نكرة بعدها فعل في أوله الياء والتاء والنون والألف كان فيه وجهان: الجزم على الجزاء والشرط، والرفع على أنه صلة للنكرة بمنزلة الذي، كقول القائل: أعزني دابة أركبها وإن شئت أركبها"⁶. وعلى هذا قرئت الآية بوجهين: فقرأ الجمهور "تَكُونُ لَنَا" على أن الجملة صفة لمائدة، وقرأ عبد الله، والأعمش "تكن" بالجزم على جواب الطلب⁷.

ومثله قوله تعالى: ﴿يَهَبُ لِمِ مَوْلَدُنْكَ وَلِيًّا، يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾⁸

يقول أبو البقاء: (يُقرَأُ بالجزم فيهما على الجواب، أي إن يهب يرث، وبالرفع فيهما على الصفة لولي، وهو أقوى من الأولى؛ لأنه سأل ولياً هذه صفته، والجزم لا يحصل بهذا المعنى)⁹.

فالآية تحتل الوجهين لكن دقة المعنى وجودته جعلته يرجح قراءة الرفع، ذلك (لأن ليس كل ولي يرث فإذا لم يكن كذلك لم يسهل الجزاء من حيث لم يصح أن تقول: إن وهبته ورث لأنه قد يهب ولياً لا يرث)¹⁰.

1 ينظر موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد الأزهرى، تح عبد الكريم مجاهد 70/1

2 آل عمران 193

3 إرشاد العقل السليم 208/2

4 ينظر فتح القدير 411/1

5 المائدة 114

6 معاني القرآن، الفراء 162/2

7 البحر المحيط 60/4

8 مريم من الأيتين 5، 6

9 التبيان في إعراب القرآن 111/2

1 حجة القراءات، أبو زرعة 438/1

وقد تقع الجمل بعد نكرة مخصصة فتحتمل الوصف والحال، كما في قوله تعالى: ﴿لَيَبْلُوكُنَّكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾¹

يقول أبو البقاء: (و " تَنَالُهُ " صفة لشيء. ويجوز أن يكون حالاً من شيء؛ لأنه قد وصف، وأن يكون حالاً من الصيد)².
ف " شيء " نكرة مخصصة؛ لذا جاز في " تَنَالُهُ " الوجهان، ويجوز أن تعود الجملة على " الصَّيْد " فتكون حالاً لأنه معرفة.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى﴾³

يقول الشيخ الطبرسي: (" يَسْعَى " يجوز أن يكون في محل الرفع وصفاً لـ " رَجُلٌ " ويجوز أن يكون منصوباً حالاً عنه؛ لأنه قد تخصص بوصفه الذي هو " مِّنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ "، ويجوز أن يكون متعلقة بـ " جاء " فيكون " يَسْعَى " صفة لـ " رَجُلٌ " لا غير)⁴.
فإذا كان " مِّنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ " متعلقة بـ " جاء " كانت "يسعى" صفة لأن الموصوف نكرة " رجل " وإذا كانت صفة لـ "جاء" فقد تخصصت، فاحتملت الوصف والحال. وقد رجح الكرمانى كونها وصفاً⁵.

ورجح السيد الطباطبائي أن تكون متعلقة بـ " جاء "، يقول: (والظاهر كون قوله " مِّنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ " قيدا لقوله " جاء " فسياق القصة يعطي أن الائتثار كان عند فرعون وبأمر منه وأن هذا الرجل جاء من هناك، وقد كان قصر فرعون في أقصى المدينة وخارجها فأخبر موسى بما قصده من قتله، وأشار عليه بالخروج من المدينة)⁶.
فمجيئه كان من أقصى المدينة حيث يجتمع الملأ للفتك بموسى (عليه السلام)، وعلى كونه صفة لـ " رجل " فالمعنى أن الرجل من أهل مدينة قاصية بعيدة.
وهنا يظهر أثر النظم في ترجيح أحد الأوجه الإعرابية المحتملة.

وفى قوله تعالى: ﴿وَنُودُوا أَن تُلَكُمُ الْجَنَّةُ أُورَشُومَهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾⁷

الجملة " أُورَشُومَهَا " مسبوقة بمعرفة؛ لذا فهي في موضع نصب على الحال من الجنة⁸.

وفى قوله تعالى: ﴿جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ لَهُمْ فِيهَا مَا يَشَاءُونَ﴾⁹

2 المائدة 94

3 التبيان في إعراب القرآن 363/1

4 القصص 20

5 جوامع الجامع 735/2، وينظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل 429/4

6 ينظر أسرار التكرار في القرآن الكريم، الكرمانى، تح عبد القادر أحمد عطا 159/1

7 الميزان في تفسير القرآن 4/16

1 الأعراف من الآية 43

2 التبيان في إعراب القرآن 274/1، وينظر البحر المحيط 302/4

3 النحل من الآية 31

اختلفوا في جملة "يَدْخُلُونَهَا" بناءً على الاختلاف فيما تتعلق به وهو "جَنَّاتُ عَدْنٍ" فقيل هي معرفة؛ لأنها اسم علم لموضع معين في الجنة، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿جَنَّاتٍ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ﴾¹، وقيل هي نكرة، والمعنى جنات إقامة².

فمن قال إنها علمٌ، ذهب إلى أن قوله "يَدْخُلُونَهَا" حال، ومن قال بغير ذلك احتملت أن تكون نعتاً أو حالاً؛ لأنها نكرة مخصصة³.

وقد يكون الاسم معرفة لكنه يجري مجرى النكرة كالاسم المعرّف بأل الجنسية. فالجملة بعده تُعرّب حالاً وصفة، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمْ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ﴾⁴

وأحياناً تحتل الجملة أن تعود على نكرة ومعرفة، وتبعاً لذلك يتغيّر إعراب الجملة كما في قوله تعالى ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾⁵

يقول أبو البقاء العكبري: ("تَرَوْنَهَا" ضمير المفعول يعود على العَمَد؛ فيكون "تَرَوْنَهَا" في موضع جر صفة. ويجوز أن يعود على السماوات فيكون حالاً منها)⁶ والمعنى مختلف، وإلى ذلك أشار أبو حيان بقوله: (رفعها مرئية لكم بغير عَمَد، وهي حال مقدرة؛ لأنه حين رفعها لم تكن مخلوقين. وقيل ضمير النصب في "تَرَوْنَهَا" عائد على عمد: أي بغير عمد مرئية، فترونها صفة للعمد ويدل على كونه صفة لـ "عَمَدٍ" قراءة أبيّ "تَرَوْنَهُ" فعاد الضمير مذكراً على لفظ عمد)⁷. ويحتمل أن تكون الجملة كلاماً مستأنفاً⁸. وبهذا تتضح دلالة التنكير والتعريف النحوية، وأثرها في مواقع الجمل بعد التنكير أو التعريف، وصلة ذلك بسياق النظم القرآني في الشواهد التي سقناها على سبيل المثال لا الحصر.

4 مريم من الآية 61

5 ينظر التفسير الكبير 106/16

6 ينظر روح المعاني 123/14

7 يس 37

8 الرعد من الآية 2

9 التبيان في إعراب القرآن 266/2

1 البحر المحيط 353/5

2 ينظر إرشاد العقل السليم 190/4

الإضافة والقطع عنها:

الإضافة والقطع عن الإضافة من الظواهر التي تطالعنا في القرآن الكريم وقراءاته. فهناك آيات عديدة قُرئت بوجهين الإضافة والقطع عنها. وقد غني المفسرون بتأويلها، والكشف عن معانيها؛ فجاءت إشاراتهم وتفسيراتهم لطيفة في المقام فأردت أن أشير إليها ناظراً إلى دلالة التذكير والتعريف، وما ينتج عنها من زخم دلالي في سياق النظم القرآني

ففي قوله تعالى ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأٍ﴾¹

يقول ابن خالويه: (يُقْرَأ بالتثنية والإضافة، فالحجة لمن نَوَّن أنه نوى التقديم والتأخير فكأنه قال: نرفع من نشاء درجات فيكون "من" في موضع نصب، ودرجات منصوبة على أحد أربعة أوجه: إمّا مفعولاً ثانياً، وإمّا بدلاً، وإمّا حالاً، وإمّا تمييزاً، والحجة لمن أضاف أنه أوقع الفعل على درجات فنصبها، وأضاف إلى من فخفضه بالإضافة، وخزل التثنية للإضافة، ونشاء صلة لـ "من")².

ويشير الرازي إلى دلالة الاختلاف في القراءتين، فيقول: (قال ابن مقسم: هذه القراءة - أي القراءة بالتثنية - أدلّ على تفضيل بعضهم على بعض في المنزلة. وقال ابن عمرو: الإضافة تدلّ على الدرجة الواحدة، وعلى الدرجات الكثيرة، والتثنية لا يدلّ إلا على الدرجات الكثيرة)³.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾⁴

يقول الفراء: (تضيف " كلّ " إلى " ما " وهي قراءة العامة، وقد قرأ بعضهم: " و آتاكم من كلّ ما سألتموه " وكأنهم ذهبوا إلى أننا لم نسأل الله عز وجل شمساً ولا قمرأً ولا كثيراً من نعمه، فقال: و آتاكم من كلّ ما لم تسألوه فيكون " ما " جحداً، والوجه الأول أعجب إلى؛ لأنّ المعنى _ والله أعلم _ آتاكم من كلّ ما سألتموه لو سألتموه كأنك قلت: و آتاكم كلّ سُؤلكم،

1 الأنعام 83

2 الحجة في القراءات السبع 77/1، وينظر إتحاف فضلاء البشر 268

3 التفسير الكبير 62/13

4 إبراهيم 34

ألا ترى أنك تقول للرجل لم يسأل شيئاً: والله لأعطينك سؤالك: ما بلغته مسألتك وإن لم تسأل¹.

وفى قوله تعالى: ﴿وَهُمْ مِنْ فَرْعٍ يَوْمِئِذٍ آمِنُونَ﴾²

قرأ عاصم، وحزمة، والكسائي: "وَهُمْ مِنْ فَرْعٍ" بالتثنية. وقرأ أبو عمرو، وابن كثير، وابن عامر، وإسماعيل "من فَرْعٍ يَوْمِئِذٍ" بالإضافة³.
يقول الفراء موجهاً القراءتين: (والإضافة أعجب إلى، وإن كنت أقرأ بالنصب؛ لأنه فرع معلوم، ألا ترى أنه قال: "لَا يَحْزَنُهُمُ الْفَرْعُ الْكَبِيرُ" فصيره معرفة فإن أضيفه فيكون معرفة أعجب إلى وهو صواب)⁴.

ورجح الطبري (ت310هـ) القراءة بالإضافة، وعلل ذلك بأنه (إذا أضيف فهو أبين أنه خبر عن أمانه عن كل أهوال ذلك اليوم منه إذا لم يُضَفْ؛ وذلك أنه إذا لم يضاف كان الأغلب عليه أنه جعل الأمان من فرع بعض أهواله)⁵.

ودلالة التنكير لا تقتصر على التقليل والتبعيض، فقد يُراد به العموم؛ لذا يقول أبو زرعة: (وحجة من نَوْن هي أن النكرة أعم من المعرفة؛ لأنّ ذلك يقع على فرع، وهي أعم وأكثر لأنك إذا قلت: رأيت رجلاً وقع على كل رجل، وكذا رأيت غلاماً فإذا قلت رأيت غلامك حصرت الرؤية على شخص واحد. قال بعض النحويين: يجوز إذا نَوْن أن يعني به فرعاً واحداً، ويجوز أن يعني به كثرة؛ لأنه مصدر والمصادر تدلّ على الكثرة وإن كانت مفردة

⁶). ومن الآيات في هذا المقام قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ﴾⁷، قرأ نافع

وحده "بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ" بالإضافة، وقرأ الباقر "بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ" بالتثنية⁸. يقول الرازي في هذه الآية الكريمة: (فمن نَوْن كان التقدير "أخلصناهم" أي جعلناهم خالصين لنا بسبب خصلة خالصة لا شوب فيها وهي ذكرى الدار، ومن قرأ بالإضافة فالمعنى بما خلص من ذكرى الدار يعني أن ذكر الدار قد تكون لله، وقد تكون لغير الله فالمعنى "إننا أخلصناهم بسبب ما خلص من هذا الذكر")⁹.

الإضافة اللفظية:

ذكرنا في التمهيد أنّ الإضافة اللفظية لا تفيد المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً، والغرض

منها التخفيف¹⁰، فيكون البناء الظاهري المنطوق له شكل المعرفة لكنّ معناه معنى النكرة.

5 معاني القرآن، الفراء 77/2، 78

1 النمل من الآية 89

2 ينظر معاني القرآن، الأخفش 233

3 معاني القرآن، الفراء 301/2، والشاهد من سورة الأنبياء 103

4 جامع البيان 30/20

5 حجة القراءات، أبو زرعة 540/1

6 ص 46

7 ينظر معاني القرآن، الفراء 407/2، وينظر معاني القراءات 416

8 التفسير الكبير 217/26

1 ينظر التمهيد 19

وسأتناول في هذا المبحث الآيات التي وردت فيها الإضافة اللفظية؛ لنتبين أثر ذلك في التوجيه النحوي.

ففي قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ﴾¹

قرأ عاصم ،والكسائي ،ويعقوب الحضرمي مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ " بإثبات الألف، وقرأ ابن كثير ،ونافع ،وأبو عمرو، وابن عامر " مَلِكِ يَوْمَ الدِّينِ " بطرحها².
وقراءة " مَلِكِ يَوْمَ الدِّينِ " الإضافة فيها محضة فيصح جرّه على النعت من لفظ الجلالة " الله "3، أما القراءة بإثبات الألف " مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ " فالإضافة لفظية؛ لأنّ اسم الفاعل أريد به الاستقبال فيوم الدين لم يوجد بعد؛ فلا يصحّ وقوع " مالك " نعتاً للفظ الجلالة فيكون جرّه على البذل⁴.

في حين رأى الزمخشري: أنّ الإضافة في " مالك " ليست بمعنى الاستقبال بل بمعنى الاستمرار فالإضافة حقيقية⁵. واستدلوا على ذلك بما روى من الحديث الشريف (من مات فقد قامت قيامته)⁶، وقيل إنّ قيام القيامة أمر حق؛ فجعل وجوده كالأمر القائم في الحال⁷.
ورفض السيد الخوئي دلالة اسم الفاعل على الاستمرار؛ (لأنّ كلمة مالك في الآية المباركة قد أضيفت إلى يوم الدين وهو متأخر في الوجود فلا بُدّ من أن يكون اسم الفاعل المضاف إليه بمعنى الاستقبال)⁸. كما رفض التفرقة بين اسم الفاعل في حال الماضي، وبينه في حال الاستقبال واستدل (بأنّ حدوث الشيء لا يستلزم في الغالب _ العلم به، وإذا كانت العبرة بالعلم الشخصي فلا فرق بين تعلّقه بالماضي وتعلّقه بغيره)⁹.

وفى قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾¹⁰

اسم الفاعل " جَامِعٌ " يدل على الاستقبال لكنّه أضيف؛ فتكون إضافته لفظية¹¹.

وفى قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغْيَرَ اللَّهُ وَكَيْاً فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾¹²

قرأ الجمهور بخفض " فَاطِرٌ " ¹³، وخفضه على نعت لفظ الجلالة؛ ذلك أنّ اسم الفاعل هنا إضافته حقيقية؛ لأنه بمعنى الماضي، ويدل على ذلك قراءة الزهري " فَطَرَ " بلفظ

2 الفاتحة 3

3 نظر جامع البيان 69/1، وينظر الحجة في القراءات السبع 20، وينظر معاني القراءات 26

4 ينظر التبيان في إعراب القرآن 16/1

5 ينظر المصدر نفسه والصفحة نفسها

6 ينظر الكشف 22/1، وينظر إرشاد العقل السليم 41/1

7 ينظر كنز العمال، المتقي الهندي، تح الشيخ بكري حياني 686/15، وينظر بحار الأنوار العلامة المجلسي 7/58، على

اختلاف في رواية الحديث

8 ينظر التفسير الكبير 241/1

9 ينظر البيان في تفسير القرآن، السيد الخوئي 453

1 البيان في تفسير القرآن 453

2 آل عمران من الآية 9

3 ينظر التبيان في إعراب القرآن 98/1

4 الأنعام من الآية 14

5 ينظر الجامع لأحكام القرآن 256/6، وينظر زاد المسير 450/2

الماضي¹، واختار العكبري جرّه على البدل من اسم الله تعالى² (وكأنه رأى الفصل بين البدل والمبدل أسهل؛ لأن البدل في المشهور على نيّة تكرار العامل)³.
وقرئ شاذاً بنصب الراء⁴. وهذه القراءة تستدعي الوقوف عليها؛ فإنّ " فاطر " لا تكون نعتاً لـ " وليّاً " لأنّ اسم الفاعل في هذا المقام معرفة، و " وليّاً " نكرة، ولا توصف النكرة بالمعرفة لذا جعلها العكبري بدلاً من وليّ، وأجاز النعت على جعل اسم الفاعل إضافته لفظية وذلك على الحكاية⁵.

وأضاف أبو حيان إعرابها على الحال⁶. وهذا لا يجوز لأنّ الحال لا تكون إلا نكرة، واسم الفاعل هنا إضافته حقيقية فهو معرفة إلا أن يخرجّه على الحكاية.
وقد ذهب الدكتور إبراهيم السامرائي إلى أن استقرار النحاة في هذه المسألة غير واف⁷، فالقاعدة التي صاغها النحاة لا تتمتع بالثبات، فكثير من الآيات الكريّمات التي جاء فيها اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال أضيف، ولم يعمل فيما بعده. بل في الآية السابقة جاء اسم الفاعل بمعنى الماضي فهو معرفة غير أنهم تأولوه على الحكاية فجعلوه نعتاً للنكرة " وليّاً " أو على إعراب " فاطر " حالاً.

وفى قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَبَلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾⁸

اسم الفاعل هنا بمعنى الاستقبال؛ لأنّ النفس لم تدقّ بعد؛ لذا فد " ذائقة " نكرة، وإن أضيفت للإضافة لفظية. هذه هي القراءة المشهورة، وقرئ شاذاً بالتثوين والإعمال⁹ واستدل صاحب كتاب إعراب القرآن على أنّ الإضافة لفظية فقال: (إنّ ذائقة الموت خبراً والخبر لا يكون معرفة إذا كان اسمه نكرة)¹⁰.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطُّولِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَهُ الْمَصِيرِ﴾¹¹

وهذه الصفات مختلفة تعريفاً وتذكيراً، فغافر وقابل اسما فاعل، واسم الفاعل الذي بمعنى الاستقبال لا يتعرّف بالإضافة. وأما شديد العقاب فهي صفة مشبهة، ولا تكون إلا نكرة، وأما ذي الطول فمعرفة بالإضافة. فكيف تعرب هذه الصفات ؟
أجاب الزمخشري بأنّ " غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ " معرفتان؛ لأنه أراد بهما الاستمرار الثبوتي فلم يرد بهما حدوث الفعلين فتكون الإضافة حقيقية¹².

6 ينظر البحر المحيط 90/4، وينظر روح المعاني 110/7

7 ينظر التبيان في إعراب القرآن 381/1

8 الجواهر الحسان في تفسير القرآن 450/2

9 ينظر التبيان في إعراب القرآن 381/1

10 ينظر المصدر نفسه والصفحة نفسها

11 ينظر البحر المحيط 90/4

12 ينظر من بديع لغة التنزيل 36، 37

1 الأنبياء 35

2 ينظر معاني القرآن، الفراء 202/2، وينظر التبيان في إعراب القرآن 257/1

3 إعراب القرآن المنسوب للزجاج 160/1

4 غافر 3

5 ينظر الكشف 144/3

وأما " شَدِيدُ الْعِقَابِ " فصفة مشبهة وهي نكرة دائماً. وأجاب المفسرون عنه بوجوه: الأول: (إنّ هذه الصفات وإن كانت نكرة إلا أنها لما ذُكرت مع سائر الصفات التي هي معارف حسن ذكرها)¹.

الثاني: إنّ خفض " شَدِيدُ الْعِقَابِ " على البدل؛ لأنّ جَعَلَ النكرة بدلاً من المعرفة وبالعكس أمر جائز². (وفى كونه بدلاً وحده بين الصفات نبوّ ظاهر)³

الثالث: إنّ شديد العقاب يفيد معنى الدوام والاستمرار أيضاً؛ لأنّ صفات الله منزّهة عن الحدوث والتجدد، وقد ذهب الكوفيون إلى جواز جعله صفة للمعرفة⁴.

الرابع: أن يقال لما صودف بين هؤلاء المعارف هذه النكرة الواحدة فقط آذنت بأنها كلها

أبدال غير أوصاف⁵. وفى قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾⁶، قرأ عامة

القرّاء " بالغ " منوناً و " أمره " نصباً، وقرأ عاصم " بِالْغِ أَمْرِهِ " بالإضافة وحذف التنوين استخفافاً⁷. فالإضافة لفظية، وهذا يعني أنّ الزمن هو الحال والاستقبال.

ولا أدري لم لا يكون المراد هو الاستمرار الثبوتي؛ لأنّ الله بالغ أمره في كل حين في الماضي والحال والاستقبال. وهذا لا يتعارض مع قراءة التنوين والنصب؛ لأنّ اسم الفاعل إذا أُريد به الاستمرار في جميع الأزمنة جاز أن يُراعى جانب الماضي فلا يكون الاسم عاملاً، وتكون إضافته لفظية، وأن يُراعى جانب الحال والاستقبال فيكون الاسم عاملاً⁸

وإضافته حقيقية. وفى قوله تعالى: ﴿سَيَصْلَى نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾ (3) وَأَمْرَاتُهُ حَمَالَةَ الْحَطَبِ⁹، قرأ

عاصم وحده " حمالة الحطب " بالنصب، وقرأ الباقر " حَمَالَةُ الْحَطَبِ " بالرفع¹⁰. فالرفع على أنها صفة " أَمْرَاتُهُ " ¹¹، وعلى هذا تكون الإضافة حقيقية، فالزمن ماضٍ؛ (لأنه قد وقع على الحقيقة ذلك فتتعرف حينئذ بالإضافة)¹². ومن نصب فعلى الذم كأنه قال: (ذكرتها حمالة الحطب)¹³. ويجوز أن تكون " حَمَالَةُ الْحَطَبِ " نكرة نوى بها التنوين فتكون حالاً

من " أَمْرَاتُهُ " ¹⁴، (فحمالة حينئذ نكرة حيث أُريد بها الاستقبال، أي حالها في النار)¹⁵

فاعتماد الزمن أساساً في الأعمال والإهمال جعل الوصف قابلاً للتوجيهات المتعددة، لأنّ الزمن يمكن تأويله بحيث تحتل الآية أكثر من زمن مما يثري الدلالة النحوية.

6 ينظر المصدر نفسه 3/ 145، وينظر التفسير الكبير 27/ 28

7 ينظر التبيان في إعراب القرآن 2/ 323

8 الكشاف 3/ 144

1 ينظر جامع البيان 24/ 52

2 الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، الشيخ الجمل 4/ 3

3 الطلاق من الآية 3

4 ينظر مجمع البيان 10/ 37، وينظر الجامع لأحكام القرآن 18/ 161

5 ينظر رسالة في اسم الفاعل، أحمد بن قاسم الصباغ العبادي، تح د. محمد حسن عواد 1/ 74

6 المسد 3، 4

7 ينظر معاني القراءات 568

8 ينظر معاني القرآن، الفراء 3/ 298، وينظر معاني القرآن، الأخفش 314

9 إتحاف فضلاء البشر 606

10 ينظر معاني القرآن، الأخفش 314

11 ينظر المصدر نفسه والصفحة نفسها

12 إتحاف فضلاء البشر 606

الألفاظ الموغلة في الإبهام:

ذكرنا في التمهيد أنّ الألفاظ الموغلة في الإبهام لا تتعرّف وإن أُضيفت إلى معرفة¹، غير أنها في السياق القرآني جاءت في موقع يلزمه التعريف، وقد أثار ذلك تأويلات المفسرين.

ففي قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ (6) صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا

الضَالِّينَ﴾²

قُرِءَ " غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ " بالجر، وهي القراءة المشهورة، وقُرِءَ " غير المغضوب عليهم " بالنصب³.

وفي قراءة الجرّ تكون غير صفة لـ " الذين " والذين معرفة، وغير نكرة، والنكرة لا تصف المعرفة. وقد التمس النحاة أكثر من مسوغ لذلك:

1_ إنّ الذين بصلتها ليست بالمعرفة المؤقتة كالأسماء التي هي أمارات بين الناس، مثل يد وعمر، وإنما هي كالنكرات المجهولات؛ لذلك جاز نعتها بالنكرة⁴.

2_ إنّ غير تعرّفت لكونها بين شيئين لا وسط بينهما، كما تقول: " الحي غير الميت

والساكن غير المتحرك " ⁵. ويشكل على هذا قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذَا النَّوَاحِ وَالْجَبَلِ الْأَمِينِ﴾

نَعْمَلُ⁶ فـ "غير الذي نعمل" هو الصالح، ومع ذلك جاءت " غير " وصفا للنكرة⁷. فالنحاة

جعلوا النكرة بمنزلة المعرفة فقالوا إنّ " غير " تتعرف إذا وقعت بين شيئين لا وسط بينهما، أو وضع المعرفة بمنزلة النكرة فقالوا إنّ " الذين " اسم موصول مبهم يعامل معاملة النكرة؛ وهذا لأجل مراعاة التطابق بين الصفة والموصوف، واختار بعضهم الجرّ على البدل⁸، فلا حاجة حينئذ إلى المطابقة بين التابع والمتبوع.

والفرق بين الإعرابين يوضحه الطبرسي بقوله: (" غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ " بدل من " الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ " على معنى (أنّ المنعم عليه هم الذين سلموا من غضب الله والضللال، أو صفة على معنى أنهم جمعوا بين النعمة المطلقة، وهي نعمة العصمة وبين السلامة من غضب الله والضلالة) ⁹.

على قراءة النصب تكون " غير " إما حالاً من الضمير في " عليهم " ¹⁰، أو استثناء أو على إضمار فعل¹¹.

1 ينظر التمهيد 20

2 الفاتحة 6، 7

3 ينظر جامع البيان 149/1، وينظر الحجة في علل القراءات 105/1

4 ينظر معاني القرآن، الفراء 7/1، وينظر جامع البيان 180/1

5 ينظر الحجة في علل القراءات 107/1، 106، وينظر الجامع لأحكام القرآن 151/1

6 فاطر من الآية 37

7 ينظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج 166/1

8 ينظر معاني القرآن، الأخفش 23، وينظر جامع البيان 182/1

1 جوامع الجامع، الطبرسي 59/1، 58

2 ينظر معاني القرآن، الفراء 7/1

3 ينظر الجامع لأحكام القرآن 221/5

والقول بالحالية يضعف الرأي القائل بأن " غير " هنا معرفة؛ لأنها وقعت بين نقيضين لأنّ الحال لا تكون إلا نكرة¹. والقول بالنصب ضعيف²؛ لأنّ الأصل في " غير " أن تكون وصفاً³.

يقول الفارسي: (ولعل الذي تتكّب الجرّ، إنّما تتكّب فراراً من أن ينعت الذين أنعمت عليهم بغير، وغير إذا أضيف إلى معرفة قد توصف بها النكرة)⁴.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

بَأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾⁵

قُرئت " غَيْرُ " بالحركات الثلاثة⁶.

(فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحزمة، ويعقوب برفع الراء على البدل من القاعدين أو الصفة له، ووافقهم اليزيدي، والحسن، والأعمش، والباقون بنصبها على الاستثناء أو الحال من " الْقَاعِدُونَ ")⁷.

وقرأ الأعمش وأبو حية بالخفض على نعت المؤمنين⁸.

فمن رفع " غير " نعتاً لـ " القاعدين " قال: (إنّ القاعدين في حكم النكرة؛ لأنه لم يقصد بهم قصد قوم بأعيانهم فصاروا كالنكرة)⁹. ومن نصب على الحال أجاز ذلك؛ لأنّ " القاعدون " لفظها لفظ المعرفة¹⁰.

ورجح الأخفش والطبري النصب على الاستثناء¹¹ متمسكين بسبب نزول الآية، يروى أنه لما نزلت هذه الآية قال النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أدع فلاناً فجاء ومعه الدواة واللوح والكتب فقال: أكتب لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله، وخلف النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ابن أم مكتوم فقال: يا رسول الله: أنا ضرير فنزلت مكانها لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر¹².

وهذا مردود؛ لأنّ الأصل في كلمة " غير " الوصف والمطلوب من الاستثناء حاصل بالصفة؛ لأنها في كلتا الحالتين أخرجت أولي الضرر من تلك الفضولية؛ لذلك فإبقاء " غير " صفة أولى¹³.

يقول الفراء: (إلا أنّ اقتران " غير " بالقاعدين يكاد يوجب الرفع؛ لأنّ الاستثناء ينبغي أن يكون بعد تمام الكلام فنقول في الكلام: لا يستوي المحسنون والمسيئون إلا فلاناً وفلاناً)¹⁴.

4 ينظر الحجة في علل القراءات السبع 115/1

5 ينظر إتحاف فضلاء البشر 165

6 ينظر مغني اللبيب في كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، تح 209/1

7 الحجة في علل القراءات السبع 106/1

8 النساء من الآية 95

9 ينظر التبيان في إعراب القرآن 307/1

10 إتحاف فضلاء البشر 245

11 ينظر البحر المحيط 344/3، وينظر الجامع لأحكام القرآن 343 /5

1 التبيان في إعراب القرآن 307/1

2 ينظر الجامع لأحكام القرآن 221/5

3 ينظر جامع البيان 308/5، وينظر التفسير الكبير 7/11

4 لباب العقول في أسباب النزول، السيوطي 78/1

5 ينظر التفسير الكبير 7/11

6 معاني القرآن، الفراء 284، 283/1

ومن الآيات في هذا المقام قوله تعالى: ﴿وَلَا يُدِينَ زَيْنَتَهُ إِلَّا لِبُعُولَتِهِ أَوْ (..) أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولَى

الرَّيَّةِ مِنَ الرِّجَالِ¹﴾

قرأ أبو بكر، وابن عامر، وأبو جعفر بنصب "غير" والباقون بخفضها². فعلى قراءة الخفض تكون "غير" نعتاً لـ "التابعين" وصلح ذلك، والتابعون معرفة وغير نكرة؛ لأنَّ التابعين معرفة غير مؤقتة³. وقد رجح الفراء والطبري القراءة بالخفض على النعت⁴.

أما قراءة النصب فعلى القطع من التابعين؛ لأنَّ التابعين معرفة وغير نكرة. أو على الاستثناء فوضع غير في موضع إلا⁵.

والفرق بين القراءتين يوضحه الدكتور محمد حبش فيقول: (أشارت قراءة النصب أولاً إلى وجوب منعهم من خلطة النساء حال كونهم يأزرون إلى النظر إلى النساء، ويمكن أن يفهم الأذن بخلطة النساء إذا لم يلحظ منهم ذلك الإرب في أحد الأحوال، وجاءت القراءة الثانية أشدَّ إغلاقاً فنهت عن خلطتهم بالنساء طالما وصفوا بأنهم ذوي إربة وذلك في سائر الأحوال)⁶.

ومنه قوله تعالى ﴿فَوَرَبَّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ⁷﴾

قرأ أبو بكر عن عاصم، وحمزة، والكسائي "مثل ما" بالرفع، وقرأ الباقر "مثل ما" بالنصب⁸. فالرفع على أنه صفة لـ "حق" فـ "مثل" وإن أضيف إلى معرفة لا يخرج عن التكرير؛ لأنه في غاية الإبهام⁹.

وأما النصب فيحتمل وجهين: أحدهما أن يكون مفتوحاً لإضافته إلى ما هو ضعيف، وإلاَّ جاز أن يقال: زيد قاتل من يعرفه أو ضارب من يشتمه، ثانيهما: منصوباً على البيان تقديره لحق حقاً، ويحتمل أن يقال انه منصوب على أنه صفة مصدر معلوم غير مذكور¹⁰.

7 النور من الآية 31

8 ينظر جامع البيان 164/18، وينظر شرح طيبة النشر 286

9 ينظر معاني القرآن، الفراء 250/2

10 ينظر المصدر نفسه والصفحة نفسها، وينظر جامع البيان 164/18

1 ينظر معاني القرآن، الفراء 250/2

2 القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية 294

3 الذاريات 23

4 معاني القراءات 462

5 ينظر التفسير الكبير 209/28، وينظر الجامع لأحكام القرآن 30/17

6 ينظر التفسير الكبير 209/28، 210

الخاتمة:

بعد هذه الجولة في رحاب كتاب الله تعالى يمكن أن ألخص أهمّ النتائج التي توصّل إليها البحث:

1- إنّ التنكير والتعريف ظاهرة تتداخل مع كثير من الأبواب النحوية، وإنّ النحاة لم يعتمدوا معياراً واحداً في وضعهم حدّ النكرة والمعرفة. فبعضهم استند إلى المعنى وآخرون استندوا إلى الشكل .

2- حدد النحاة مراتب المعارف بمعزل عن السياق اللغوي؛ وذلك لارتباط مسألة ترتيب المعارف بكثير من الأبواب النحوية كالنعت وعطف البيان والابتداء... الخ. فالمراتب لها أثر في صحة كثير من التراكيب العربية، أما في السياق اللغوي فإنّ التنكير والتعريف غير ثابت للمفردة، فقد تكون المعرفة بمثابة النكرة والنكرة بمثابة المعرفة؛ وذلك بسبب ما يضيفه السياق من ظلال على النكرة فيحددها، أو المعرفة فيبهمها.

3- في نظام التنكير والتعريف مرونة واضحة في مجال التعبير، فمنها ما هو نكرة، ومنها ما هو معرفة، ومنها ما هو نكرة مخصصة. والمعرفة متفاوتة الدرجات، وهذا التفاوت يؤدي إلى اتساع مجال الاستعمال اللغوي. فالنكرة إذا خُصِّصَت قد تُستعمل استعمال المعارف، والمعرفة إذا كانت درجة تعريفها قليلة قد تأخذ المواقع التي تأخذها النكرة.

4- لقد تركت ظاهرة التنكير والتعريف أثراً واضحاً في تشكّل الموسيقى القرآنية وتحقيق التلاؤم الصوتي، فقد يعتمد التعبير القرآني إلى تكرار المعارف أو النكرات أو يعتمد إلى تنكير المفردة القرآنية أو تعريفها أو إبدال لون من المعارف بلون آخر؛ وذلك مراعاة للتناسب الصوتي في القرآن الكريم. والقرآن في ذلك يطلب اللفظ والمعنى فهو كتاب الله المعجز لفظاً ومعنى.

5- إنّ تنكير المفردة القرآنية أو تعريفها لا يقتصر على غرض واحد وغاية واحدة بل قد يحمل أكثر من دلالة منها ما هو صوتي، أي لمراعاة التناسب الصوتي، ومنها ما هو معنوي لمراعاة المعنى القرآني، وهذا وجه من وجوه إعجاز القرآن الكريم فهو يحمل تفسيرات كثيرة لظاهرة واحدة.

6- قد وظّف القرآن الكريم ظاهرة التنكير والتعريف لتحقيق التوافق في رؤوس الآيات الكريمات.

7- يتفاوت ضمير الفصل في ضرورة إثباته بين المبتدأ والخبر حسب نوع المعرفتين، فهو بين اسم الإشارة وخبره المعرف بآل ليس من الضروري إثباته فقد يأتي القرآن به وقد يتركه، والغرض من ذلك هو ترك ذهن القارئ يحتمل تأويلات متعددة، وفي ذلك جمالية رائعة. أما إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين فلا بد من وجوده. نعم يجوز تركه فيما كان أصله مبتدأ أو خبراً.

8- إنّ المعارف في السياق القرآني طيّعة خاضعة له. فقد يُقصد بها التنكير وتجري مجرى النكرة في الاستعمال اللغوي. كذلك النكرات فقد يضيف عليها السياق القرآني الوضوح ويرفع عنها الإبهام؛ فتدلّ على ما تدلّ عليه المعارف.

9- لقد أعطت القراءات المتعددة النصّ القرآني معاني كثيرة، وهذا يثري المعاني القرآنية.

10- شاع في القرآن الكريم إعراب النكرة بأكثر من وجه أو قراءة النكرة بأكثر من وجه فتعرب حالاً وخبراً، أو حالاً وتمييزاً. وكثرت الآيات التي قرئت بوجهين وما ذلك إلا لتقارب معنى الحال والتمييز، والحال والخبر واشتراكهما في أكثر من وجه. وقد انعكس

هذا الاختلاف في التوجيه النحوي على المعنى القرآني فأثرى المعاني القرآنية المستفادة من تعدد القراءات وتعدد التوجيهات.

11- إن القاعدة التي صاغها النحاة وهي (أن الوصف إذا دلّ على الماضي فهو معرفة، ولا يعمل عمل فعله ويجب إضافته إلى معموله، وأنه إذا دلّ على الحال والاستقبال فيجب إعماله وهو نكرة) قد وردت نصوص كثيرة في القرآن الكريم تخالفها مما فتح باب التأويل على مصراعيه في الإضافة اللفظية من أجل الحفاظ على القاعدة النحوية، وإن عامل الزمن الذي جعلوه المقياس في تحديد من يعمل عمل فعله فيكون نكرة، ومن لا يعمل عمل فعله فيكون معرفة أمر غير ثابت قابل للتأويلات المتعددة؛ فالحدث قد يكون للاستمرار الثبوتي لا لزمان دون زمان وخاصة فيما يتعلق بصفات الله تعالى.

12- قد أفادت اللغة القرآنية من ظاهرة التنكير والتعريف، ووظفتها توظيفاً رائعاً يفوق توظيف أي نص آخر في تأدية المعاني، وقد فتحت الآفاق أمام المفسرين في معرفة غاياتها وما تدل عليها من معاني؛ فكثرت الاحتمالات وتعددت الآراء وكل ينطلق في رأيه من السياق القرآني. فتعد المعاني ناشئة من السياق القرآني الذي يستوعب هذه الدلالات، وهذه هي سمة النص القرآني فهو يتسع لأكثر من معنى ودلالة.

13- إن التنكير والتعريف له معنى عام والسياق القرآني هو الذي يخصص ويلوّن النكرات والمعارف بهذه الألوان المختلفة من المعاني، والسياق القرآني يتضمن أكثر من قرينة توحى بدلالة التنكير وتحددها.

14- إن القرائن اللغوية التي تلقي بظلالها على النكرة أو المعرفة؛ فتحدد معناها هي قرائن متعددة منها ما هو صرفي يرتبط بصيغة الكلمة، ومنها ما هو صوتي ومنها ما يرتبط بدلالة المفردة معجمياً، ومنها ما يرتبط بالمقام وسبب النزول. والملاحظ أن النصوص القرآنية تتفاوت في وجود القرائن الدالة على معنى التنكير والتعريف، فبعض النصوص تحوي قرائن كثيرة وأخرى قليلة أو أقل منها.

15- إن العلماء المسلمين عندما يشيرون إلى معنى التنكير أو التعريف لا يعنون بذلك ما أفادت المفردة مجردة من السياق بل السياق هو المحدّد لذلك، يقول الزركشي: (وهذه الأمور إنما تعلم من القرائن والسياق).

16- إن التعبير القرآني أثر استعمال بعض المعارف في مواضع، وأثر غيرها في مواضع أخرى؛ وذلك لما لكل نوع من مزايا ولطائف تتجلى من خلال النظر في الآيات الكريمات وتأمل سياقاتها والوقوف على قرائن أحوالها. فالسياق القرآني قد هزّ النكرات والمعارف هزاً وبعث مضمرات مدلولاتها.

17- أفاد الفقهاء من ظاهرة التنكير والتعريف في ترجيح الأحكام الفقهية التي يميلون إليها. فقد اعتمدوا التنكير والتعريف في استنباط بعض الأحكام الفقهية وفي إثبات عقائد الإسلام الحقّة، وزيف عقائد المنحرفين. وقد رأينا في بعض ذلك تكلفاً واضحاً.

18- وجدت أن هناك أثراً واضحاً لظاهرة التنكير والتعريف في تحديد دلالة اللفظة القرآنية وتخصيصها بمعنى معين دون غيره كما في لفظ الساعة، البلد، الظلم، السيئة.

مصادر البحث ومراجعته

● القرآن الكريم

أولاً: الكتب المطبوعة:

- آلاء الرحمن في تفسير القرآن، محمد جواد البلاغي، مطبعة العرفان - صيدا، 1933م - 1351هـ.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، الشيخ شهاب الدين الدمياطي الشهير بالبناء (ت1117هـ) تح: الشيخ انس المهرة، دار الكتب العلمية، بيروت 2001م - 1422هـ.
- الإتيقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1974م.
- أثر الدلالة النحوية واللغوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية، عبد القادر عبد الرحمن السعدي ط1، 1986م - 1406هـ.
- أحكام القرآن، أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي (ت543هـ)، تح: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان 1996م - 1416هـ.
- أحكام القرآن، أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (ت370هـ)، تح: عبد السلام محمد شاهين، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان (د.ت).
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الاندلسي (ت745هـ) تح: مصطفى أحمد النمّاس ط1، 1984م - 1404هـ.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، القاضي محمد بن محمد بن مصطفى العمادي المعروف بأبي السعود (ت982هـ)، تح: الشيخ محمد صبحي حسن حلاق، دار الفكر بيروت - لبنان ط1، 2001م - 1421هـ.
- الاستثناء ودلالته في سورة هود - التيلى - د. رحيم جبر الحسناوي، طبع مكتب بحار الأنوار للطباعة الليزيرية، الحلة 2002م.
- أسرار التكرار في القرآن، محمود بن حمزة الكرمانى، تح: عبد القادر أحمد عطا، دار بوسلامة للطباعة والنشر - تونس، ط1، (د.ت).
- أسرار العربية، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت577هـ)، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1، 1997م - 1418هـ.
- الأسس النفسية لأساليب البلاغة العربية د.محمد عبد الحميد ناجي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت لبنان ط1، 1984-1404.
- إشارات الإعجاز في مظان الإيجاز، بديع الزمان سعيد النورسي، تح: أحسان قاسم الصالحي، دار الأنبار للطباعة ط1، 1989م - 1409هـ.
- الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج (ت316هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان - النجف الأشرف، 1973م - 1397هـ.
- الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم، د.عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي، مكتبة العصرية بيروت، ط1، 2001م - 1422هـ.
- إعجاز القرآن، أبو بكر محمد بن الطيّب الباقلاني (ت403هـ)، تح: السيد أحمد صقر، ط5 دار المعارف القاهرة (د.ت).
- إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مصطفى صادق الرافعي، راجعه محمد سعيد العريان، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ط8، 1969م - 1389هـ.

- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ،الحسين بن أحمد ابن خالويه(ت370هـ)، مطبعة دار المعارف العثمانية ، دار الحكمة دمشق(د.ت).
- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت338هـ) تح: د. زهير غازي زاهد، مطبعة العاني - بغداد1977م - 1397هـ.
- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج(ت311هـ) تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني - بيروت، ط3، 1416هـ.
- أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت646هـ) تح: فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت - لبنان 1989م - 1409هـ.
- أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر الفوائد) الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي(ت436هـ) تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية ط1، 1954م - 1373هـ.
- الانتصاف فيما تضمنه الكشف من الاعتزال (بهامش الكشف)، أحمد بن محمد بن منير الاسكندري(ت683هـ) ،تح: محمد عبد السلام شاهين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية ،بيروت لبنان، ط3، 2003م - 1424هـ.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل،ناصر الدين البيضاوي (ت685هـ) ،دار الكتب العربية القاهرة 1330هـ.
- أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) ،تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ،دار الفكر ،ط/6 ، 1973م - 1394هـ.
- بحار الأنوار، العلامة محمد باقر المجلسي (ت1111هـ) مؤسسة الوفاء،بيروت لبنان، ط2، 1983م - 1403هـ.
- البحر المحيط، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية ،بيروت لبنان، ط1، 2001م - 1422هـ.
- بديع القرآن، ابن الإصبع المصري (ت654هـ) تح:حنفي محمد شرف ،مكتبة نهضة مصر، ط1، 1957م - 1377هـ.
- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت794هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة، ط/1 ، 1376هـ.
- البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن، كمال الدين عبد الواحد ابن الزمكاني (ت651هـ) ،تح: د. احمد مطلوب، د. خديجة الحديثي، مط العاني، بغداد 1964م.
- البصائر، أبو محمد يعسوب الدين رستكار الجوبباري، إيران - قم المقدسة، ط1، 1413هـ.
- البناء الصوتي في البيان القرآني، د. محمد حسين شرشر، دار الطباعة المحمدية بالقاهرة ط1، 1988م.
- البيان في تفسير القرآن، أبو القاسم الخوئي (ت1413هـ) دار الزهراء، بيروت لبنان، ط4 1395هـ.
- تاج العروس، محمد مرتضى الزبيدي(1205هـ) المطبعة الخيرية بمصر 1306هـ.
- التبيان في إعراب القرآن، العكبري (ت616هـ) تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1 1986م - 1406هـ

- التبيان في تفسير القرآن، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت460هـ)، تح: أحمد حبيب قصير العاملي، مطبعة مكتب الإعلام الإسلامي، ط1 1409هـ.
- التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن، ابن الزمكاني، تح: د. أحمد مطلوب، د. خديجة الحديثي ط1 1964م - 1383هـ.
- التبيان في علم المعاني والبدیع والبيان، شرف الدين حسين بن محمد الطيبي (ت743هـ)، تح د. هادي عطية مطر، مكتبة النهضة العربية، بيروت لبنان ط1، 1987م - 1407هـ.
- التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، تح: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المجد، 1982م - 1402هـ.
- التعبير القرآني، د. فاضل صالح السامرائي، مطبعة جامعة الموصل 1986م.
- التعريف والتكثير بين الدلالة والشكل، د. محمود أحمد نحلة، مكتبة زهراء الشرق بالقاهرة 1999م.
- التعريف والتكثير في النحو العربي، د. أحمد عفيفي، مكتبة زهراء الشرق القاهرة (د.ت).
- التفسير البياني للقرآن الكريم، د. عائشة عبد الرحمن " بنت الشاطيء " ، دار المعارف بمصر 1962م .
- تفسير غريب القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت276هـ) تح: السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه 1958م - 1378هـ .
- التفسير الكبير، الفخر الرازي (ت606هـ)، مطبعة البهية بمصر، ط1 1934م - 1353هـ.
- تفسير المنار، محمد رشيد رضا، مراجعة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1/، 1999م - 1420هـ.
- التوحيد، الشيخ الصدوق (ت381هـ) تح: السيد هاشم الحسيني الطهراني، مؤسسة النشر الإسلامي قم ط8، 1423هـ.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310هـ) مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ط2، 1954م - 1373هـ.
- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت671هـ) تح: سالم مصطفى البدري، دار الكتب العلمية - بيروت لبنان ط1، 2000م - 1420هـ.
- جوامع الجامع، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت560هـ)، تح: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، ط1، 1418هـ.
- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، السيد أحمد الهاشمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان ط12
- الجواهر الحسان في تفسير القرآن، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (ت875هـ) تح: د. عبد الفتاح سنة وآخرون، دار إحياء التراث العربي ط1، 1418هـ.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد الخضري (ت1287هـ)، تح: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ط1، 1998م - 1419هـ.
- حاشية الصبان على شرح الاشمونى على ألفية ابن مالك، مجمد بن علي الصبان (ت1206هـ)، تح: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا بالقاهرة، ط1، 2002م - 1420هـ
- حاشية يس العليمي (بهامش شرح التصريح)، الشيخ يس بن زين الدين العليمي، دار إحياء التراث العربية، عيسى البابي وشركاؤه (د.ت).

- الحجة في علل القراءات السبع، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت377هـ)، تح: د. عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي وآخرون، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ط2، 2000م
- الحجة في القراءات السبع، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت370هـ)، تح: أحمد فريد المزيدي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط1، 1999م - 1420هـ.
- حجة القراءات، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (ت505هـ)، تح: د. سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة بيروت، ط2، 1982م - 1402هـ
- حقائق التأويل في متشابه التنزيل، الشريف الرضي (ت406هـ) تح: الأستاذ محمد رضا آل كاشف الغطاء، مطبعة الغري بالنجف 1936م - 1355هـ
- دراسات قرآنية في جزء عم، د. محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية بمصر 1988م.
- دراسة في حروف المعاني الزائدة، عباس محمد السامرائي، مطبعة الجامعة بغداد، ط1، 1987م.
- دلائل الإعجاز، الشيخ عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، تح: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط5، 2004م - 1424هـ
- ديوان امرئ القيس، دار صادر- بيروت (د.ت).
- رسائل في النحو واللغة (رسالة الحدود في النحو للرماني) تح: د. مصطفى جواد، يوسف يعقوب مسكوني، بغداد، دار الجمهورية 1969م - 1388هـ.
- رسالة في اسم الفاعل، أحمد بن قاسم الصباغ (ت992هـ)، تح: د. محمد حسن عواد، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1983م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، محمود الألوسي (ت1270هـ) دار إحياء التراث العربي بيروت (د.ت).
- زاد المسير في علم التفسير، أبو الفرج جمال الدين بن عبد الرحمن بن علي الجوزي (ت597هـ)، تح: محمد عبد الرحمن عبد الله، دار الفكر بيروت، ط1، 1407هـ .
- السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن مجاهد التميمي (ت324هـ)، تح: د. شوقي ضيف، دار المعارف بالقاهرة، ط2، 1400هـ.
- شرح ابن عقيل، بهاء الدين بن عقيل (ت769هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت لبنان 1974م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، نور الدين علي بن محمد الأشموني (ت929هـ)، تح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، ط1، 1955م - 1375هـ.
- شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك (ت672هـ)، تح: محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، منشورات محمد علي بيضون، ط1، 2001م - 1422هـ.
- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الأشبيلي (ت669هـ) تح: د. صاحب أبو جناح، مطبعة جامعة الموصل، إحياء التراث الإسلامي في العراق 1982م.
- شرح الحدود النحوية، عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي (ت972هـ)، تح: د. زكي فهمي الألوسي، بغداد، 1981م.

- شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ، عبد الرحمن البرقوقي ، مط الرحمانية بمصر 1929م - 1347هـ .
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي النحوي (ت686هـ) ، تح: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب القاهرة، ط1 2000م - 1421هـ.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر(د.ت).
- شرح طيبة النشر في القراءات العشر، شهاب الدين أبو بكر احمد بن محمد الجزري(ت835هـ) ، تح الشيخ أنس مهرة ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، ط2/ ، 2000م - 1420هـ.
- شرح عمدة الحافظ وعدة الملائكة، جمال الدين أبو عبد الله بن محمد بن مالك(ت672هـ)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، دار الفكر ط1/ (د.ت) .
- شرح عيون الإعراب، أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي (ت479هـ) تح: د. حنا جميل حداد، مكتبة المنار الأردن، ط1 1996م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة أنصار الله، ط1/، 1424هـ.
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك (ت672هـ) تح د. عبد المنعم احمد هريدي(د.ت).
- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ابن هشام الأنصاري(ت761هـ)، تح هادي نهر مطبعة الجامعة بغداد، 1977م - 1397هـ.
- شرح المفصل، موفق الدين يعيش ابن علي يعيش (ت643هـ) الطباعة المنيرية بمصر.
- شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن احمد بن بابشاذ(ت469هـ)، تح: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية الكويت، ط1، 1977م.
- صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري(ت256هـ)، طبعة بالأوفسيت عن طبعة دار الطباعة العامرة باستنبول ،دار الفكر بيروت 1401هـ.
- الصوت اللغوي في القرآن، د. محمد حسين علي الصغير، دار المؤرخ العربي بيروت لبنان ط1، 2000م - 1420هـ .
- الصورة الفنية في المثل القرآني، د. محمد حسين علي الصغير، دار الرشيد للنشر بغداد 1981م.
- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، بهاء الدين بن أحمد بن علي السُّبكي(ت) ، مطبعة عيسى البابي الحلبي (د.ت).
- العلل في النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله المعروف بالوراق (ت381هـ) تح: مها مازن المبارك، دار الفكر ط1، 2000م.
- علم الأصوات د. حسام البهناوي، مكتبة الثقافة الدينية، ط1 2004م - 1425هـ.
- علم المعاني بين بلاغة القدامى وأسلوبية المحدثين، د. طالب إسماعيل الزوبعي، منشورات جامعة قاربونس بنغازي، ط1 1997م.
- عيون أخبار الرضا - عليه السلام - الصدوق ، تح: الشيخ حسين الأعلمي ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت ، ط1 1404هـ.
- فتح الباري في شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني (ت825هـ) ، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت ، ط2 .

- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت1250هـ) مطبعة عالم الكتب.
- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، سليمان بن عمر العجيلي الشهير بالجمل (ت1204هـ)، المكتبة التجارية الكبرى بمصر.
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت807هـ)، تح: د. أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في العراق 1983م - 1403هـ.
- القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام التشريعية، د. محمد الحبش، دار الفكر دمشق - سوريا، ط1 1999م - 1419هـ.
- الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، تح: عبد السلام هارون، عالم الكتب بيروت.
- الكشف، الزمخشري (ت538هـ)، تح: محمد عبد السلام شاهين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط3، 2003م - 1424هـ.
- كشف المشكل في النحو، علي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت599هـ)، تح: د. هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد بغداد، ط1 1984م - 1404هـ.
- كنز الدقائق، الميرزا محمد المشهدي (ت1125هـ)، تح: الحاج آقا مجتبی العراقي، مؤسسة النشر الإسلامي، ط1/1، 1407هـ.
- كنز العمال، المتقي الهندي، تح: الشيخ بكری حیانی، صفوة السقا.
- لباب العقول في أسباب النزول، السيوطي (ت911هـ)، دار إحياء العلوم بيروت (د.ت).
- لغة القرآن الكريم، د. عبد الجليل عبد الرحيم، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان - الأردن، ط1/1، 1981م - 1401هـ.
- اللغة والمعنى والسياق، جون لاينز، دار الشؤون الثقافية بغداد، ط1 1987م.
- لمسات بيانية في نصوص التنزيل، د. فاضل صالح السامرائي، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد 1999م.
- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تح: حامد المؤمن، مطبعة العاني بغداد، ط1 1982م - 1402هـ.
- متدارك التنزيل وحقائق التأويل، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت710هـ)، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي (د.ت).
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير (ت637هـ)، تح: د. أحمد الحوفي، د. بدوي طبانة، مطبعة نهضة مصر القاهرة، ط1 1960م - 1380هـ.
- المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تح: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، علي الجندي ناصف، عبد الحليم النجار، القاهرة 2004م - 1424هـ.
- المستدرک، الحاكم النيسابوري (ت405هـ)، تح: د. يوسف المرعشلي، دار المعرفة - بيروت 1406هـ.
- المسند، الإمام الشافعي (ت204هـ)، مطبعة بولاق الأميرية، بيروت، دار الكتب العلمية.
- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ)، تح: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1405، 2هـ.

- المطالع السعيدة في شرح الفريدة، جلال الدين السيوطي (ت911هـ) ، تح: د. نبهان ياسين حسين، بغداد 1977م.
- المطوّل شرح تلخيص مفتاح العلوم، سعد الدين بن مسعود بن عمر التفتازاني (ت792هـ) ، تح: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط/ 1 2001م - 1422هـ.
- معاني القراءات، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى (ت370هـ)، تح: الشيخ أحمد فريد المزيدى، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط/ 1 1999م - 1420هـ.
- معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت215هـ) ، تح: إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية بيروت 2002م .
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ) ، تحقيق الجزء الأول: أحمد يوسف نجاتي ، محمد علي النجار . الجزء الثاني محمد علي النجار. الجزء الثالث د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الأستاذ علي الجندي ناصف، دار السرور.
- معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، مطابع التعليم العالي بالموصل، جامعة بغداد بيت الحكمة، 1989م.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن، السيوطي، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط/ 1، 1988م - 1408هـ.
- المعجم الكبير، سليمان بن أحمد الطبراني (ت360هـ) تح: حمدي عبد المجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة ط/2.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تح: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، مؤسسة الصادق طهران، ط/1.
- مفتاح أحسن الخرائن الإلهية، السيد مصطفى الخميني، مطبعة مؤسسة العروج، ط/1.
- المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت502هـ) ،تح: محمد خليل عيتاني، دار المعرفة - بيروت لبنان ، ط/ 3 2001م - 1422هـ.
- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تح: كاظم بحر مرجان، دار الرشيد للنشر، العراق 1982م.
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ) ،تح: حسن حمد ، د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط/ 1 1999م - 1420هـ.
- المُكْتَفَى في الوقف والابتداء، أبو عمرو الداني، تح: جايّد زيدان مخلف، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في العراق، 1983م - 1403هـ.
- منار الهدى في الوقف والابتداء، أحمد بن عبد الكريم الأشموني، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، ط/ 1 2002م .
- من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية، ط/ 8، 2003م.
- من بديع لغة التنزيل، د. إبراهيم السامرائي، دار الفرقان، عمان الأردن، ط/ 1 1984م - 1404هـ.
- من بلاغة القرآن، د. أحمد أحمد بدوي، مكتبة نهضة مصر بالقاهرة، ط/3.
- من بلاغة النظم القرآني، د. بسيوني عبد الفتاح فيود، مطبعة الحسين الإسلامية القاهرة ط/ 1 1992م - 1413هـ.

- منة المنان في الدفاع عن القرآن، السيد الشهيد محمد محمد صادق الصدر، مطبعة أنصار الله، ط/1 1424هـ.
- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد بن عبد الله الأزهرى (ت905هـ)، تح: د. عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة بيروت، ط/1 1996م .
- الميزان في تفسير القرآن، محمد حسين الطباطبائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت لبنان، ط/3 1971م - 1390هـ.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه، يوسف بن سليمان الأعمى الشنتمري (ت476هـ) تح: زهير عبد المحسن سلطان، مطبعة الكويت ط/1 1987م .
- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، فخر الدين الرازي، تح: د. إبراهيم السامرائي، د. محمد بركات حمدي أبو علي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان الأردن 1985م.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، السيوطي، تح: أحمد شمس الدين، دار المعرفة - بيروت لبنان.

ثانياً: المجلات:

- مجلة التراث العربي، العدد 15، السنة الرابعة، سوريا، 1984م - 1404هـ، قواعد تشكل النغم القرآني، د. نعيم اليافي،
- مجلة كلية الفقه، العدد 2، 1983م، النجف الأشرف، نظرة حول الضمائر، صالح الظالمي.

ثالثاً: الرسائل الجامعية:

- اسم الإشارة في التعبير القرآني دراسة لغوية، رسالة ماجستير تقدم بها الباحث أحمد جواد العتاي، الجامعة المستنصرية 1996م.
- التبصرة والتذكرة دراسة نحوية وصرفية، رسالة ماجستير تقدم بها الباحث ظافر عكيدي العاني، جامعة بغداد 1998م
- التعريف والتكثير في العربية، رسالة دكتوراه تقدم بها الباحث حيدر ناجي مظلوم، الجامعة المستنصرية 2001م - 1422هـ.
- الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري، رسالة دكتوراه تقدم بها الباحث محمد فاضل صالح السامرائي، جامعة بغداد 1998م.

رابعاً: المواقع على شبكة المعلومات الالكترونية (الانترنت):

- www.lamasaat.com برنامج لمسات بيانية من نصوص التنزيل ، د. فاضل السامرائي عرضته قناة الشارقة الفضائية بتاريخ 2001/6/8م.

Abstract

Evidence of Egnorance and Definition in order of Quranic patterns.

Egnorance and definition are Linguistic .phenomenon that involve and interfere with many of the grammatical fields. They have apparent effects on linguistic in heritage .the researcher restricts his study to show the egnoranceanddefinition in order of Quranic patterns.This is divided in to introduction and two chapters.

In introduction, the most important linguistic notes were presented that searched by grammarians in these phenomena.

It is obvious that the variety of standards leads to the differences in limitation of the egnorant (uncertain) nouns and known (certain) ones. It is found that there is a great difference in arrangement of known nouns and their number.

The researcher dealt with the most the linguistic opinions that are relative to egnorance and definition.

Chapter one: contains three sections.

Section one: The phonological Evidence.

The researcher showed the influence of this phenomenon the configuration of AL-Quranic music and the connection of the phonological phenomena with egnorance and definition.

Section two: The Morphological Evidence.

In this section, the building of (ignorant and known) nouns was expressed .

The researcher mentioned that there is a highly good occasion between to what the egnorance and definition refer and the form of from of word.

Section three: The Grammatical Evidence.

The Quranic readings were the most richest source in this section to which the researcher kept to return throughout out his work .They show the influence of this phenomenon on the grammatical guideness and this reflects on the Quranic meaning.

Chapter two consists of three sections.

Section one .The Frame of Egnorance Evidence .

The presentation of the Quranic patterns shows the extent to which the Holy Quran assigns this phenomenon so bright that there is no equivalent pattern to it.

The researcher found that the ignorant and known nouns have a general meaning to which Quranic frame limits and adds various types of significances .

The frame of Definition Evidence.

The researcher found that the language of Holy Quran adds one type of known nouns to one position and another to second position. There are careful jokes that serve the Quranic meaning. The scientists of religion benefit more from this phenomenon to enrich their religious open ions and beliefs

The Referential Evidence. (Dictionary)

The Quranic expression is very careful in its utterances. the ignorant noun has special significance which is different from of the known noun.

Researcher: Shaalan Abid Ali Sultan .